الأمم المتحدة

A/HRC/59/CRP.4

11 August 2025
Arabic and English only

الجمعية العامة

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والخمسون

الانتهاكات ضد المدنيين في الساحل وغرب وسط سوريا في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2025

لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية

موجز

يتناول هذا التقرير الانتهاكات الجسيمة التي استهدفت بشكل أساسي المجتمعات العلوية، بما في ذلك سلسلة من المجازر التي وقعت في آذار/مارس 2025 في الساحل وغرب وسط سوريا.

وكانت هذه المناطق تشهد توتراً منذ سقوط الحكومة السابقة، حيث وقعت حوادث عنف متفرقة، بما في ذلك إعدام مدنيين في كانون الثاني/يناير، إلى جانب تقارير متكررة عن عمليات قتل انتقامية.

وكان العنف الذي اندلع في آذار/مارس ناجمًا بشكل مباشر عن عملية اعتقال شنتها السلطات المؤقتة في 6 آذار/مارس، والتي رد عليها ما يسمى بـ "فلول" الحكومة السابقة بالقبض على مئات من أفراد القوات الحكومية المؤقتة وقتلهم وإصابتهم. وأفادت التقارير بمقتل حوالي 1400 شخص، وأغلبهم من المدنيين بما في ذلك

100 امرأة، ومعظمهم لقي حتفه في مجازر وقعت في منطقة جغرافية واسعة، إلى جانب أنواع أخرى من العنف والنهب والحرق والتشريد.

واستعادت الحكومة المؤقتة السيطرة على الوضع إلى حد كبير ووضعت حداً لأشد الانتهاكات ضد المدنيين بحلول 10 آذار/مارس. ومع ذلك، فإن موجة العنف، التي سُجّل بعضها على الأقل في صور وفيديوهات ونشرها الجناة، قد عمّقت الانقسامات بين المجتمعات المحلية، مما ساهم في خلق جو من الخوف بين العديد من السوريين. وكانت الهجمات الانتقامية مستمرة حتى وقت إعداد هذا التقرير، وسط انعدام أمن متزايد يتعين على الحكومة المؤقتة معالجته على وجه السرعة.

ولم تقع هذه الأحداث في فراغ. فقد وقعت في ظل انتهاكات واعتداءات جسيمة لحقوق الإنسان، وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبتها خاصة الحكومة السابقة ولكن أيضًا جهات أخرى من جميع أطراف النزاع السوري منذ عام 2011، كما وثقت اللجنة. وقد أدى النزاع إلى تقسيم المجتمعات جغرافياً، بعد سنوات من الحصار والتشريد وتشدّد الخطوط الأمامية. وفي جميع المجتمعات المحلية، كان السوريون يأملون بمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي وقعت طوال فترة النزاع. لكن عدم وضوح إطار العدالة الجديد، إلى جانب الفراغ الأمني، دفع البعض إلى تطبيق القانون بأنفسهم. وقد زاد انخراط الفصائل السابقة، التي دُمجت للتو في قوات الأمن التابعة للحكومة المؤقتة، بما في ذلك بعض الفصائل التي لها تاريخ موثق من الانتهاكات والاعتداءات خلال الصراع، من خطر اندلاع العنف كما هو موثق. وقد وقعت هذه الأحداث أيضًا في سياق استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية.

ووجدت اللجنة أن الانتهاكات، بما في ذلك الأفعال التي من المحتمل أن ترقى إلى جرائم، بما في ذلك جرائم حرب، ارتكبها كل من المقاتلين المؤيدين للحكومة السابقة وأفراد القوات الحكومية المؤقتة، وكذلك أفراد عاديون. وشملت هذه الأفعال القتل والتعذيب

والاختطاف والأفعال اللاإنسانية المتعلقة بمعاملة الموتى، فضلاً عن النهب وتدمير الممتلكات، بما في ذلك المرافق الطبية. وفيما يتعلق بأعضاء قوات الحكومة المؤقتة والأفراد الذين يعملون معها أو بجانبها، فإن عمليات القتل والأفعال الأخرى اتبعت نمطًا منهجيًا في مواقع متعددة وواسعة الانتشار– ولم تجد اللجنة أي دليل على وجود سياسة حكومية محددة أو خطة لشن هذه الهجمات. وتسلط نتائج التحقيق الضوء على الحاجة إلى مساءلة واضحة لجميع الجناة، بغض النظر عن انتمائهم أو رتبتهم، ومضاعفة الجهود لضمان عدم تكرار ذلك، وبدء عملية التعويضات وكسب ثقة المجتمعات المتضررة.

وفي إطار إعداد هذا التقرير، أجرت اللجنة أكثر من 200 مقابلة مع الضحايا والشهود، وحصلت على إذن من الحكومة المؤقتة ومجموعة من المسؤولين بالوصول دون قيود إلى المناطق الساحلية والمجتمعات المتضررة.

وفي حين أفادت التقارير بأن العشرات من مرتكبي الانتهاكات المزعومين قد اعتقلتهم الحكومة المؤقتة منذ ذلك الحين، فإن حجم العنف الموثق في هذا التقرير يستدعي توسيع نطاق هذه الجهود. وقد عيّن الرئيس المؤقت لجنة تحقيق وطنية في 9 آذار/مارس لفحص الأحداث. وفي 22 تموز/يوليو، حددت اللجنة بشكل أولي 298 شخصًا من أفراد وجماعات داخل الفصائل العسكرية كمتهمين بارتكاب انتهاكات، بالإضافة إلى 265 شخصًا من الجماعات المسلحة المرتبطة بالحكومة السابقة. ومن المفترض أن يمهد تقرير اللجنة الطريق لمزيد من التحقيقات والملاحقات القضائية، فضلاً عن تنفيذ توصياتها. ويتضمن التقرير الحالي أيضاً سلسلة من التوصيات لمعالجة الانتهاكات الموثقة، واتخاذ خطوات لضمان عدم تكرارها، وتقديم تعويضات للضحايا.

أولاً – مقدمة

1- يستعرض هذا التقرير الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت ضد السكان المدنيين، والتي استهدفت في المقام الأول المجتمعات العلوية، بدءًا من كانون الثاني/يناير 2025، بما في ذلك سلسلة من المجازر التي وقعت في آذار/مارس 2025 في مناطق الساحل وغرب وسط سوريا. وقد أدت عمليات القتل والعنف والنهب والتهجير وحرق المنازل التي وقعت حينها - والتي تم تصوير بعضها ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب لقطات لمدنيين يتعرضون للتعذيب والإذلال – إلى تعميق الانقسامات القائمة بين الطوائف، مما ساهم في خلق مناخ من الخوف وانعدام الأمان بين العديد من السوريين في جميع أنحاء البلاد. وقد انتهى الآن الهجوم العنيف الذي شنته فلول قوات الحكومة السابقة في 6 آذار/مارس، والذي أدى إلى مزيد من الاشتباكات وموجة من الهجمات التي قُتل فيها مئات المدنيين على مدى بضعة أيام في أوائل آذار/مارس[1]، بعد أن استعادت قوات الحكومة المؤقتة السيطرة على المنطقة وأعلنت عن إنهاء العمليات العسكرية. ومع ذلك، لا تزال الهجمات الانتقامية مستمرة وسط مناخ من الخوف المتزايد، ويجب على الحكومة المؤقتة التصدي لها على وجه السرعة.

2- وعقب ثلاثة أقسام تمهيدية (من القسم الأول إلى الثالث)، تعرض هذه الورقة النتائج التي توصلت إليها اللجنة فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة في حمص وحماة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2025 (القسم الرابع) وفيما يتعلق بأعمال العنف واسعة النطاق التي وقعت في المناطق الساحلية ووسط غرب سوريا في آذار/مارس 2025 (القسم الخامس). وتقدم بعد ذلك توصيات اللجنة (القسم السادس). ويعرض المرفق الأول خريطة للحوادث التي تم التحقيق فيها في هذه الورقة، بينما يحتوي المرفق الثاني على ملخصات الحوادث التي حققت فيها اللجنة. ويلخص المرفق الثالث القانون الواجب التطبيق، ويشمل المرفق الرابع نسخ عن المراسلات بين اللجنة والحكومة المؤقتة.

ثانيًا – المنهجية

3- بالنسبة لهذا التقرير، تلقت اللجنة تقارير عن أكثر من 42 حادثة وحققت بشكل معمق في 15 حادثة رمزية في محافظات حماة واللاذقية وطرطوس، وقعت بين 6 و10 آذار/مارس

[1] تشير مصادر مختلفة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني التي تعمل على جمع وتأكيد أعداد الوفيات، إلى أن أعداد الوفيات قد تصل إلى 1500 حالة وفاة. وقد خلصت لجنة التحقيق الوطنية المذكورة أعلاه إلى أن ما لا يقل عن 1426 شخصًا قد لقوا حتفهم، من بينهم 90 امرأة، معظمهم من المدنيين، وبعض الأفراد العسكريين السابقين الذين أبرموا اتفاقات "تسوية" مع السلطات المؤقتة، أنظر المؤتمر الصحفي في 22 تموز/يوليو: https://www.youtube.com/watch?v=HK5aPKBazGM

2025. كما حققت اللجنة في أربع حوادث رمزية وقعت في محافظتي حمص وحماة في كانون الثاني/يناير. وقد أجرت اللجنة مقابلات مع أكثر من 200 ضحية وشاهد بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو. وسعت اللجنة إلى الحصول على معلومات عن الحوادث والتطورات من السلطات المؤقتة[2]، وقامت بتحليل الوثائق والصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو وصور الأقمار الصناعية من مصادر متعددة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، ووثقتها وتأكدت من صحتها.

4- كما أرسلت اللجنة بعثة إلى المناطق الساحلية في حزيران/يونيو 2025، بفضل الحكومة المؤقتة التي منحت إمكانية الوصول وقامت بتيسير الزيارة، حيث التقت اللجنة بمسؤولي الحكومة المحليين وقادة الأمن والشهود وعائلات الضحايا. ومُنح فريق اللجنة إمكانية الوصول من دون قيود إلى المناطق الساحلية، وإلى مجموعة من المسؤولين الذين قدموا معلومات عن الجهود التي تبذلها الحكومة لاستعادة الهدوء وتهدئة مخاوف المجتمع المحلي في الوقت الذي تتصدى فيه للتحديات الأمنية المتزايدة، وكذلك عن الجهود الجارية لتدريب القوات الخاضعة لقيادتها بشكل ملائم. وتمكّن الفريق من زيارة العديد من المواقع والأماكن التي شهدت أعمال العنف، بالإضافة إلى ثلاثة مواقع دفن جماعي.

5- وتم استيفاء معيار الإثبات عند وجود أسباب معقولة للاعتقاد بوقوع الحوادث على النحو الموصوف[3]. وعندما تكون لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بوقوع سلوك ينطوي على مسؤولية جنائية فردية، فإنها تنسبه إلى أحد أطراف النزاع حيثما أمكن. وإذ تسترشد اللجنة بمبدأ "عدم إلحاق الضرر"، فإنها تشكر جميع من قدموا معلومات، ولا سيما الضحايا والشهود.

6- إن الحجم الإجمالي للانتهاكات المزعومة أكبر من الحوادث والأحداث الواردة في هذا التقرير. ولا تزال هناك حوادث أخرى، لا سيما في محافظة حمص، وفي مواقع أخرى في محافظتي اللاذقية وطرطوس، قيد التحقيق.

7- وفي 9 آذار/مارس، أعلن الرئيس المؤقت الشرع عن إنشاء لجنة تحقيق وطنية مستقلة للتحقيق في الفظائع التي ارتكبت ضد المدنيين وأفراد القوات الحكومية خلال أحداث الساحل

[2] تم إرسال رسالة بتاريخ 19 أيار/مايو تتضمن طلبًا للحصول على معلومات حول الحوادث قيد التحقيق في هذا التقرير إلى السلطات المؤقتة (أنظر المرفق الرابع). وقد تم تبادل النتائج الأولية مع السلطات المؤقتة في 23 حزيران/يونيو، في محاولة للحصول على المزيد من التأكيد أو التوضيح للمعلومات التي تم جمعها وإعطاء السلطات فرصة لسد بعض الثغرات في المعلومات قبل الانتهاء من هذا التقرير – وخاصة فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها والخطوات التي اتخذتها السلطات المؤقتة لاحتواء الوضع ومنع المزيد من الانتهاكات وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وبعد ذلك، تمت مشاركة وثيقة تحتوي على الجزء الأكبر من هذا التقرير مع السلطات المؤقتة ومع لجنة التحقيق الوطنية، قبل أن تنتهي من عملها في 6 تموز/يوليو. وتم إرسال التقرير النهائي إلى الحكومة المؤقتة في 25 تموز/يوليو وتلقت اللجنة الرد بتاريخ 8 آب/أغسطس، المنسوخ كما ورد (أنظر المرفق الرابع).

[3] A/HRC/S-17/2/Add.1، الفقرات 7-10؛ A/HRC/19/69، الفقرة 10

في آذار/مارس2025[4]. وكُلف التحقيق "بالكشف عن الأسباب والظروف والملابسات التي أدت إلى هذه الأحداث؛ والتحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها المدنيون؛ وتحديد المسؤولين عنها؛ والنظر في الاعتداءات على المؤسسات العامة وأفراد الأمن والجيش؛ وإحالة من يثبت ارتكابه جرائم أو انتهاكات إلى القضاء". وطُلب من لجنة التحقيق في الأصل أن تقدم نتائجها في غضون 30 يوماً من تشكيلها[5]، ولكن تم تمديدها لاحقاً إلى ثلاثة أشهر إضافية[6]. وقد رحبت اللجنة بإنشاء لجنة التحقيق الوطنية[7]، وتمكنت من الاجتماع معها في وقت لاحق في آذار/مارس 2025 لتبادل الخبرات حول الممارسات الجيدة للتحقيق المستقل[8]. واجتمع فريق من اللجنة مع لجنة التحقيق مرة أخرى في حزيران/يونيو 2025 لمناقشة النتائج الأولية. وفي أوائل تموز/يوليو، أرسلت اللجنة وثيقة مسبقة تتضمن مقتطفات من معظم النتائج الواردة في هذا التقرير الحالي إلى لجنة التحقيق الوطنية، وذلك لمساعدتها في عملها الهام. وقدمت لجنة التحقيق الوطنية تقريرها إلى الرئيس المؤقت الشرع في 13 تموز/يوليو وعقدت مؤتمرًا صحفيًا في 22 تموز/يوليو عرضت خلاله نتائجها.[9]

ثالثًا – السياق

التطورات السياسية في بداية 2025

8- كان انهيار حكومة الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 إيذاناً بنهاية حكومة استبدادية مارست الوحشية والقتل ضد شعبها.

9- وبعد سقوط بشار الأسد، التزمت حكومة تصريف الأعمال آنذاك بنظام داخلي جديد يرتكز على سيادة القانون، ويحمي الحريات الفردية للمواطنين، مشيرةً إلى أن "عقلية الثأر لا

[4] رسالتان متطابقتان مؤرختان 11 آذار/مارس 2025 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من قبل المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة.

[5] https://sana.sy/en/?p=349109

[6] https://sana.sy/en/?p=351876

[7] https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/03/syria-un-commission-calls-renewed-commitment-peace-justice-and-human-rights

[8] https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/03/un-syria-commission-welcomes-caretaker-governments-openness-country-visits

[9] https://sana.sy/en/?p=365511

يمكن أن تبني [وطنًا]"[10]. وقد لقيت التزاماتها العلنية بالحفاظ على حسن السلوك وحماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين السوريين بغض النظر عن خلفيتهم العرقية أو الدينية ترحيباً كبيراً.[11]

10- وفي الأسابيع والأشهر التي تلت، اتُخذت خطوات لتوطيد السيطرة على مؤسسات الدولة، وتوحيد الجماعات المسلحة تحت قيادة واحدة، والبدء في معالجة التحديات العديدة التي تواجه سوريا في مرحلة ما بعد الأسد، بما في ذلك التوترات الطائفية. وفي 29 كانون الثاني/يناير، عُقد "مؤتمر إعلان انتصار الثورة" في القصر الرئاسي في دمشق، وضم مسؤولين من سلطات تصريف الأعمال الجديدة وقادة مختلف جماعات المعارضة المسلحة. وكان المؤتمر بمثابة الإعلان الرسمي لانتصار ائتلاف جماعات المعارضة المسلحة على حكومة الأسد وتُوّج بتعيين أحمد الشرع رئيساً مؤقتاً للجمهورية العربية السورية.

11- وفي أعقاب سلسلة من المشاورات المحلية في مختلف المدن والمحافظات في سوريا، عقدت سلطات تصريف الأعمال مؤتمراً للحوار الوطني لمدة يوم واحد في 25 شباط/فبراير. وقد تضمن البيان الختامي للمؤتمر إعلاناً غير ملزم دعا إلى وحدة سوريا وسيادتها، واحترام حقوق الإنسان - بما في ذلك حرية التعبير وحقوق المرأة - وضرورة تعزيز مشاركة جميع شرائح المجتمع في الحياة السياسية.

12- وبعد ذلك بأسبوعين، صدر إعلان دستوري من قبل الرئيس الشرع، وصف المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان باعتبارها جزء لا يتجزأ من الإعلان الدستوري، وأكد على التزام الدولة بوحدة الأراضي مع احترام الخصوصيات الثقافية، وباستقلال القضاء وحماية الملكية الخاصة.[12]

13- وحظي النهج الجديد بتأييد واسع النطاق من السوريين في استطلاع نادر أجري في آذار/مارس، على الرغم من الاختلافات في وجهات النظر بين مختلف الفئات في البلاد، بما في ذلك ما يتعلق بالعدالة الانتقالية والشمولية والنظام القانوني المستقبلي.[13] وعلى عكس النهج الذي اتبعته الحكومة السابقة، فإن الحكومة المؤقتة لديها فرصة لبناء دولة لجميع مواطنيها، بغض النظر عن النوع الاجتماعي أو الدين أو الأصل العرقي أو الانتماء السياسي. وفي هذا الصدد،

[10] أنظر على سبيل المثال Inside Syria's New Leader's Palace: Exclusive Full Interview - YouTube

[11] أنظر على سبيل المثال https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/12/never-again-un-syria-commission-urges-incoming-authorities-break-cycle and A/HRC/58/66 الفقرة 37

[12] ومع ذلك، كانت هناك بعض المخاوف بشأن تركيز السلطة في يد السلطة التنفيذية في ظل وجود ضوابط وتوازنات محدودة.

[13] https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2025/04/02/syrians-are-still-surprisingly-upbeat

يعتبر تعزيز نموذج حكم أكثر شمولاً وكسب ثقة جميع السوريين أمراً بالغ الأهمية في الأشهر المقبلة.

الخطوات الأولية نحو نزع السلاح والتسريح وإصلاح قطاع الأمن

14- ومن بين المهام الرئيسية التي تواجه السلطات المؤقتة ضمان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمئات الآلاف[14] من أفراد قوات الأمن التابعة للحكومة السابقة؛ وتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية في الجرائم التي ارتكبتها هذه القوات وغيرها من القوات منذ عام 2011 في سوريا؛ وتنفيذ إصلاح قطاع الأمن.

15- وعقب سقوط الحكومة السابقة، أعلنت قيادة العمليات العسكرية التي تقودها هيئة تحرير الشام في 9 كانون الأول/ديسمبر عفوًا عامًا عن جميع الجنود السوريين المجندين في القوات المسلحة السورية.[15]

16- وكخطوة أولية نحو نزع السلاح والتسريح، أنشأت سلطات تصريف الأعمال في كانون الأول/ديسمبر 2024 "مراكز تسوية" للعناصر السابقين في الجيش العربي السوري وقوات الأمن التابعة له من أجل تسليم أسلحتهم وتسوية أوضاعهم. وأفادت التقارير أن عشرات الآلاف من الجنود السابقين سعوا إلى تسوية أوضاعهم الفردية وتسليم أسلحتهم. ووفقًا لمسؤولين محليين، في محافظتي اللاذقية وطرطوس وحدهما، قام 83,000 و40,000 شخص على التوالي بتسوية أوضاعهم. وقد امتنع البعض عن القيام بذلك، متذرعين بالخوف من الانتقام، لا سيما مع تزايد التقارير عن ازدياد الهجمات ضد المجتمعات العلوية (انظر أدناه والقسم الثالث). وبدلاً من ذلك، انضم آخرون إلى جماعات مسلحة جديدة تتألف من القوات الموالية للحكومة السابقة أو ما يسمى بـ "فلول النظام"، كما هو موضح أدناه[16]. وفي حين رحّب الكثيرون بعملية التسوية والعفو المرتبط بها، فقد انتقدها آخرون أيضاً كانوا يخشون أن تؤدي إلى الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة خلال الحرب.

[14] انظر إحاطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، غير بيدرسن، أمام مجلس الأمن، 25 آذار/مارس 2025، https://specialenvoysyria.unmissions.org/sites/default/files/2025-03-25_secco_un_special_envoy_for_syria_mr._geir_o._pedersen_briefing_as_delivered__0.pdf

[15] https://t.me/SyrianArabNewsAgency/119101

[16] القوات الموالية للحكومة السابقة المسماة غالبًا "فلول" تتألف من عناصر مسلحة موالية للحكومة السابقة وكبار قادتها السابقين والذين رفضوا تسليم أسلحتهم أو تسوية أوضاعهم. ويشملون آلاف المقاتلين، أنظر أيضًا القسم أدناه والمرفق الثالث.

17- وهكذا شهد شهر كانون الأول/ديسمبر حلاً سريعاً للجيش العربي السوري التابع للحكومة السورية السابقة والعديد من الأجهزة الأمنية، مما قد خلق فراغاً أمنياً لم تكن قيادة العمليات العسكرية والأمن العام القادمة من إدلب قادرة على تجاوزه على نطاق البلد بأكمله.[17]

18- واعتبارًا من 20 كانون الأول/ديسمبر، انطلقت حملة لتحديد وتدريب ونشر مجندين جدد بسرعة في قوة "الأمن العام" الجديدة على مستوى البلاد، وتم تكليفها بأداء مهام إنفاذ القانون تحت سلطة وزارة الداخلية في حكومة تصريف الأعمال. وأفادت التقارير أن المتدربين خضعوا لتدريب لمدة أسبوعين. وبالإضافة إلى ذلك، تم دمج العديد من المقاتلين الذين كانوا يعملون في السابق تحت مظلة هيئة تحرير الشام أو غيرها من جماعات المعارضة المسلحة السابقة في الأمن العام، حيث عادوا إلى مناطقهم الأصلية. وأبلغ مسؤولو الأمن المحليون اللجنة بخطط لتمديد فترات تدريب أفراد الأمن لضمان الإعداد الكافي، وبأن الدراسات جارية لاستكشاف إمكانية إعادة تجنيد أفراد قوات الأمن الذين خدموا في ظل الحكومة السابقة.

19- وابتداءً من كانون الأول/ديسمبر 2024، شرعت سلطات تصريف الأعمال أيضًا في عملية إعادة بناء جيش جديد تحت إشراف وزارة الدفاع. وتم تعيين قادة عسكريين سابقين في هيئة تحرير الشام على رأس وزارتي الدفاع والداخلية في كانون الأول/ديسمبر 2024 وكانون الثاني/يناير 2025. وفي 29 كانون الثاني/يناير، أعلنت وزارة الداخلية حل الجيش والأجهزة الأمنية التابعة للحكومة السابقة. ووافقت العشرات من الفصائل المسلحة، بما في ذلك هيئة تحرير الشام وفصائل الجيش الوطني السوري، على الاندماج في جيش موحد جديد تحت قيادة وزارة الدفاع اعتبارًا من ذلك التاريخ. وعلى مدى الأشهر اللاحقة، دُمج العديد من الفصائل في فرق جديدة.

20- وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها سلطات تصريف الأعمال آنذاك لبناء جيش وطني يحظى بدعم واسع النطاق لضمان عدم وجود أسلحة خارج سلطة الدولة، إلا أن المبعوث الخاص للأمم المتحدة وجد في شباط/فبراير أن العديد من الجماعات لا تزال على ما يبدو

[17] بعد 14 عامًا من الصراع والانهيار المفاجئ للجهاز العسكري والأمني للحكومة السابقة، زادت كميات هائلة من الأسلحة الصغيرة في جميع أنحاء البلاد بشكل أكبر وفقًا للتقارير. أنظر على سبيل المثال، https://english.enabbaladi.net/archives/2025/04/syria-faces-challenge-of-disarmament/

تمارس بعض الاستقلالية أو حتى استقلالية كبيرة، حيث أفادت التقارير أن لديها مصادر إيرادات منفصلة.[18]

21- وفي الوقت نفسه، ثبت أن عملية دمج قوات سوريا الديمقراطية وبعض الفصائل في الجنوب قد تستغرق فترة طويلة. فقد تم التوقيع على اتفاق بين الرئيس المؤقت الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي في 10 آذار/مارس لدمج جميع المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرق سوريا في نهاية المطاف ضمن إدارة الدولة. ولا تزال المفاوضات قائمة بشأن تنفيذ الاتفاق. وتفيد التقارير بأن الجماعات المسلحة في جنوب سوريا، ولا سيما في درعا والسويداء، أبدت استعدادها للانضمام إلى الجيش الموحد، في حين يسعى البعض للحصول على ضمانات بشأن الإدماج والاستقلالية العملياتية. ومع ذلك، فإن الأحداث التي اندلعت منذ 12 تموز/يوليو في السويداء ستؤثر بشكل كبير على هذه الجهود.[19]

22- وبالتالي، فإن قوات الأمن التابعة للحكومة المؤقتة العاملة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير كانت تتألف من الأمن العام الخاضع لسلطة وزارة الداخلية، وكذلك من فصائل هيئة تحرير الشام والجيش الوطني السوري سابقاً، وبعض الفصائل من المحافظات الجنوبية التي كانت تخضع للسلطة الرسمية لوزارة الدفاع اعتباراً من 29 كانون الثاني/يناير، بينما كانت لا تزال تتحرك عملياً بقدرٍ من الاستقلالية.

23- أما في محافظتي اللاذقية وطرطوس، وقبل 6 آذار/مارس، أفادت التقارير أن انتشار قوات الأمن الحكومية كان يقتصر على بضع مئات من العناصر، بالإضافة إلى أقل من 2000 عنصر من القوات الحليفة لوزارة الدفاع والمتمركزة في هذه المناطق.

[18] https://specialenvoysyria.unmissions.org/sites/default/files/2025-02-12_secco_un_special_envoy_for_syria_mr._geir_o._pedersen_briefing_as_delivered_.pdf و https://www.syriarevisited.com/p/the-new-syrian-army-structure-and

[19] لمعلومات حول الخلفية، أنظر البيان الصحفي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان " "تورك يدعو إلى اتخاذ خطوات فورية لضمان حماية الناس في السويداء وفي جميع أنحاء سوريا"، 18 تموز/يوليو 2025" وهو متاح على الرابط: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/07/turk-calls-immediate-steps-ensure-protection-people-suweida-and-across-syria وأنظر أيضًا: لجنة التحقيق بشأن سوريا "لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا تشعر ببالغ القلق إزاء أحداث العنف في السويداء، وتحث على خفض التصعيد وحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان"، 15 تموز/يوليو 2025 على الرابط: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/07/un-syria-commission-deeply-alarmed-suwayda-violence-urges-de-escalation.

القوات الموالية للحكومة السابقة أو ما يسمى "الفلول"

24- وقعت اشتباكات عنيفة بين كانون الأول/ديسمبر 2024 وشباط/فبراير 2025 بين قوات الأمن التابعة للسلطات المؤقتة المذكورة أعلاه وما يسمى "فلول" القوات الموالية للحكومة السابقة. وغالباً ما وقعت هذه الاشتباكات في سياق "عمليات التمشيط" التي كانت تنفذها قوات الأمن التابعة للسلطات المؤقتة، والتي تهدف إلى نزع سلاح أو اعتقال أفراد قوات الأمن التابعة للحكومة السابقة الذين رفضوا تسليم أسلحتهم في مراكز التسوية، أو اعتقال المشتبه في ارتكابهم جرائم في عهد الحكومة السابقة.

25- ووقعت إحدى هذه المواجهات في 25 كانون الأول/ديسمبر، في قرية خربة المعزة في ريف طرطوس، حيث أفادت التقارير أنها جاءت نتيجة سعي الأمن العام لاعتقال اللواء السابق في الجيش العربي السوري محمد كنجو حسن، وهو قاضي سابق في المحكمة العسكرية الميدانية في القابون، ويُشتبه في أنه حكم على آلاف السجناء بالإعدام شنقاً في سجن صيدنايا العسكري. وأعقبت ذلك اشتباكات، بما في ذلك كمين نصبه "فلول" قيل إنه أسفر عن مقتل 14 عنصرًا من الأمن العام. وفي الوقت نفسه، أدى تداول شريط فيديو قديم يُظهر حرق مزار علوي هام في حلب إلى تأجيج المظاهرات في طرطوس ومناطق أخرى. وبعد أن كانت هذه الاحتجاجات بسيطة في البداية، ازدادت حدتها مع انتشار أخبار كمين خربة المعزة، مما زاد من حدة التوتر.

26- وبعدها بيوم واحد، اشتبكت قوات تحت قيادة قائد سابق في قوات الدفاع الوطني كان قد هدد بالانتقام من السلطات المؤقتة مع قوات الأمن التابعة لحكومة تصريف الأعمال في قرية بلقسة بريف حمص الشمالي فقُتل. وأفادت التقارير أن مجموعة من "الفلول" بقيادة بسام حسام الدين هاجمت ثكنات لقوات أمن سلطات تصريف الأعمال في شرق اللاذقية في 13 كانون الثاني/يناير. وأفادت التقارير أن الهجوم أسفر عن مقتل اثنين من عناصر الأمن العام واختطاف سبعة آخرين قبل أن يتم إنقاذهم وقيل إن بسام حسام الدين فجّر نفسه.[20]

27- وفي الأحداث الموصوفة أعلاه، نفذت "الفلول" بقيادة كبار القادة العسكريين السابقين هجمات منسقة ضد القوات الحكومية المؤقتة. وكانت هذه الجماعات تفتقر في البداية إلى هيكل قيادة مركزي ولا يبدو أنها كانت تعمل في إطار أي تنظيم هرمي معروف، ومن غير الواضح إلى أي مدى كان المقاتلون يتبعون الأوامر أو يحافظون على الانضباط الداخلي. ومع ذلك، تشير الاشتباكات التي اندلعت في 6 آذار/مارس إلى وجود مستوى أعلى من التنسيق، حيث تبين اتباع أوامر لفترة وجيزة. وعلى الرغم من ندرة المعلومات المتاحة علناً بشأن القوات

[20] https://sana.sy/en/?p=344523

الموالية للحكومة السابقة، إلا أن "المجلس العسكري لتحرير سوريا"[21] بقيادة غياث دلا أعلن مسؤوليته عن العمليات ضد السلطات المؤقتة في 6 آذار/مارس. وتشمل أهدافه المعلنة "تحرير كامل التراب السوري من جميع القوى المحتلة والإرهابية". وهناك دلائل تشير إلى أن المجلس العسكري لتحرير سوريا قد يكون مدعوماً من قبل القائد السابق لصقور الصحراء، وكذلك من قبل أحد مؤيدي الفرقة 25 التابعة للجيش العربي السوري سابقاً. وتم الإعلان أيضًا عن تشكيل قوات أخرى موالية للحكومة السابقة، وهي "لواء درع الساحل"[22] قبل 6 آذار/مارس بفترة وجيزة. وفي حين لم تحتفظ القوات الموالية للحكومة السابقة بهيكلها أو أسمائها السابقة، إلا أن تركيبة المجموعات الجديدة قد تعكس الديناميكيات السابقة، حيث تم تشكيل قوات الأمن التابعة لحكومة الأسد من مزيج من العناصر العسكرية والاستخباراتية. وتفيد التقارير أن هذه المجموعات مجتمعة تضم 2000 مقاتل على الأقل.

تحديات أمنية إضافية بما في ذلك التحريض وخطاب الكراهية

28- تزامن ارتفاع حالة انعدام الأمن المذكورة أعلاه مع أعمال عنف وإجراءات إضافية من قبل جهات فاعلة خارجية هددت بزعزعة استقرار عملية الانتقال السياسي في سوريا. وشنت إسرائيل بانتظام غارات جوية على الأراضي السورية، مما أدى إلى تدمير القدرات العسكرية للجيش السوري، ووسعت نطاق احتلالها لأراضٍ سورية إضافية. وحافظ تنظيم داعش على وجوده التهديدي، حيث أفادت التقارير أنه صعّد من هجماته وحاول استغلال الفراغ الأمني في مرحلة ما بعد الأسد لتوسيع نطاق التجنيد .

29- وبالإضافة إلى ذلك، غذّت شبكات التواصل الاجتماعي الطائفية وخطاب الكراهية، بما في ذلك من خلال نشر معلومات كاذبة وخطاب كراهية والتحريض ضد العلويين في منشورات قيل إن مصدرها في كثير من الأحيان جاء من الخارج.

30- وبسبب خطاب الكراهية هذا، بدأت تزداد المضايقات والانتهاكات ضد الطائفة العلوية، بما في ذلك عمليات القتل والاختطاف ونهب الممتلكات أو احتلالها - حيث وردت تقارير شبه يومية عن مثل هذه الانتهاكات التي طالت مواطنين علويين. وأصبحت التقارير عن المضايقات والاعتقالات التعسفية أثناء حملات التمشيط وعند نقاط التفتيش أكثر تواترًا، مع توجيه أسئلة للعلويين عن هويتهم الطائفية واستخدام مصطلحات مهينة مثل "نصيريين" و"خنازير علويين" للإشارة إليهم.

[21] بقيادة غياث دلا، قائد سابق في الجيش العربي السوري ضمن اللواء 42 التابع للفرقة الرابعة المدرعة وقوات الغياث.

[22] بقيادة مقداد فتيحة.

وضع العلويين في سوريا

31- احتلت الأقلية العلوية، التي يقدر أنها تشكل عُشر سكان سوريا، مكانة بارزة بشكل غير متناسب داخل الدولة السورية، لا سيما في قطاعي الجيش والمخابرات. وكان هذا الخلل الهيكلي أكثر وضوحًا في ظل حكم آل الأسد، الذين اعتمدت حكوماتهم المتعاقبة بشكل كبير على ولاء العلويين للحفاظ على السلطة وقمع المعارضة من خلال الجيش وأجهزة الاستخبارات.[23]

32- ويمكن إرجاع جذور الصعود العلوي في المؤسسات القسرية في سوريا إلى فترة الانتداب الفرنسي (1920 - 1946)، حيث طبقت السلطات الاستعمارية سياسة فرّق تسد. وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى تجزئة النظام السياسي السوري على أسس طائفية ومناطقية، وإنشاء كيانات إدارية منفصلة - بما في ذلك الدولة العلوية - وتجنيد العلويين بشكل غير متناسب في الجيش الاستعماري.

33- وبحلول الوقت الذي تولى فيه حافظ الأسد السلطة من خلال انقلاب عسكري في العام 1970، كان العلويون قد أصبحوا جزءًا لا يتجزأ من الأجهزة الأمنية، حيث كانوا يشكلون حوالي ثلثي الجنود السوريين المحترفين والضباط - وهي نسبة تفوق بكثير نسبتهم الديموغرافية. وقد ساهم هذا التمثيل المفرط في انتشار تصورات واسعة النطاق بأن الطائفة العلوية ككل متواطئة في القمع الاستبدادي.

34- ومع ذلك، فإن مثل هذه التعميمات تحجب تنوع داخلي مهم. ففي حين أن المناصب الرئيسة في الحكومة السابقة كان يشغلها أفراد من عائلات علوية بارزة - غالباً ما كانت مرتبطة بعشيرة الأسد - ظل العديد من العلويين مهمّشين ومحرومين اقتصادياً وسياسياً. وظلت المناطق الريفية في معقل العلويين، مثل محافظتي اللاذقية وطرطوس، تعاني من تخلف التنمية ومحدودية خدمات الدولة.

35- وقد عملت حكومات الأسد المتعاقبة على ترسيخ سردية التهديد الوجودي للطائفة العلوية. فبعد انتفاضة عام 2011 على وجه الخصوص، وضعت الحكومة السابقة نفسها كخط دفاع أخير ضد الإبادة على يد المعارضة ذات الأغلبية السنية والجماعات المتطرفة المنخرطة في الخطاب الطائفي والعنف ضد العلويين، مما ساهم في خلق عقلية الحصار داخل

[23] أنظر أيضًا تقارير اللجنة حول انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أجهزة الأمن منذ 2011 على الرابط: https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/documentation، ومؤخرًا A/HRC/58/CRP.3 على الرابط: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/01/web-agony-un-commissions-report-unveils-depths-former-governments-detention

الطائفة. ونتيجة لذلك، جاء الدعم المستمر لحكومات آل الأسد بالنسبة للكثير من العلويين أقل تعبيرًا عن الانتماء الأيديولوجي وأكثر من كونه ضرورة متصورة لبقائهم في المجتمع.[24]

36- وبالتالي، فإن تشابك الطائفة العلوية مع سلطة الدولة يعكس تفاعلاً معقداً من التهميش التاريخي، والاستيعاب الاستراتيجي، وانعدام الأمن الوجودي المتصور. وقد نجحت الحكومة السابقة في الاستفادة من الديناميات الطائفية لتوطيد الحكم الاستبدادي، لكنها بذلك عمّقت أيضاً التشرذم المجتمعي وأرست الأساس لدورات مستقبلية من العنف والانتقام.

37- وعلى الصعيد الاقتصادي، أدى الإعلان عن حل الجيش والأجهزة الأمنية التابعة للحكومة السابقة[25]، إلى خسارة مئات الآلاف من أبناء الطائفة العلوية مصدر الدخل المطلوب لرعاية أسرهم. فكان هذا القرار السبب في تأجيج المظالم الاجتماعية والاقتصادية. وتزامن ذلك مع تسريح الآلاف من موظفي القطاع العام في مختلف المؤسسات الحكومية، بما في ذلك القطاع الصحي، بالإضافة إلى إغلاق المراكز الطبية في الريف الساحلي. وتزامن القرار مع عمليات تسريح آلاف موظفي القطاع العام العاملين في المؤسسات الحكومية، بما في ذلك قطاع الصحة، إلى جانب إقفال المراكز الطبية في المناطق الريفية على الساحل. وعلى الرغم من حدوث عمليات التسريح هذه في جميع أنحاء البلاد، إلا أنها أثرت بشكل غير متناسب على المنطقة الساحلية التي كانت تعتمد تاريخياً على التوظيف في القطاع العام.

رابعًا – الفترة التي سبقت أحداث آذار/مارس 2025

38- في الفترة التي سبقت العنف في آذار/مارس، ساهم عدم وضوح إطار العدالة الجديد (الذي سيحل محل النظام المعيب الموروث من الحكومة السابقة)،[26] إلى جانب الفراغ الأمني،

[24] أنظر على سبيل المثال: Michael Kerr, and Craig Larkin (eds). *The Alawis of Syria: War, Faith and Politics in the Levant*; and Loubna Mrie, "Bashar al-Assad Exploited Alawis' Fear", *The Atlantic*, 20 December 2024.

[25] https://sana.sy/en/?p=345609؛ https://specialenvoysyria.unmissions.org/sites/default/files/2025-02-12_secco_un_special_envoy_for_syria_mr._geir_o._pedersen_briefing_as_delivered_.pdf

[26] أنظر على سبيل المثال: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/01/web-agony-un-commissions-report-unveils-depths-former-governments-detention المذكور أعلاه.

في خلق جو ربما أغرى الضحايا والناجين من الجرائم والانتهاكات السابقة بأخذ حقهم بأيديهم وتنفيذ هجمات انتقامية وتصفية الحسابات، بدلاً من السعي إلى المصالحة.

39- وقد جاءت هذه الهجمات الانتقامية في أعقاب انهيار الحكومة السابقة نتيجة لخمسة عقود من الطائفية البنيوية المتزايدة وضعف سيادة القانون والتفكك الاجتماعي والمظالم المترسخة من الجرائم الممنهجة التي ارتكبتها قوات الأمن التابعة للأسد في ضوء الإفلات من العقاب، بما في ذلك التعذيب والاختفاء القسري والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والهجمات الكيماوية والمجازر بحق المدنيين.27 وقد أثرت هذه الجرائم في المقام الأول على المسلمين السنة الذين يشكلون أغلبية السكان.28 وشهدت بعض البلدات، مثل بانياس التي لها إرث من الصراع الطائفي وعانت من مجازر سابقة، مستويات أعلى من العنف.

40- وفي الأشهر التي سبقت أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس، كان عدد الحوادث التي يمكن وصفها بالهجمات الانتقامية أو عمليات القتل في ازدياد مستمر. وشملت ذلك سلسلة من الحوادث التي وقعت في محافظتي حمص وحماة في أوائل عام 2025، وجاءت في سياق "عمليات التمشيط" الرسمية في جميع أنحاء محافظة حمص، بدءاً من مدينة حمص وامتدت إلى ريف حمص الشرقي والغربي. وقد وثّقت اللجنة أربعة حوادث من هذا النوع، منها حادثتان وقعتا في قريتي فاحل ومريمين، ويمكن قراءة ملخصهما أدناه.[29]

41- وجاء ذلك في سياق حملة شنتها قوات الأمن التابعة لسلطات تصريف الأعمال، بما في ذلك قوات الأمن العام، يومي 21 و23 كانون الثاني/يناير الماضي، في سياق حملة يُزعم أنها استهدفت "عناصر خارجة عن القانون" في ريف حمص الشمالي الغربي.

42- وتقع قريتي فاحل ومريمين بالقرب من مناطق الحولة ذات الأغلبية السنية، والتي شهدت سلسلة من المجازر في عام 2012 حيث تم إعدام ما لا يقل عن مئة شخص على الأقل، من بينهم عشرات النساء والأطفال، وذلك بإجراءات موجزة.[30] وتفيد التقارير أن بعض الأعضاء

---

[27] أنظر تقارير اللجنة منذ عام 2011 على الرابط https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/documentation بما في ذلك A/HRC/46/54("تقرير رجعي" يغطي الفترة بين 2011 و2020).

[28] المرجع نفسه، أنظر على سبيل المثال التقرير بعنوان " شبكة العذاب": الاعتقال التعسفي، التعذيب، وسوء المعاملة على يد القوات الحكومية السابقة في الجمهورية العربية السورية (تقرير مكمل للتقرير A/HRC/46/55، الفقرة 96 "كانت الغالبية العظمى من المعتقلين والمحتجزين على يد القوات الموالية للحكومة من الرجال البالغين المنتمين إلى السكان العرب السنّة."

[29] حققت اللجنة أيضًا في الحوادث التي وقعت في قريتي العنز وأرزة في محافظة حماة في كانون الثاني/ يناير 2025، أنظر المرفق الثاني، القسم الثاني.

[30] A/HRC/20/CRP.1

البارزين في قوات الأمن الحكومية السابقة، بما في ذلك ضباط كبار سابقين من الأمن العسكري، هم من سكان فاحل ومريمين.

43- وفي 23 كانون الثاني/يناير، قام عناصر الأمن العام بحملة تمشيط في فاحل. واعتُقل واحد وعشرون من السكان الذكور خلال المداهمات، وقُتل 14 من السكان، من بينهم عدد من كبار الضباط السابقين في الجيش العربي السوري، ونُهب العديد من المنازل. وفي وقت لاحق تم الإفراج عن سبعة رجال في أواخر كانون الثاني/يناير من سجن حمص المركزي بعد مفاوضات مجتمعية مع السلطات المحلية.

44- وفي اليوم نفسه، داهمت عناصر من الأمن العام قرية مريمين وضربوا السكان وعذبوهم ونهبوا عدة منازل وقتلوا مدنيين اثنين كانا ضمن أجهزة الأمن التابعة للحكومة السابقة. وأُطلق سراح شخص واحد على الأقل من سكان مريمين المعتقلين في المداهمة، وذلك بعد الإفراج عنه من سجن حمص المركزي في وقت لاحق.

45- كما تم الإبلاغ عن وقوع عمليات قتل في اليوم نفسه في قرى خربة الحمام والغزيلة وخربة التين والقبو المجاورة. وزعمت تقارير صادرة عن جماعات محلية أنه تم اعتقال ما يصل إلى 53 رجلاً بشكل تعسفي في ريف حمص الغربي في 23 كانون الثاني/يناير.

46- وفي 24 كانون الثاني/يناير، أصدرت الوكالة العربية السورية للأنباء "سانا" تقريراً أدانت فيه الانتهاكات في مريمين وذكرت أنه سيتم تشكيل لجنة مختصة لتقييم الأضرار وتقديم التعويضات للمتضررين.[31]

47- وتقدم الأقسام الفرعية أ – د من القسم الثاني ضمن المرفق الثاني مزيدًا من التفاصيل حول الانتهاكات المزعومة التي تم التحقيق فيها في أربعة مواقع في شهر كانون الثاني/يناير. وكما هو موضح في ملخصات الحالات الواردة في التقرير، لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات الحكومة المؤقتة، بما في ذلك عناصر من الأمن العام، حرمت أفراداً بشكل تعسفي من حقهم في الحياة وألحقت بهم آلاماً ومعاناة شديدة، جسديًا ونفسيًا، بهدف العقاب أو الترهيب أو التمييز في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد وقع ذلك في العنز في 27 كانون الثاني/يناير 2025 وفي أرزة في 31 كانون الثاني/يناير 2025. كما اعتقل أفراد الأمن العام بشكل تعسفي أفراداً في فاحل ومريمين في 23 كانون الثاني/يناير، منتهكين بذلك الحق في حرية الشخص.[32]

[31] https://www.sana.sy/?p=2184959

[32] إذا كانت هذه الأفعال لها صلة كافية بالنزاع المسلح، فإنها ستشكل أيضًا انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقد ترقى إلى جرائم حرب.

خامسًا – أعمال عنف واسعة النطاق في المناطق الساحلية ووسط غرب سوريا في آذار/مارس 2025

48- في سياق هذه التوترات المتزايدة، شهدت المنطقة الساحلية السورية، وكذلك حمص وحماة، في أوائل آذار/مارس 2025، اشتباكات عنيفة بين القوات الموالية للحكومة السابقة وجماعات مسلحة مختلفة وقوات الأمن العام المنشأة حديثا، تلتها موجة من المجازر بحق المدنيين.

أ. هجمات 6 آذار/مارس التي أشعلت فتيل العنف

49- إن أعمال العنف الواسعة النطاق التي شهدتها المناطق الساحلية في أوائل آذار/مارس قد اندلعت بسبب هجوم وقع بعد ظهر يوم 6 آذار/مارس، عندما هاجمت القوات الموالية للحكومة السابقة عناصر من قوات الأمن العام ووزارة الدفاع في بيت عانا، بالقرب من طريق اللاذقية–طرطوس، بمحافظة اللاذقية، حسبما أفادت التقارير. وتشير المعلومات إلى أن الهجوم أسفر عن مقتل عناصر من الأمن العام وجرح 15 آخرين كانوا يسعون لاعتقال شخص مرتبط بالحكومة السابقة في الدالية. وأدى هجوم لاحق من "الفلول" على تعزيزات أمنية أُرسلت إلى المنطقة إلى قتل 18 عنصرًا آخرين. وعلى إثر ذلك، شنّت قوات حكومة تصريف الأعمال – التي قيل إنها تشمل عناصر الأمن العام ومعززة بعناصر من وزارة الدفاع – عملية أمنية في بيت عانا وقرية الدالية المجاورة، حيث طوّقت المنطقة لملاحقة المسؤولين عن الهجوم. وأفادت التقارير أنه تم استخدام المروحيات الحربية والمدفعية في العملية التي شهدتها الدالية.

50- ووفقًا لمسؤولين أمنيين محليين، في غضون الساعات الأولى من الهجوم الأولي، تعرضت التعزيزات التي أُرسلت من الأكاديمية البحرية في جبلة لهجوم من قبل القوات الموالية للحكومة السابقة، وحوصرت عند جسري القرداحة وحميميم على طول الطريق السريع M1. وحوصرت قوات الأمن كذلك بين اللاذقية وجبلة، وكذلك في الأكاديمية البحرية، وفي المركز الأمني في القرداحة. وحوصرت بالمثل عدة قرى قريبة من جبلة. كما حوصرت قوات الأمن في مخفر شرطة جبلة ومخفر شرطة القرداحة وفرع الأمن الجنائي في جبلة واللواء 107 في زاما قرب جبلة. وقامت القواتُ الموالية للحكومة السابقة المتواجدة في حي الدعتور بمحاصرة قواتِ الأمن والجيش هناك. وانتشرت القوات الموالية للحكومة السابقة على طول الطريق من جبلة إلى الدالية .

51- وأعلن مدير إدارة الأمن العام في محافظة اللاذقية في اليوم نفسه أنه في أعقاب "الهجوم المتعمد" الذي شنته القوات الموالية للحكومة السابقة في مدينة جبلة ومحيطها، "تم استنفار القوات في المحافظة بالكامل" وأن "قوات إسناد من قوات الأمن من المحافظات الأخرى، بالإضافة إلى

قوات تابعة لوزارة الدفاع" قد انضمت إليها.[33] وقد انضمت وحدات من أحرار الشام والعمشات والحمزات والسلطان مراد وهيئة تحرير الشام (لواء عثمان ولواء معاوية) إلى العملية، بالإضافة إلى الفرقة 400 في اللاذقية، والفرقة 56 في طرطوس. ونصبت القوات الموالية للحكومة السابقة كميناً للأمن العام، واندلعت اشتباكات بين الطرفين في مواقع عديدة في ريف جبلة بمحاذاة الطريق السريع M1 والمناطق المحيطة به، مما أدى إلى مقتل حوالي 175 عنصرًا من الأمن العام و61 عنصرًا في صفوف جنود الفرقة 400، حسب ما تم الإبلاغ عنه. وشنَّ عناصر القوات الموالية للحكومة السابقة هجمات على عدة مواقع عسكرية وأمنية، بما في ذلك نقاط التفتيش والدوريات في جبلة، وبحلول وقت مبكر من بعد الظهر، امتدت الاشتباكات إلى جسر جبلة. وذُكر كذلك أن القوات الحكومية تعرضت لهجمات على طول الطريق السريع بين حمص وطرطوس. ورداً على هذه التطورات، اندلعت احتجاجاتٌ ضد العملية الأمنية التي تقوم بها السلطات في الدالية في عدة مواقع، بما في ذلك في مدينة طرطوس وحي الدعتور في اللاذقية. وخرجت كذلك في مدن في جميع أنحاء البلاد عدة مظاهرات مضادة، تؤيد سلطات تصريف الأعمال.

52- وبحلول وقت متأخر من المساء، كانت القوات الموالية للحكومة السابقة قد أغلقت عدة طرق وسيطرت على مواقع رئيسية بما في ذلك الأكاديمية البحرية، والمناطق القريبة من قاعدة حميميم الجوية الروسية، وقاعدة الفوج 107. وتمركزت القوات الموالية للحكومة السابقة في المباني المقابلة للأكاديمية البحرية، وكانت مسلحة بالرشاشات، بالإضافة إلى القناصة. واتساقًا مع ذلك، أفاد شهود عيان بسماعهم طلقات نارية قادمة من اتجاه الطريق السريع والأكاديمية البحرية، حيث أفادت التقارير بوجود عدة فرق عسكرية (فرقة الحمزة التابعة للجيش الوطني السوري سابقًا، وفرقة السلطان سليمان شاه التابع للجيش الوطني السوري سابقًا، وحركة نور الزنكي)، وبالقرب من الجسر، حيث أفادت التقارير أن فرقة السلطان سليمان شاه كانت تدير نقطة تفتيش.

53- وقعت الهجمات في جبلة قبل 30 دقيقة من بدء الاشتباكات في طرطوس. وردًا على الهجمات، طُلبت تعزيزات من اللاذقية وطرطوس. وأفاد مسؤولون أنه تم إرسال رتل، لكنه تعرض لكمين في طريقه إلى جبلة. وفي غضون فترة قصيرة، وجدت معظم قوات الأمن في طرطوس، وقدموس، وصافيتا، ودريكيش، والشيخ بدر، وبانياس، نفسها محاصرة.

54- وواصلت القوات الموالية للحكومة السابقة هجماتها ضد أفراد الأمن، حيث شاهد أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم نقطة تفتيش أقيمت بالقرب من بلدة بسيسين، وهي قرية يسكنها علويون، حيث تجمع أفراد مسلحون. وتفيد التقارير بأن القوات الموالية للحكومة السابقة كانت موجودة في عدة مواقع في مدينة جبلة، بما في ذلك الجبيبات والنقعة، كما أفادت التقارير أن

[33] مدير إدارة الأمن العام في محافظة... - وزارة الداخلية السورية Facebook |

مدنيين مسلحين من السنة والعلويين اشتبكوا في المدينة، بما في ذلك بالقرب من شارع الفروة، وفق ما تم الإبلاغ عنه .

55- كما قامت القوات الموالية للحكومة السابقة بأسر أفراد من قوات الأمن. وأفاد مسؤولون أمنيون سوريون وخدمات الإنقاذ بأن تسعة أفراد من الأمن العام أُسروا في محافظة طرطوس وعثر عليهم لاحقاً مقتولين في منطقة نائية، وجثثهم مشوهة وأيديهم مقيدة، بعد أيام من انتهاء الاشتباكات. وأفاد مسؤولون أمنيون محليون بأن 11 فرداً من الأمن العام قُتلوا على يد القوات الموالية للحكومة السابقة في القرداحة في 6 آذار/مارس، بعد أن تفاوضوا على الاستسلام. وعُثر لاحقاً على ست جثث في مقبرة جماعية في القرداحة. وعُثر على جثتين في مكان قريب، بينما لا يزال ثلاث أشخاص آخرون في عداد المفقودين، وفقاً لقادة الأمن المحليين الذين التقوا باللجنة. وأفادت التقارير بأن العشرات من مسؤولي الأمن، بمن فيهم أفراد الأمن العام وضباط الشرطة، أُسروا أيضاً في دريكيش من قبل القوات الموالية للحكومة السابقة. وأفادت التقارير بأن اثنين منهم على الأقل قُتلا، بمن فيهم مسؤول أمني عُثر على جثته في منطقة نائية بالقرب من دريكيش في أوائل حزيران/يونيو.

56- ووفقًا لسلطات تصريف الأعمال، فإن ما لا يقل عن ستة مشافٍ في محافظتي اللاذقية وطرطوس قد تضررت في سياق الهجوم الأوسع نطاقًا الذي شنته القوات الموالية للحكومة السابقة في منطقة جبلة. وأظهرت التحقيقات التي أجرتها اللجنة أن مقاتلي القوات الموالية للحكومة السابقة أطلقوا النار باتجاه مستشفيات في جبلة وبانياس، ومستشفى تشرين الجامعي، وبنك للدم في اللاذقية، أو بالقرب من هذه المواقع. ولم تتعرض المستشفيات نفسها لأضرار بنيوية كبيرة، لكن القتال عطل الخدمات الطبية لمدة أسبوعين.

57- فعلى سبيل المثال، في 6 آذار/مارس، في حوالي الساعة السابعة مساءً، حاصر هؤلاء المقاتلون مشفى جبلة الوطني حتى مساء يوم 7 آذار/مارس. وفي الوقت نفسه، اقتحمت القوات الموالية للحكومة السابقة مستشفى النور الخاص، في جبلة أيضاً، ومنعت الطواقم الطبية داخله من مغادرة المنشأة، حتى وقت متأخر من بعد ظهر يوم الجمعة 7 آذار/مارس. وأجبرت القوات الموالية للحكومة السابقة الطواقم الطبية على معالجة الجرحى من مقاتليها، كما قامت بتخزين الذخيرة داخل المنشأة. وتعطلت الخدمات الطبية لعدة أيام.

58- وفي الحوادث الأخرى التي حققت فيها اللجنة والتي تورط فيها مقاتلو القوات الموالية للحكومة السابقة، تم اختطاف صحفي وضربه لعدة ساعات، كما تعرض إعلامي آخر لإطلاق النار من قبل مقاتلي القوات الموالية للحكومة السابقة بين 6 و7 آذار/مارس. وكان الاثنان قد انتقلا إلى الطريق السريع M1 لتوثيق الوضع الأمني الذي كان يشهد تطورات بعد اندلاع القتال في 6 آذار/مارس .

59- ويرد وصف هذه الحوادث بمزيد من التفصيل في المرفق الثاني، القسمان الفرعيان أولاً (أ) و(ب). وتظل العديد من الانتهاكات الأخرى المزعومة، بما في ذلك القتل، قيد التحقيق.

ب. نداءات التعبئة في 6-8 آذار/مارس

60- رداً على الأحداث المذكورة أعلاه، في 6 آذار/مارس، في الساعة 5:44 مساءً، أعلنت الوكالة العربية السورية للأنباء-سانا أن "تعزيزات عسكرية ضخمة تتجه إلى منطقة جبلة وريفها لمؤازرة قوات الأمن العام، وإعادة الاستقرار للمنطقة"[34]. وبحلول الساعة 5:15 مساءً، تم إغلاق طريق طرطوس - اللاذقية، وفرضت السلطات المؤقتة حظر التجول في المدن والقرى من الساعة 7 مساءً حتى الساعة 7 من صباح اليوم التالي.[35]

61- وبعد ذلك، تدفقت القوات من أجزاء أخرى من سوريا باتجاه الساحل - بما في ذلك القوات الخاضعة لسيطرة وزارة الدفاع في حكومة تصريف الأعمال أو التابعة لها أو المرتبطة بها اسمياً على الأقل، ويشمل ذلك المقاتلين الأجانب،[36] بالإضافة إلى مجموعات غير تابعة لها حملت السلاح بشكل عفوي. وأعقبت ذلك مواجهات مسلحة خطيرة أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا بين الأطراف المتحاربة.

62- ومن المثير للقلق أن العديد من قنوات التليغرام، مثل قناة تزعم أنها قناة قيادة العمليات العسكرية وتضم أكثر من 70,000 متابع، استخدمت لغة طائفية صريحة (مصطلح "*نصيري*" المهين) في اتصالاتها. ومع بدء وصول الرجال المسلحين في إطار التعبئة إلى المنطقة الساحلية، بدأت هذه القناة في توجيه تهديدات طائفية صريحة ومُهينة ضد العلويين.[37]

63- ووفق شهود، وفي خلال ليلة 6 آذار/مارس إلى غاية أولى ساعات 7 آذار/مارس، انتشرت دعوات للحشد الديني والنفير العام على نطاق واسع على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك عبر مكبرات الصوت في المساجد في عدة مدن، بما في ذلك في حماة وحمص واللاذقية وبانياس وجبلة وحلب. إن مثل هذه الدعوات، المشحونة بالخطاب الطائفي، بدت وكأنها موجهة ضد السكان

---

[34] أنظر "مسؤول في وزارة الدفاع لوكالة سانا: تعزيزات عسكرية ضخمة تتجه إلى جبلة لدعم قوات الأمن العام وإعادة الاستقرار في المنطقة"، 6 آذار/مارس 2025، أنظر https://sana.sy/?p=2196039 . أنظر أيضًا https://t.me/SyrianArabNewsAgency/124261

[35] https://web.telegram.org/a/#-1001049481751

[36] أنظر على سبيل المثال، https://t.me/sana_gov/124261 و https://t.me/sana_gov/124262. اللاذقية

[37] على سبيل المثال، في الساعة 2.38 صباحًا من يوم 7 آذار/مارس، نشرت القناة مقطع فيديو يُظهر ذلك: "موجات من القوافل مستمرة في التدفق إلى الساحل السوري" مع صوت يقول "نحن قادمون من أجلكم خنازير علوي" وذكر أن المقاتلين على بعد 40 كيلومترًا من طرطوس. وبعد ساعتين، أعلنت القناة نفسها "صباح الحصاد يبدأ الآن في طرطوس." في وقت لاحق، في الساعة 11.29 صباحًا، نشرت نفس القناة المنتحلة التي تدّعي أنها قناة برقية رسمية تابعة للموك فيديو يظهر فيه أشخاص أسرى يُجبرون على الركوع على أيديهم وركبهم ويُجبرون على النباح كالكلاب. وبعد عشر دقائق، في الساعة 11.39 صباحًا، نشرت القناة بلاغًا يفيد بأنهم "أحبطوا الانقلاب النصيري".

العلويين بشـــكل عام، ويبدو أن الكثيرين فهموها على أنها دعوة دينية للتعبئة تتطلب تحركاً فورياً بدلاً من كونها دعوة تقليدية للتجنيد العسكري.

64- وفي نفس الليلة، في الســاعة 00:40 من صــباح يوم 7 آذار/مارس، فيما قد يُنظر إليه كمؤشر على المخاطر المتوقعة ذات الصلة وضرورة تهدئة الأوضاع، أصدرت وزارة الداخلية السورية بياناً حثت فيه المدنيين على الابتعاد عن مناطق العمليات العســكرية والأمنية. وبينما أبدى البيان تفهماً للغضب الشعبي وأثنى على الروح الوطنية العالية التي يتحلى بها الشعب، إلا أنه شدد على ضـرورة احترام القانون والامتناع عن التحريض وحماية المدنيين والممتلكات العامة والخاصـة والحفاظ على وحدة سوريا[38].

65- وفي اليوم التالي، 7 آذار/مارس، في حوالي الســـاعة الواحدة بعد الظهر، بدأت قوات الأمن، بما في ذلك قوات وزارة الدفاع،[39] ما أشارت إليه سلطات تصريف الأعمال بـــ "عمليات تمشيط" في جميع أنحاء المنطقة[40] مستهدفة "الفلول".[41]

66- ووفقاً للســـلطات المؤقتة، فقد ســـعى عدد كبير من المتطوعين إلى الانضـــمام إلى قوات الدفاع، على الرغم من دعوة الســـلطات المؤقتة المدنيين إلى الامتناع عن حمل الســـلاح وتأكيدها على قدرتها على احتواء التمرد[42]. وذكر مســـؤول في وزارة الداخلية في وقت لاحق أن "انتهاكات فردية" ارتكبتها "عناصر غير منظمة".[43]

67- وردًا على تصاعد أعمال العنف، وجَّه الرئيس المؤقت الشرع خطابا إلى الأمة بعد ظهر يوم 7 آذار/مارس، دعا فيه المتمردين "إلى تسليم سلاحهم وأنفسهم"، مؤكدا أنه سيُحاسَب حسابا شديدًا كل من يتجاوز على المدنيين العزل، ويأخذ أقواما بجريرة أقوام.[44]

68- وفي 9 آذار/مارس، وفي خطاب ثانٍ ألقاه عندما بدأت تظهر معلومات حول المجازر، أعلن الرئيس المؤقت عن تشـــكيل لجنة التحقيق الوطنية المذكورة أعلاه واللجنة العليا للحفاظ على السلم الأهلي. وأكدت السلطات المؤقتة أن هاتين اللجنتين ستعملان بنزاهة وتحددان المسؤولين وتوصيان باتخاذ تدابير لمنع وقوع المزيد من أعمال العنف. وقام المسؤولون الذين التقت بهم اللجنةُ

[38] https://t.me/SyrianArabNewsAgency/124325

[39] https://web.telegram.org/a/#-1001389119898

[40] https://x.com/SanaAjel/status/1897983691369910570

[41] https://web.telegram.org/a/#-1001049481751

[42] رسالة مطابقة للرسالة المذكورة أعلاه، بتاريخ 11 آذار/مارس 2025

[43] https://t.me/SyrianArabNewsAgency/124380

[44] https://sana.sy/en/?p=348926

بإبلاغ الفريق بهذه الجهود والانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين التي ستحتاج الأسر المتضررة إلى التعويض عنها.

ج. لمحة عامة عن الانتهاكات اللاحقة المزعومة

69- أجرت اللجنة تحقيقات بشأن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتُكبت، خلال آذار/مارس 2025، في 16 موقعًا في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة التي تقطنها الأقلية العلوية بشكل رئيسي.[45] وترد ملخصات لما حدث في عدد من هذه المواقع في المرفق الثاني، القسم الفرعي الأول. وقد تلقت اللجنة معلومات إضافية تشير إلى ارتكاب انتهاكات في أكثر من 27 موقعاً آخر، مما يشير إلى أن نطاق وحجم الضرر قد يكون أكبر بكثير مما تمكنت اللجنة حتى الآن من التحقق منه وتوثيقه بالكامل[46].

70- ويشمل المرتكبون المزعومون للانتهاكات أفرادًا مسلحين لم تُحدد هويتهم، كان بعضهم يتحدث بلهجات سورية من إدلب، وحمص، وحماة، ودرعا، ومن أحياء يقطنها السنة في اللاذقية، بينما يبدو أن بعضهم الآخر مقاتلون أجانب. وكان من بينهم عناصر معروفون من فرقة السلطان سليمان شاه التابع للجيش الوطني السوري سابقاً، وفرقة الحمزة التابعة للجيش الوطني السوري سابقاً، فرقة السلطان مراد، وأحرار الشام، والكتائب المنتمية سابقًا إلى هيئة تحرير الشام، وغيرها من المجموعات التابعة لوزارة الدفاع، وبعضهم كان يرتدي أيضاً ملابس عسكرية دون شارات تعريفية. وكانت قوات الأمن العام في المرحلة الأولى تتعرض للهجمات في مواقع عديدة في محافظتي اللاذقية وطرطوس بسبب ضُعف عدد أفرادها الناتج عما اتصل بتلك الأحداث من ضحايا. وبدا كذلك أن هذه القوات كانت متواجدة أثناء الهجمات داخل أو في محيط حي القصور في بانياس، وأحياء الدعتور والثورة على الطريق السريع ضمن مدينة اللاذقية، وقريتي الصنوبر والشير. وأفاد عدة شهود عن مشاركة فتيان في الهجمات في العنز والصنوبر والقبو العوامية.

71- وقد قام أفراد مسلحون بتصوير أنفسهم وهم يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الضرب المبرح والإعدامات، أو وهم يسيرون إلى جانب جثث القتلى المتناثرة في الشوارع. وقد ساهمت هذه الأفعال – بالإضافة إلى انتشارها على نطاق واسع على وسائل

[45] تشمل هذه الهجمات التي شنّتها قوات حفظ النظام على (1) المرافق الطبية وكذلك (2) على طريق جبلة – طرطوس، بالإضافة إلى هجمات لاحقة مرتبطة بعمليات التمشيط في (3) جبلة و (4) اللاذقية و (5) مدن طرطوس والقرى المحيطة بها في محافظتي اللاذقية وطرطوس، بما في ذلك: (6) الشير و(7) الصنوبر و(8) عين العروس و(9) المختارية و(10) القبو العوامية و(11) أرزونة و(12) الحطانية و(13) حي القصور في مدينة بانياس، بالإضافة إلى حوادث في (15) تل سلحب و(16) الرصافة وكلاهما في محافظة حماة. كما تم التحقيق في حادث متزامن في حي القدم في دمشق. ولم تعثر اللجنة على أي دليل على استهداف المجتمعات المسيحية خلال الهجمات التي وقعت في شهر آذار/مارس والتي تم توثيقها في هذا التقرير.

[46] هذه المواقع مدرجة في الجدول 1 في المرفق الثاني.

التواصل الاجتماعي – في زيادة الخوف وسط المجتمع العلوي، مما يعكس مناخًا متصورًا من الإفلات من العقاب.

72- وتوصلت تحقيقات اللجنة إلى أن مجموعات من الرجال المسلحين كانوا يقومون بمداهمة المنازل من بيت إلى بيت مرتدين مجموعة من الأزياء الرسمية، وغالباً ما كانوا لا يحملون شارات تعريفية أو يرتدون ملابس مدنية، وكثيراً ما كانوا يخفون وجوههم بأقنعة. وأبلغ الضحايا والشهود باستمرار عن تعرضهم للتهديد، بما في ذلك التهديد بالقتل، من قبل هؤلاء الرجال المسلحين عند وصولهم إلى المدن والقرى .

73- وفي غالبية الحالات التي أجرت اللجنة تحقيقات بشأنها، كان الجناة يسألون المدنيين باستمرار عما إذا كانوا من السنة أو العلويين، ويسألونهم أحيانًا أيضًا عما إذا كانوا قد شغلوا مناصب في القوات المسلحة السورية السابقة. ثم اقتيد الرجال والفتيان العلويون لإعدامهم، وغالباً ما كان يتم إعدام العديد من الأقارب الذكور من نفس العائلة. وأشارت العديد من روايات الناجين إلى أن الضحايا تعرضوا قبل إعدامهم لإساءات لفظية مهينة تشير صراحة إلى الطائفة العلوية، بما في ذلك "*خنازير علويين*" و"*كفار*" و"*كلاب*". وكان معظم الضحايا من الرجال الذكور من الطائفة العلوية الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و50 عاماً، ولكن قُتل أيضاً عدد من النساء والأطفال الذين لا يتجاوز عمرهم سنة واحدة أثناء مداهمة المنازل. وفي مدن اللاذقية وجبلة وطرطوس وقرية الصنوبر، وصف شهود عيان حالات تم فيها العفو عن أفراد الأسرة بعد الإجابة عن أسئلة حول الهوية والممارسات الإسلامية.

74- وفي الحالات التي وثقتها اللجنة، أشارت روايات شهود العيان، وكذا صور فوتوغرافية وأشرطة فيديو، إلى أن الضحايا أصيبوا في المقام الأول بالرصاص في الرأس أو الصدر. ونُقل البعض منهم إلى سطوح مباني لإطلاق النار عليهم. وقد قُتل أفراد الأسرة من الرجال أثناء عمليات قتل انتقلت من منزل إلى منزل، مما قد يشير إلى عمليات استهدفتهم كمجموعة وليس عملية ضد "فلول" فردية. ووفقًا لأفراد العائلات، كان معظم الضحايا يعملون في مهن مدنية. كما قُتل معظم الضحايا في الغالب في الأحياء العلوية الواقعة في القرى المختلطة أو في المناطق التي يُعرف أن الأقلية العلوية تقيم فيها في الغالب، مما يشير إلى استهداف بدوافع طائفية، إلى جانب دوافع انتقامية محتملة تتعلق بالانتماء السياسي المتصور أو الخدمة العسكرية الإلزامية سابقًا.

75- وفي بعض الحالات، قام أفراد مسلحون في كثير من الأحيان بنهب المنازل والاستيلاء على الأشياء الثمينة وكذلك المركبات، على سبيل المثال في الصنوبر وبانياس والشير والمختارية (أنظر في ملخص الحالات والجدول في المرفق الثاني). وأبلغ أغلب الأفراد أن أول ما سُرق كان هاتفهم المحمول. وتم نهب المنازل تباعًا، حيث كانت تصل مجموعات متعددة منفصلة من المسلحين واحدة تلو الأخرى إلى حين أن "لا يتبقى شيء للنهب". وتضررت المنازل والمحلات التجارية، وفي بعض

الحالات، تم إحراقها أو تدميرها. كما أُضرمت النيران في الأراضي الزراعية والمستودعات. وتحدَّث الضحايا أيضًا عن انقطاع الكهرباء على نطاق واسع وانعدام الاتصال بالإنترنت مما زاد من عزلتهم هم وعائلاتهم، وعرقل تدفق المعلومات، بما في ذلك قبل المداهمات أو أثناءها.

76- وفي أعقاب عمليات القتل، منعت الأعمال العدائية المستمرة والخوف من الانتقام العائلات من جمع ودفن موتاها وفقًا للشعائر الدينية. واضطرت العائلات إلى الاحتفاظ بجثث أحبائهم القتلى داخل منازلهم لعدة أيام. وفي حالات أخرى، تُركت الجثث في الشوارع ولم يتم سحبها إلا بعد أيام لدفنها في مقابر جماعية. وفي جبلة وبانياس، أصبحت المستشفيات مكتظة بالجثث المتراكمة في المستشفيات بسبب تكدس الجثث، بما في ذلك بسبب هجوم القوات الموالية للحكومة السابقة على ستة مرافق طبية في محافظتي اللاذقية وطرطوس. وفي الحالات التي وثقتها اللجنة، في قرى الرصافة والشير والمختارية، قام أفراد مسلحون بتهديد وترهيب العائلات أثناء دفن أحبائهم في ساحات منازلهم. ودُفنت الجثث في مقابر جماعية في مواقع متعددة، بينما تحدث شهود عيان في قرى بانياس والحطانية والشير والصنوبر عن رؤية أفراد مسلحين ينقلون و/أو يحرقون جثث الموتى. وأثناء زيارتها لمحافظتي اللاذقية وطرطوس، زارت اللجنة مواقع دفن جماعي في المختارية والصنوبر والقصور، يُزعم أنها تحوي مئات الجثث .

77- وباستثناء حالتين مُوثَّقتين، لم تحصل العائلات حتى وقت الإدلاء بشهادتها على تقرير طبي أو تقرير من الطب الشرعي لإثبات سبب الوفاة، كما لم تتمكن من الحصول على شهادة وفاة. وأفادت التقارير أن مكاتب السجل المدني في جميع أنحاء البلاد قد توقفت عن إصدار شهادات الولادة وشهادات الوفاة منذ سقوط الحكومة السورية السابقة. وقد يؤدي المزيد من التأخير إلى عرقلة سبل المساءلة والتعويض المحتملة. وباستثناء بعض الشهود الذين قابلتهم لجنة التحقيق الوطنية التي أنشأتها الحكومة المؤقتة، فإن معظم الشهود الذين قابلتهم اللجنة لم يكونوا على علم بأي تحقيقات أو اعتقالات من قبل السلطات المحلية لمن يُزعم أنهم مسؤولون عن هذه الجرائم.

78- وكثيراً ما تم توثيق الأحداث المذكورة أعلاه من قبل كل من الضحايا والشهود والجناة المزعومين، من خلال الصور ومقاطع الفيديو التي جرى نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي. ويبدو أن بعض هذه المحتويات، التي قامت اللجنة بتحليلها والتحقق منها، تُظهر انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات ضرب وإعدام رجال، يُزعم أن مرتكبيها رجال مسلحون يرتدون ملابس عسكرية دون شارات. وقامت اللجنة بالتحقق من مقاطع الفيديو وتحديد مواقعها الجغرافية في بلدات جبلة والصنوبر والمختارية والشير، وكذلك في بانياس وجبلة. ومعظم المحتوى الذي قامت اللجنة بتحليله كان موجودًا على تيليغرام، أو إكس (تويتر سابقًا)، أو فيسبوك، أو إنستغرام.

79- ومما يثير القلق أن هذه الأحداث تسبَّبت منذ ذلك الحين في نزوح جماعي من هذه المناطق. فقد فرَّ الآلاف من بلداتهم وقراهم باتجاه الجبال القريبة أو إلى لبنان المجاور. وفرَّ أكثر من

40,000 شـــخص إلى لبنان بين آذار/مارس وأيار/مايو 2025.[47] كما فرّ آخرون إلى قاعدة حميميم الجوية الروسية، حيث أكدت روسيا في 13 آذار/مارس أنها توفر المأوى لـــ8,000 إلى 9,000 نازح علوي ودعت القادة السوريين إلى "وقف إراقة الدماء"[48].

80- وتُنوه اللجنة بالتزام الرئيس الشـرع بمحاسـبة المسـؤولين عن هذه الانتهاكات.[49] وأُطلِعَت اللجنة كذلك على الجهود المبذولة في عدة مواقع لمنع العنف ضـــد المدنيين. فعلى ســـبيل المثال، صـــدرت تعليمات بشـــأن حماية المدنيين على النحو المذكور أعلاه؛ ووردت حالات لفرض حظر التجول؛ وشـــهدت مدينة طرطوس إنشـــاء نقاط تفتيش حول المدينة لمنع دخول أفراد مســـلحين. ونتيجةً لذلك، تم تجنيب المدينة العنف الذي شهدته أماكن أخرى.

81- وفي وقت وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير، كانت اللجنة لا تزال تتلقى معلومات عن اســـتمرار انتهاكات في العديد من المناطق المتضـــررة، بما في ذلك اســـتمرار أعمال النهب وانتهاكات السكن والأراضي والممتلكات، فضلاً عن عمليات الاختطاف والاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري. واستمر كذلك التحرش والتهديد والضرب والشتم الطائفي وإهانة الرجال من الطائفة العلوية في مدينة جبلة وأحياء مدينة اللاذقية. وفي بعض البلدات، تمكنت قوات الأمن العام من إقامة علاقة عمل مع قادة المجتمع المحلي وإعادة نوع من الشعور بالهدوء وطمأنة السكان المحليين. وفي بلدات أخرى، إن وجود قوات الأمن، التي يُنظر إليها كأطراف من خارج المحافظة، قد ولد شعورًا من الخوف، حيث تخاف النساء بشكل خاص من المشي في الشارع. وأبلغت بعض النســـاء العلويات اللجنة أنهن شـــعرْنَ أنهن مجبرات على ارتداء الحجاب لإخفاء انتمائهن الطائفي ومنع أي تحرش أو ترهيب. وتؤدي هذه الانتهاكات، والخوف من وقوع المزيد منها، إلى مزيد من النزوح، مما يؤثر على الناجين من أحداث آذار/مارس، وكذلك على أفراد آخرين من الأقلية العلوية، الذين فرّ العديد منهم إلى مناطق أخرى من سوريا أو لجأوا إلى الخارج .

[47] https://reporting.unhcr.org/syria-situation-crisis-regional-flash-update-28

[48] في حين أن معظم المدنيين كانوا قد غادروا القاعدة، إلا أن التقارير تفيد بأن مقاتلي وقادة القوات الموالية للحكومة الســـابقة في ســـوريا كانوا لا يزالون موجودين فيها حتى تموز/يوليو.

[49] " نؤكد أننا سنحاسب بكل حزم وبدون تساهل كل من تورط في سفك دماء المدنيين أو أضر بأبناء شعبنا، وكل من تجاوز سلطة الدولة أو استغل السلطة لمصالحه الخاصة. لن يكون أحد فوق القانون، وكل من تلطخت يداه بدماء السوريين سيقدم للعدالة عاجلاً وليس آجلاً"، خطاب رئيس الجمهورية العربية السورية حول التطورات الأخيرة في الساحل السوري، سانا، 10 آذار/مارس 2025، متاح على الرابط: https://sana.sy/en/?p=349169 انظر أيضـاً، قرار رئيس الجمهورية العربية الســـورية بتشـــكيل لجنة وطنية مســـتقلة للتحقيق في أحداث الســـاحل الســـوري"، ســـانا، 9 آذار/مارس 2025، متاح على الرابط: https://sana.sy/en/?p=349109، وأيضاً https://t.me/SyrianArabNewsAgency/124380

د.**الاستنتاجات القانونية**

82- فيما يتعلق بالإطار القانوني الدولي المعمول به، على الرغم من انهيار الحكومة السابقة في كانون الأول/ديسمبر 2024، فمن المعقول القول إن العنف الذي اندلع في المناطق الساحلية في آذار/مارس 2025 كان عبارة عن نزاع مسلح غير دولي في الجمهورية العربية السورية بين الحكومة المؤقتة والقوات الموالية للحكومة السابقة (أنظر المرفق الثالث بشأن القانون الواجب التطبيق).[50] وهذا يعني أن القانون الإنساني الدولي ينطبق على هذه الأحداث. وفي الوقت نفسه، يبقى القانون الدولي لحقوق الإنسان سارياً أيضاً، مع التزامات تقع على عاتق الجمهورية العربية السورية وحكومتها المؤقتة وفق التزاماتها التعاهدية والقانون الدولي العرفي، وكما هو معترف به في الإعلان الدستوري للحكومة المؤقتة.[51]

83- وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في آذار/مارس 2025، على النحو المفصل في ملخصات القضايا الواردة أدناه في المرفق الثاني، هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن أفراداً من فصائل معينة في قوات الأمن التابعة للحكومة المؤقتة – بما في ذلك قوات الأمن العام، والفرقة 62 (التي كانت تسمى سابقاً لواء السلطان سليمان شاه التابع للجيش الوطني السوري، والمعروف أيضاً باسم العمشات)، والفرقة 76 (المعروفة سابقاً باسم فرقة الحمزة التابعة للجيش الوطني السوري والمعروفة أيضاً باسم فصيل حمزة)، وأحرار الشام، والفرقة 400 (التي تتكون من ألوية سابقة تابعة لهيئة تحرير الشام) – بالإضافة إلى أفراد عاديين شاركوا في الأعمال العدائية، قد ارتكبوا أفعالاً ترقى إلى انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك أفعال قد ترقى إلى جرائم حرب، فضلاً عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.[52] وعلاوة على ذلك، فإن الأفعال والإغفالات الموصوفة في هذا التقرير تشكل على الأرجح جرائم بموجب التشريعات المحلية للجمهورية العربية السورية بالنسبة لقوات الحكومة المؤقتة، والقوات الموالية للحكومة السابقة والأفراد العاديين.

84- وعلى وجه الخصوص، ارتكب أفراد من فصائل ووحدات معينة، فضلاً عن أفراد عاديين، أعمال قتل وتعذيب، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي الذي يمنع ارتكاب أعمال عنف ضد السلامة البدنية أو العقلية للأشخاص المحميين، ولا سيما القتل بجميع أنواعه والمعاملة القاسية والتعذيب في مواقع متعددة في أوائل آذار/مارس. وقد وقعت هذه الأفعال، التي قد ترقى إلى جرائم حرب، في جبلة والشير والدعتور والقصور والمختارية وطرطوس والقبو والصنوبر وتل سلحب

[50] تجدر الإشارة أيضاً إلى أن نزاعات مسلحة دولية وغير دولية أخرى لا تزال مستمرة في الجمهورية العربية السورية بالتوازي خلال الفترة قيد النظر.

[51] الإعلان الدستوري الصادر في 12 آذار/مارس 2025، المادة 12، متاح على: https://sana.sy/?p=2198312.

[52] تواصل اللجنة تحقيقاتها في الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات من قبل أعضاء وحدات وفصائل أخرى.

والرصافة وأرزة وعين العروس (كما هو مفصّل في ملخص كل حالة على حدة). كما أنها تشكل انتهاكات للحق في الحياة والحق في عدم التعرض للتعذيب والعقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الحكومة المؤقتة لم تلتزم في هذه المواقع بممارسة العناية الواجبة وحماية الحق في الحياة وضمان عدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة من خلال منع الأفراد من ارتكاب مثل هذه الأفعال.[53]

85- وقام أفراد من فصائل ووحدات معينة، بالإضافة إلى أفراد عاديين، بانتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بحرمان أفراد من حريتهم. وقد وقعت هذه الأفعال في جبلة والشير والحطانية والدعتور والقصور والمختارية وطرطوس والقبو والصنوبر وتل سلحب والرصافة وأرزة وعين العروس، كما هو موضح في ملخص كل حالة على حدة. وينطبق ذلك على التزامات الحكومة المؤقتة في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بعدم ممارسة العناية الواجبة لمنع حدوث مثل هذا الحرمان من الحرية الذي كان من الممكن توقعه بشكل معقول.

86- هناك أيضًا أسباب معقولة للاعتقاد بأن عناصر فردية من نفس قوات الأمن انخرطت في سلوك ينتهك حظر القانون الإنساني الدولي للتمييز السلبي على أساس الدين أو المعتقد وارتكبت تعديات على الكرامة الشخصية، ولا سيما المعاملة المهينة والمذلة. وقد تم توثيق هذه الأفعال في الدعتور والقصور والمختارية وطرطوس والقبو والصنوبر والرصافة وأرزة وعين العروس، كما هو موضح في ملخصات القضايا.[54] وعلى وجه الخصوص، شملت التعديات على الكرامة الشخصية حالات تم فيها تدنيس الموتى، من خلال حرق الجثث أو الدوس عليها أو كليهما، وتشويه الموتى، فضلاً عن حالات قام فيها الجناة بتصوير مقاطع فيديو لأنفسهم وهم يسخرون من جثث ضحاياهم ويفرحون بموتهم، ونشروا مقاطع الفيديو على الإنترنت. وشملت أيضاً حالات منع الجناة عمداً الناس من دفن أقاربهم، بحيث تعفنت جثثهم في الشوارع ومنازل الناس. ويؤدي هذا السلوك أيضًا إلى انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحرية أفراد أسرة المتوفى من التعذيب وسوء المعاملة بسبب المعاناة النفسية التي تسببها هذه الأفعال لأفراد الأسرة الناجين، فضلاً عن انتهاكات لواجب حماية الحياة بموجب الحق في الحياة، والحق في احترام حرية الدين والمعتقد بسبب منع الأسر عن دفن موتاها وفقًا للتقاليد الدينية والثقافية.[55]

[53] أنظر المبادئ المتعلقة بالمنع والتحقيق الفعالين في عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة، المبدأ 2؛ لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية: طاجيكستان، CRC/C/15/Add.136، الفقرة 29؛ لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية: إثيوبيا، CAT/C/ETH/CO/1، الفقرة 11.

[54] أنظر المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 ودراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الدولي العرفي، القاعدتين 88 و90.

[55] للحصول على لمحة عامة عن الحقوق المتأثرة، أنظر تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، حماية الموتى، A/HRC/56/56، 25 نيسان/أبريل 2024، الفقرات 10-13.

87- ومن خلال النهب الواسع النطاق للممتلكات الخاصة في الدعتور والقصور والمختارية وطرطوس والقبو والصنوبر وتل سلحب والرصافة وأرزة وعين العروس بين 7 و12 آذار/مارس 2025 على الأقل (أنظر ملخصات القضايا)، شارك أفراد من قوات الحكومة المؤقتة وأفراد عاديون كما هو مذكور أعلاه في أعمال نهب تنتهك القانون الإنساني الدولي. وقد تشكل هذه الأفعال جرائم حرب. كما أنها ترقى إلى مستوى التدخل غير المشروع في الخصوصية والأسرة والمنزل بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

88- واستناداً إلى النتائج المذكورة أعلاه، وجدت اللجنة أيضاً أن أعضاء بعض فصائل قوات الأمن التابعة للحكومة المؤقتة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الفرقة 62 (التي كانت تُعرف سابقاً باسم لواء السلطان سليمان شاه التابع للجيش الوطني السوري، والمعروف أيضاً باسم العمشات)، والفرقة 76 (المعروفة سابقاً باسم فرقة الحمزة التابعة للجيش السوري الوطني، والمعروفة أيضاً باسم فصيل حمزة)، وأحرار الشام، والفرقة 400 التي تتألف من ألوية سابقة تابعة لهيئة تحرير الشام، شاركوا في عمليات قتل خارج نطاق القضاء وتعذيب وسوء معاملة السكان المدنيين في القرى والأحياء ذات الأغلبية العلوية بشكل منهجي وواسع النطاق. ووثقت اللجنة أعمال عنف شديدة موجهة ضد هؤلاء المدنيين في 19 موقعاً مختلفاً في أربع محافظات، ولديها معلومات موثوقة عن أعمال عنف مماثلة في 27 موقعاً آخر.[56] وتشير أنماط العنف المتكررة ضد المدنيين، بما في ذلك الاستهداف على أساس الانتماء الديني والعمر والجنس، وإخراج الأفراد من منازلهم، وإعدام مجموعات من الناس بشكل جماعي، إلى جانب الإحالة المتكررة لقرارات قتل الأفراد أو الإبقاء عليهم إلى قادة وحداتهم أو جماعاتهم، إلى أن هذه الأعمال لم تكن عشوائية أو منعزلة.[57]

89- واتضح للجنة أن العديد من عناصر القوات الحكومية المؤقتة لم تشارك في الأعمال التي قامت بها الجماعات المذكورة في الفقرة السابقة ولم تتغاضَ عنها، بل على العكس من ذلك، فقد وثقت اللجنة جهودهم النشطة لإجلاء أو حماية بعض السكان والأفراد. ومع ذلك، فمن المعقول الاستنتاج أن بعض عناصر الفصائل المسلحة التابعة للحكومة المذكورة أعلاه، وربما بعض المدنيين، كانوا على علم بالطبيعة الواسعة النطاق والمنهجية للعنف، وشاركوا بأنفسهم في أعمال عنف

[56] أنظر المرفق الثاني، بما فيه الجدول 1.

[57] أنظر، المحكمة الجنائية الدولية، حكم محاكمة كاتانغا، ICC-01/04-01/07، بتاريخ 7 آذار/مارس 2014، الفقرة 1113 حيث جاء أنه برأي الدائرة، فإن صفة "منهجي" تسمح بتوصيف طبيعة الهجوم، بمعناه الواسع، وإبراز وجود نمط من السلوك المتكرر أو ارتكاب أعمال عنف مترابطة وغير عشوائية بشكل متكرر أو مستمر مما يثبت وجود جريمة ضد الإنسانية... ويستلزم هذا التحليل أيضًا الاستفسار عما إذا تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات المتكررة التي تسعى إلى إحداث نفس التأثيرات دائمًا على السكان المدنيين مع مراعاة – أفعال متطابقة أو أوجه تشابه في الممارسات الإجرامية، أو التكرار المستمر لنفس أسلوب العمل، أو معاملة مماثلة للضحايا أو الاتساق في مثل هذه المعاملة عبر منطقة جغرافية واسعة. (حذف الاقتباسات الداخلية).

شديدة مع علمهم بذلك.[58] ولم تجد اللجنة أي دليل على وجود سياسة أو خطة حكومية لتنفيذ مثل هذه الهجمات.[59] وفي الوقت نفسه، قد تشير الطبيعة المنهجية للأفعال في بعض المواقع إلى وجود سياسة تنظيمية داخل بعض الفصائل أو الجماعات أو بين الأفراد الذين يعملون في المنطقة لمهاجمة المدنيين. وإذا ثبتت هذه العناصر من خلال مزيد من التحقيقات، فإن الأفعال المذكورة أعلاه قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل، والحرمان الشديد من الحرية الجسدية في انتهاك للقواعد الأساسية للقانون الدولي، والتعذيب، والاضطهاد على أساس ديني، وغيرها من الأفعال اللاإنسانية التي تسبب عمدًا معاناة شديدة أو إصابات خطيرة للجسم أو الصحة العقلية أو البدنية. ولا تزال التحقيقات جارية في هذه الجوانب.

90- وفي مواجهة وضع خطير ومتقلب، اتخذت الحكومة المؤقتة خطوات لمنع الانتهاكات ووضع حد لها؛ فقد أطلقت تحقيقاً مستقلاً واعتقلت عدداً من الجناة المزعومين. ويتماشى ذلك مع التزامات الدولة بالتحقيق في الأفعال التي قد ترقى إلى جرائم حرب على النحو المبيّن أعلاه بموجب القانون الإنساني الدولي، فضلاً عن الالتزام بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في الحياة والحق في عدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة.[60] ومع ذلك، تتحمل الدولة المسؤولية الدولية لأن العديد من الجناة المزعومين كانوا قوات وأفراداً تصرفوا بصفتهم الرسمية.[61]

91- وفيما يتعلق بالقوات الموالية للحكومة السابقة، وبغض النظر عن انطباق قانون النزاعات المسلحة غير الدولية، يُرجح أن يرقى العديد من الأفعال الموصوفة في هذا التقرير إلى جرائم بموجب

[58] المصدر نفسه، الفقرة 1110.

[59] أنظر، على سبيل المثال في هذا الصدد، الفقرة 64 من التقرير، بشأن أوامر وزارة الداخلية لقوات الأمن بحماية المدنيين، بالإضافة إلى إجراءات بعض قوات الحكومة المؤقتة لإجلاء المدنيين العلويين ومواجهة جماعات مسلحة أخرى وأفراد متورطين في انتهاكات ضد المدنيين. ولا تستبعد هذه المعلومات احتمال أن يكون أفراد رفيعو المستوى في قوات الأمن التابعة للحكومة المؤقتة قد شاركوا بنشاط في الانتهاكات ضد السكان المدنيين، أو تقاعسوا عن اتخاذ إجراءات لمنعها، عندما أُبلغوا بها، رغم صدور أوامر بعكس ذلك.

[60] فيما يتعلق بانتهاكات القانون الإنساني الدولي والانتهاكات التي قد ترقى إلى جرائم حرب، أنظر المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 وكذلك دراسة القانون العرفي للجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 158. فيما يتعلق بالالتزام بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأنظر على سبيل المثال، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 بشأن الحق في الحياة، القسم الثالث بشأن واجب حماية الحياة، CCPR/C/GC/36، 3 أيلول/سبتمبر 2019، ولجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 2 بشأن تنفيذ المادة 2 من قبل الدول الأطراف، القسم الثالث، مضمون الالتزام باتخاذ تدابير فعالة لمنع التعذيب، CAT/C/GC/2، 24 كانون الثاني/يناير 2008.

[61] أنظر المواد 1 و4 و7 من مشروع مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم 10(A/56/10) ، الفصل الرابع، القسم هاء (2001). والمادة 3، الاتفاقية (الرابعة) المتعلقة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية ومرفقها: واللوائح المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية. لاهاي، 18 تشرين الأول/أكتوبر 1907، ودراسة القانون الدولي العرفي للجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 149.

التشريعات المحلية للجمهورية العربية السورية، لا سيما فيما يتعلق بالأفعال التي تشكل خروقات أو انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان.[62] وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال العديد من الانتهاكات المزعومة، بما في ذلك جرائم القتل، قيد التحقيق. وفيما يتعلق بأحداث محددة انتهت اللجنة من التحقيق فيها على النحو المفصل في ملخصات الحالات الواردة في الفقرتين الفرعيتين أ-ب من المرفق الثاني، هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن مقاتلي القوات الموالية للحكومة السابقة انتهكوا القانون الإنساني الدولي الذي يحظر جريمة القتل، مما قد يرقى إلى جريمة حرب، بقتلهم نساء وأطفالاً على الطريق السريع بين جبلة وطرطوس. وعندما اعتقلت القوات الموالية للحكومة السابقة المدنيين وضربوهم في قرية دير البشل، حرمت الأفراد تعسفاً من حريتهم وعرّضتهم لسوء المعاملة. وخلال الاشتباكات في 6 و7 آذار/مارس، من خلال هجماتها على مستشفيي جبلة والنور، ووضع الذخيرة داخل المرافق الطبية، انتهكت القوات الموالية للحكومة السابقة أيضاً مبدأ التمييز ولم تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين والأعيان المدنية كما يقتضي القانون الإنساني الدولي.

سادسًا. الاستنتاجات والتوصيات

92- إن إنشاء لجنة وطنية للتحقيق في أحداث آذار/مارس ولجنة رفيعة المستوى للحفاظ على السلم الأهلي، وكذلك الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية[63] والهيئة الوطنية للمفقودين[64] هي خطوات أولى مهمة لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف الأخير، واعتراف بضرورة تحقيق العدالة والمساءلة.

93- وقدمت لجنة التحقيق الوطنية تقريرها الكامل إلى الرئيس في 13 تموز/يوليو وعقدت مؤتمراً صحفياً في 22 تموز/يوليو حيث عرضت ملخص نتائجها، مشيرة إلى أنها أحالت إلى المدعي العام قائمتين تضمان أسماء 298 شخصاً من الأفراد والجماعات داخل الفصائل العسكرية الذين يُزعم أنهم ارتكبوا انتهاكات، بالإضافة إلى 265 شخصاً يُزعم أنهم ارتكبوا انتهاكات مرتبطة بجماعات مسلحة تابعة للحكومة السابقة، وذلك من أجل محاسبتهم.[65]

94- إن الانتهاكات التي وقعت في الفترة التي سبقت أحداث آذار/مارس 2025 وأثناءها لم تحدث من فراغ، بل ضمن سياق متسم بتفشي انتهاكات واعتداءات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها جهات تنتمي إلى

[62] أنظر القسم الثالث، القسم الخامس، الأقسام الفرعية أ، ج، د، وكذلك المرفق الثاني، الأقسام الفرعية ثانيًا. أ-ب. أنظر أيضًا المرفق الثالث بشأن القانون الواجب التطبيق.

[63] https://sana.sy/en/?p=355958

[64] https://sana.sy/en/?p=355953

[65] أنظر https://www.youtube.com/watch?v=HK5aPKBazGM و https://sana.sy/en/?p=365511

جميع أطراف النزاع السوري منذ عام 2011، وفق ما وثقته اللجنة. وحدثت هذه الاعتداءات بدورها بعد عقود من الانتهاكات التي ارتُكبت في ظل الحكومات المتعاقبة منذ وصول عائلة الأسد إلى الحكم لأول مرة عام 1971 .

95- وينبغي أن تكون ضمانات عدم تكرار الانتهاكات في صلب العملية الانتقالية في سوريا، ليس فقط كالتزام قانوني، بل كأساس ضروري للسلام والمصالحة ومستقبل مبني على الحقوق والمساواة والكرامة للجميع. وتؤكد الأحداث الموصوفة على الحاجة إلى نهج شامل للعدالة والمساءلة لكسر دائرة العنف في البلاد .

96- وبالتالي فإن النظام القضائي الناشئ وهيئات العدالة الانتقالية في سوريا ستحتاج إلى النظر ليس فقط في أحداث آذار/مارس الموصوفة أعلاه، ولكن أيضًا في الطيف الكامل من الانتهاكات السابقة، لتجنُّب استبعاد أي مجموعة من الضحايا والناجين .

97- وهذه مهمة جد شاقة بالنسبة لأي جهاز قضائي. وسيتطلب النظام المعيب الموروث من الحكومات المتعاقبة بقيادة الأسد إصلاحات كبيرة قبل أن يتمكن من توفير مؤسسات قضائية وخدمات إنفاذ القانون التي تدعم سيادة القانون وتحمي جميع السوريين على قدم المساواة. وفي جهود الإصلا ح هذه، تملك منظمات المجتمع المدني السورية الكثير مما يمكن أن تساهم به، وينبغي إشراكها واستشارتها. ويمكن كذلك الاعتماد على إرشادات الأمم المتحدة66.

98- وخلال زيارة اللجنة إلى المناطق الساحلية في حزيران/يونيو، أشار المسؤولون إلى أنه تم حتى الآن اعتقال 42 فرداً من بين الأفراد التابعين لوزارة الدفاع، بسبب انتهاكات مزعومة ارتُكبت في شهر آذار/مارس، وقد تم تحديد هوية بعضهم من خلال مواد تدينهم على الإنترنت. وأفادت التقارير أن هؤلاء الأفراد قد أحيلوا إلى القضاء. ولا تزال الجهود جارية لتحديد واعتقال المزيد من المشتبه بهم، بمن فيهم أولئك الذين ظهروا في مقاطع الفيديو المنشورة على الإنترنت. كما أبلغ المسؤولون الحكوميون اللجنة عن مكتب الشكاوى الذي تم الإعلان عنه مؤخراً تحت إشراف وزارة الداخلية، والذي يهدف إلى ضمان الشفافية والاستجابة لشواغل المواطنين في حالات سوء السلوك من قبل عناصر الأمن والشرطة.67

99- وتأمل اللجنة أن تساعد النتائج الواردة في هذا التقرير في هذه الجهود في المستقبل.

100- فعملية الانتقال السورية الهشة تحدث في مرحلة وصلت فيها الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية إلى أعلى مستوياتها منذ 2011. ورغم الخطوات المشجعة لجهة رفع العقوبات

---

66 انظر، على سبيل المثال، سلسلة منشورات المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول أدوات العدالة الانتقالية للدول في مرحلة ما بعد النزاع، المتاحة على: https://www.ohchr.org/ar/publications?created%5Bmax%5D=&created%5Bmin%5D=&field_subject_target_id%5B739%5D=739&sort_bef_combine=field_published_date_value_DESC

67 https://www.facebook.com/syrianmoi/posts/1041162668106331?ref=embed_post

وانفتاح البلاد على مصادر جديدة للاستثمارات، تظل الحياة اليومية متسمة بانعدام الأمن الغذائي والوصول غير الكافي للخدمات الأساسية. فيحتاج حوالي 16.5 مليون سوري إلى مساعدة إنسانية، ويشمل ذلك 3 مليون سوري تقريبا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد[68]. إن وقف دعم الدولة والتسريح الواسع النطاق للموظفين – وهو ما حصل لأن صناديق الحكومة فارغة، ولكن دون الشفافية الكافية – قد أثر بشكل غير متناسب على بعض المناطق، بما في ذلك منطقة الساحل، التي كانت تعتمد على وظائف القطاع العام من منظور تاريخي.[69] ويمكن لهذا اليأس الاقتصادي الواسع النطاق أن يُؤجج العنف.

101- وتم بالفعل تهجير عشرات الآلاف من العلويين من بلداتهم وقراهم. وثمة حاجة ملحة للعمل على وضع حد لدورة العنف الانتقامي والثأري والحيلولة دون إفراغ مناطق بأكملها – أو معاينة تغيرات ديموغرافية مع ما يترتب على ذلك من آثار طويلة الأمد على التماسك الاجتماعي وآفاق العودة.

102- ومما يبعث على القلق أن اللجنة لا تزال، حتى وقت كتابة هذا التقرير، تتلقى تقارير عن استمرار عمليات القتل والخطف والاعتقالات التعسفية لأفراد من الطائفة العلوية، فضلاً عن مصادرة ممتلكات الفارين من أحداث العنف في آذار/مارس.

التوصيات

103- وفي هذا السياق، تقدم اللجنة خمس حزم من التوصيات العاجلة الموجهة إلى الحكومة الانتقالية، بالإضافة إلى حزمة واحدة موجهة إلى المجتمع الدولي.

104- **أولاً، على مستوى المعلومات والاتصالات، تحتاج المجتمعات المتضررة إلى معرفة الخطوات التي يتم اتخاذها بشكل منتظم لزيادة حمايتها ومحاسبة المسؤولين عن معاناتها. ويعتبر إنشاء مكتب للشكاوى خطوة مهمة في هذا الاتجاه. وقد تساعد مكاتب الاتصالات المخصصة والمرتبطة بوزارات الخارجية والداخلية والعدل في سد الفجوة المعلوماتية الموجودة حالياً**. إذ يبدو أن أفراد المجتمع المصدومين محرومون من المعلومات حول الخطوات اليومية الملموسة التي يتم اتخاذها لوقف عمليات القتل والاختطاف المستمرة. ويمكن لمثل هذه المكاتب أن توفر تحديثات منتظمة ببيانات عن الزيادة في أحجام قوات الأمن العام، والانتشار في أماكن جديدة، وأعداد المعتقلين أو الملاحقات القضائية للجناة المزعومين وغيرها من المعلومات المماثلة. فعدم

[68] https://www.unocha.org/news/security-council-ocha-calls-urgent-funding-syria-crisis-stressing-civilians-cannot-endure

[69] إحاطة مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسوريا غير بيدرسون أمام مجلس الأمن، 21 أيار/مايو 2025.

وجود مثل هذه التحديثات قد يجعل الناس يتساءلون عما إذا كان يتم اتخاذ إجراءات فعلية أو على العكس من ذلك، فإن هذه القضايا الحرجة لم تحظَ بالأولوية الكافية.

105- ثانياً، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة عاجلة لاستعادة الحماية ومنع وقوع المزيد من الانتهاكات والتجاوزات والجرائم ضد المدنيين مثل تلك الموصوفة في هذا التقرير. ويمكن أن تشمل هذه التدابير ما يلي:

- الاستمرار في **تحديد** الأفراد المشتبه في تورطهم في الجرائم الموصوفة في هذا التقرير، إلى جانب الوقف الفوري عن العمل أثناء استمرار التحقيقات.

- توسيع نطاق عمليات **الفرز** لضمان عدم تجنيد الأشخاص المعروفين أو المشتبه في ارتكابهم انتهاكات جسيمة في الماضي في صفوف قوات الأمن التابعة للحكومة المؤقتة، وضمان الامتثال الكامل لهذا الاستبعاد.

- توسيع نطاق **تدريب** كل من القوات المجندة حديثاً والقوات الحالية على المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، سواء كانت تابعة لوزارتي الدفاع أو الداخلية.[70]

- توسيع نطاق الجهود لضمان سرعة **إعادة الممتلكات** التي سُرقت أو احتلت بشكل غير قانوني أثناء هذه الهجمات أو في أعقابها.

- ضمان **امتثال** قوات الأمن الحكومية المؤقتة لقواعد السلوك الصادرة عن وزارة الدفاع في 30 أيار/مايو 2025، والتي تحدد المعايير المطلوبة من القوات المسلحة المهنية، بما في ذلك احترام معايير حقوق الإنسان، ومحاسبة من لا يمتثلون لمدونة السلوك وفق القانون **السوري**

106- ثالثاً، ينبغي النظر في اتخاذ تدابير إضافية لتحسين العلاقات وبناء الثقة بين قوات الأمن والمجتمعات المحلية. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- السعي إلى **تكوين قوات أمن أكثر تنوعاً**؛ من خلال تجنيد أفراد من جميع المجتمعات المحلية والنظر في تكوين مختلط[71] (من السكان المحليين وغير المحليين) للقوات في جميع نقاط التفتيش والمواقع المرئية لتبديد المخاوف. وثمة أمثلة على ذلك تحدث بالفعل في أجزاء من سوريا، ويمكن تكرار هذا النموذج إذا ثبت نجاحه.

---

[70] يمكن لمجموعة متنوعة من الكيانات أن تقدم الدعم في هذا الصدد، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أو الكيانات المتخصصة في القانون الدولي الإنساني مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو نداء جنيف Geneva Call، انظر على سبيل المثال https://www.ohchr.org/en/publications?field_subject_target_id%5B736%5D=736 https://www.unodc.org/unodc/en/justice-and-prison-reform/cpcj-tools.html

[71] https://docs.un.org/en/A/HRC/28/77 الفقرة 29

- تطوير وسائل **اتصال** أكثر فعالية وموثوقية بين قادة المجتمعات المتأثرة والقيادات في مواقع المسؤولية لضمان الاستجابة السريعة في حال تجدد العنف أو التهديدات أو المضايقات التي يتعرض لها المدنيون.

- مراجعة وإطلاق **استراتيجية جديدة لحماية** السكان المدنيين واستعادة الثقة، مع مراعاة وجهات نظر كل المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى مكتب الشكاوى الجديد المذكور أعلاه التابع لوزارة الداخلية، والذي ينبغي نشر المعلومات المتعلقة به على نطاق واسع، يمكن النظر في إنشاء لجان محلية لمعالجة المشاكل بين المجتمعات المحلية ومسؤولي الأمن وتقديم مدخلات لاستراتيجيات الحماية، مع مراعاة كون كل المجتمعات المحلية تعاني من صدمات وشكاوى ناجمة عن دورات العنف السابقة.

- النظر في إنشاء **هيئات إشرافية** لضمان وجود قطاع أمني محترف وخاضع للمساءلة[72]، يمكن أن يقوم بزيارات متكررة غير مقررة لنقاط التفتيش والقرى لزيادة الانضباط ووصول السلطات إلى المجتمعات المتضررة.

- ضمان تنفيذ القواعد المتعلقة **بتحديد** هوية قوات الأمن بوضوح، بما في ذلك حظر ارتداء الأقنعة وتوحيد الزي الرسمي والشارات.[73]

107- رابعًا، لضمان عدم التكرار، بالإضافة إلى عمل لجنة التحقيق الوطنية، من الضروري إجراء تحقيقات جنائية فعالة ومستقلة في الانتهاكات والجرائم الموصوفة في هذا التقرير، وغيرها من حالات الانتهاكات المزعومة، كما تعهد الرئيس الشرع بالفعل،[74] وإعلان النتائج. وفي انتظار الإصلاحات الضرورية للنظام القضائي المعيب للحكومة السابقة، يمكن أن تشمل الخطوات المؤقتة ما يلي:

[72] أنظر على سبيل المثال https://docs.un.org/en/A/HRC/28/77 الفقرة 30

[73] أنظر على سبيل المثال In response to citizens' complaints. General Security Circulates Prohibition of Security Personnel Wearing "Mask" in Damascus | Sham News Network

[74] "نؤكد أن العدالة ستتحقق بكل حزم – دون تساهل – ضد أي شخص متورط في سفك دماء المدنيين، أو أولئك الذين أضروا بشعبنا، أو أولئك الذين تجاوزوا سلطة الدولة، أو أي شخص استغل السلطة لتحقيق مكاسب شخصية. لن يكون هناك أحد فوق القانون، وكل من تلطخت يداه بدماء السوريين سيواجه العدالة عاجلاً أم آجلاً"، شدد الرئيس الشرع، كلمة رئيس الجمهورية العربية السورية حول التطورات الأخيرة في الساحل السوري، سانا، 10 آذار/مارس 2025، متاح على https://sana.sy/en/?p=349169 . أنظر أيضًا "قرار رئاسي بتشكيل لجنة وطنية مستقلة للتحقيق في أحداث الساحل السوري"، سانا، 9 آذار 2025، متاح على الرابط التالي:https://sana.sy/en/?p=349109 أنظر أيضًا https://t.me/SyrianArabNewsAgency/124380

- **متابعة** نتائج وتوصيات لجنة التحقيق الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق بمساءلة الجناة المزعومين الذين حددتهم اللجنة، والذين أحيلت أسماؤهم إلى المدعي العام.[75]

- مواصلة الجهود الرامية إلى إرساء حد أدنى من القدرات في النظام القضائي لتمكين **التحقيق والملاحقة القضائية والحكم في القضايا الجنائية في المحاكم الابتدائية**، وكحد أدنى القدرة على مراجعة قانونية احتجاز المشتبه بهم، مع بذل الجهود لإعادة بناء النظام القضائي الجنائي بسرعة بما يُمكّن الدولة من إجراء محاكمات عادلة[76] ومحاسبة مرتكبي أخطر الانتهاكات والجرائم، بمن فيهم عناصر قوات الحكومة المؤقتة.[77] وفي هذا الإطار، يمكن النظر في اعتماد **تجميد** رسمي لعقوبة الإعدام بهدف إلغائها.

- ضمان تحديد **مواقع المقابر الجماعية** وحفظها وفحصها جنائيًا وفقًا للمعايير الدولية.[78]

[75] إلى جانب التوصية بملاحقة المسؤولين جنائياً وتنفيذ تدابير العدالة الانتقالية بشكل عاجل لمعالجة الانتهاكات السابقة ومنع الانتقام في المستقبل، أوصت اللجنة الوطنية للتحقيق أيضاً بمبادرات للحوار وبناء السلام؛ وتدابير تشريعية وتنفيذية وتربوية لمنع خطاب الكراهية والتحريض الطائفي، بما في ذلك عبر الإنترنت؛ بالإضافة إلى إصلاحات قانونية لمواءمة القوانين المحلية السورية مع الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها سوريا. كما حثت السلطات المؤقتة على التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وأوصت كذلك بإجراء إصلاحات مهمة في قطاع الأمن، بما في ذلك ضمان امتثال الفصائل المسلحة المنضوية تحت وزارة الدفاع لمدونة سلوك موحدة صدرت في أيار/مايو 2025، مع قواعد واضحة وإشراف، وضرورة اعتماد المؤسسات الأمنية والشرطية والعسكرية معدات حديثة والالتزام بمعايير حقوق الإنسان. كما أوصت اللجنة الوطنية بالتحقيق في حالات فصل الموظفين المدنيين لضمان الشرعية والإنصاف، فضلاً عن إنشاء برنامج تعويضات قانوني للضحايا وإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

[76] أنظر على سبيل المثال https://www.ohchr.org/en/publications/training-and-education-publications/human-rightsadministration-justice-manual-human human_rights_training_manual_administration_justice_en.pdf الفصل 7

[77] فيما يتعلق بالعدالة الجنائية، وعلى عكس الحكومة السابقة، تقترح اللجنة أن تسعى الحكومة المؤقتة إلى ضمان، على سبيل المثال، أن تكون جميع أحكام وقرارات السلطات القضائية علنية ومتاحة على نطاق واسع، وأن تتوفر مساحة كافية للناجين وعائلاتهم لحضور المحاكمات والحصول على معلومات حول سير المحاكمات والتحقيقات. وتسهيل وصول مراقبي محاكمات محليين ودوليين لمراقبة المحاكمات. وعند التخطيط لإصلاحات العدالة الجنائية – بما في ذلك من خلال الدعم المالي الدولي – تقترح اللجنة أيضًا مراعاة الحاجة إلى خدمات حماية الشهود، ومرافق احتجاز مناسبة للأفراد المحتجزين قبل المحاكمة والمدانين، وتدابير الجبر والتعويض، بالإضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي، وخدمات الأسرة والضحايا.

[78] بما في ذلك استخراج الجثث من قِبل خبراء الطب الشرعي المستقلين، وحفظ الأدلة للإجراءات القضائية المحتملة، وتحديد سبب الوفاة وإنشاء سجل للضحايا، وضمان تزويد العائلات بمعلومات شفافة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك شهادات الوفاة الرسمية وتقارير الطب الشرعي، لتمكينهم من الحداد والاعتراف القانوني والتعويضات. انظر على سبيل المثال https://docs.un.org/en/A/75/384 الصفحات 15-24 https://docs.un.org/en/A/75/384 https://www.icrc.org/sites/default/files/external/doc/en/assets/files/other/icrc-002-858.pdf

- تسريع توفير **الوثائق الرسمية التي تُثبت وفاة الضحايا**، بما في ذلك السجلات الطبية وسجلات الشـــرطة، لتمكين التســـجيل في دوائر الأحوال المدنية للوصـــول إلى حقوق الميراث والمطالبات بالملكية، من بين أمور أخرى.

108- خامسًا، لإعادة بناء الثقة بين المجتمعات المحلية وداخلها، واعترافاً بالضـرر الذي لحق بها، يمكن أن تشمل الخطوات التي تتخذها السلطات المؤقتة ما يلي:

- تحديد ونشـــر محاورين محترمين في جميع المجتمعات المحلية لترتيب **حوارات** بين المجتمعات المحلية، بالاستناد إلى المبادرات التي تقودها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، لتبادل الآراء حول التحديات ووجهات النظر والتجارب وتعزيز المصالحة الوطنية والحوار.

- مواصـــلة إشـــراك **القادة الدينيين والمجتمعيين** في إدانة خطاب الكراهية والتحريض على العنف، وتشجيع التعايش السلمي والمصالحة في الرسائل العامة وفيما يتعلق بالتعاليم الدينية[79].

- زيادة الجهود **لمنع نشـــر التحريض** على الكراهية والتمييز والعنف، ســـواء عبر شـــبكة الانترنت على وسائل التواصل الاجتماعي أو خارجها[80].

- مواصـــلة الجهود لتوفير (بشـــكل مباشـــر أو من خلال تســـهيل وصـــول مقدمي المســـاعدات المستقلين/المنظمات غير الحكومية) **تدابير الإغاثة** العاجلة للضحايا وأسرهم، مثل المساعدة النقدية لمرة واحدة للناجين؛ والدعم الطبي والنفســـي؛ ودعم إعادة تأهيل الممتلكات المدمرة أو الملاجئ المؤقتة.

- مواصـــلة مراجعة عمليات التســـريح الجماعي لموظفي القطاع العام والنظر في إعادة **دمج الأفراد المؤهلين** .

- توسـيع الجهود لضـمان **إشـراك** كل المجتمعات المحلية في الحكومة السـورية الجديدة ومؤسـسـات الدولة، بما في ذلك من خلال مشـاورات واسـعة وشـاملة تجمع مجموعة كبيرة من السـوريين لوضـع رؤية وطنية مشتركة .

---

[79] في هـذا الصـــــدد، يمكن أن يكون إطـار "الإيمـان من أجـل الحقوق" مفيـدًا، انظر https://www.ohchr.org/en/faithfor-rights و https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Press/21451/18CommitmentsonFaithforRights.pdf

[80] مع الأخذ في الاعتبار أن أي تقييد لحرية التعبير، بما في ذلك ما يتعلق بقوانين مكافحة الإرهاب، يجب أن يتوافق بدقة مع المعايير المنصـــوص عليها في المادتين 19(3) و20(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي هذا الصدد، قد تنظر الحكومة في وضع وتنفيذ تدابير في إطار خطة عمل الرباط بشأن حظر الـدعوة إلى الكراهيـة القـوميـة أو العنصـــريـة أو الـديـنيـة التي تُشـــكـل تحريضًـــا على التـمييز أو العـداء أو العـنف، انظر https://www.ohchr.org/en/freedom-of-expression

109- سادسًا، ترحب اللجنة بالهيئة الوطنية المعنية بالعدالة الانتقالية[81] والهيئة الوطنية المعنية بالمفقودين المنشأتين حديثًا[82]، وتتطلع إلى التعاون معهما، من خلال الاستفادة من الكم الهائل من المواد التي جمعتها هذه اللجنة منذ عام 2011. وتوصي اللجنة أن تنظر هاتان الهيئتان الجديدتان فيما يلي:

- ضمان إجراء **مشاورات** مبكرة ومستدامة مع الناجين والعائلات والمجتمع المدني السوري والمنظمات غير الحكومية عند وضع استراتيجياتها.
- ضمان حصول **جميع الضحايا والناجين على فرص متساوية للوصول** إلى العدالة والإنصاف.[83]
- توفير مساحة للمصالحة إلى جانب العدالة الجزائية، من خلال مراعاة **استراتيجيات العدالة الجنائية وغير الجنائية** للجرائم والانتهاكات الماضية والحالية.

110- سابعاً، لتسهيل الانتقال السلمي في سوريا، تكرر اللجنة التوصيات التالية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة للنظر فيها:

- **تقديم الدعم** للحكومة المؤقتة في معالجة التوصيات المذكورة أعلاه.
- ممارسة نفوذها على الأطراف المتحاربة المسؤولة عن الجرائم والانتهاكات لوضع حد لهذه الإساءات والانتهاكات، **مع ربط تقديم أي دعم مالي أو لوجستي بشرط الامتثال** للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.
- مواصلة التعاون مع الحكومة المؤقتة حول الخطوات الضرورية **لرفع العقوبات القطاعية المتبقية** التي فُرضت على سوريا ردًا على جرائم الفظائع الجماعية التي ارتكبتها الحكومة السابقة.
- توسيع نطاق **التمويل للاستجابة الإنسانية** في سوريا والدول المجاورة التي تستضيف اللاجئين الوافدين حديثًا، **ولإعادة الإعمار**.
- الاستمرار في **دعم المبادرات التي تعزز المصالحة والسلام ومكافحة التحريض على العنف**؛ بما في ذلك الجهود الدولية لمنع التحريض عبر الإنترنت.

[81] أنظر الحاشية 63

[82] أنظر الحاشية 64

[83] أنظر على سبيل المثال https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-and-guidelines-right-remedy-and-reparation

- الاستمرار في **تسهيل الإجراءات الجنائية**، بما في ذلك في الولايات القضائية الوطنية استنادًا إلى الاختصاص القضائي العالمي، بالنسبة للجرائم الدولية المرتكبة في سوريا، في محاكمات عادلة لا تُطبق فيها عقوبة الإعدام.

111- وأخيراً، تكرر اللجنة توصيتها التي لطالما قدمتها للجمهورية العربية السورية بالتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[84]، إلى جانب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

[84] أنظر A/HRC/S-17/2/Add1، الفقرة 112

المرفق الأول: خريطة الأحداث الرمزية

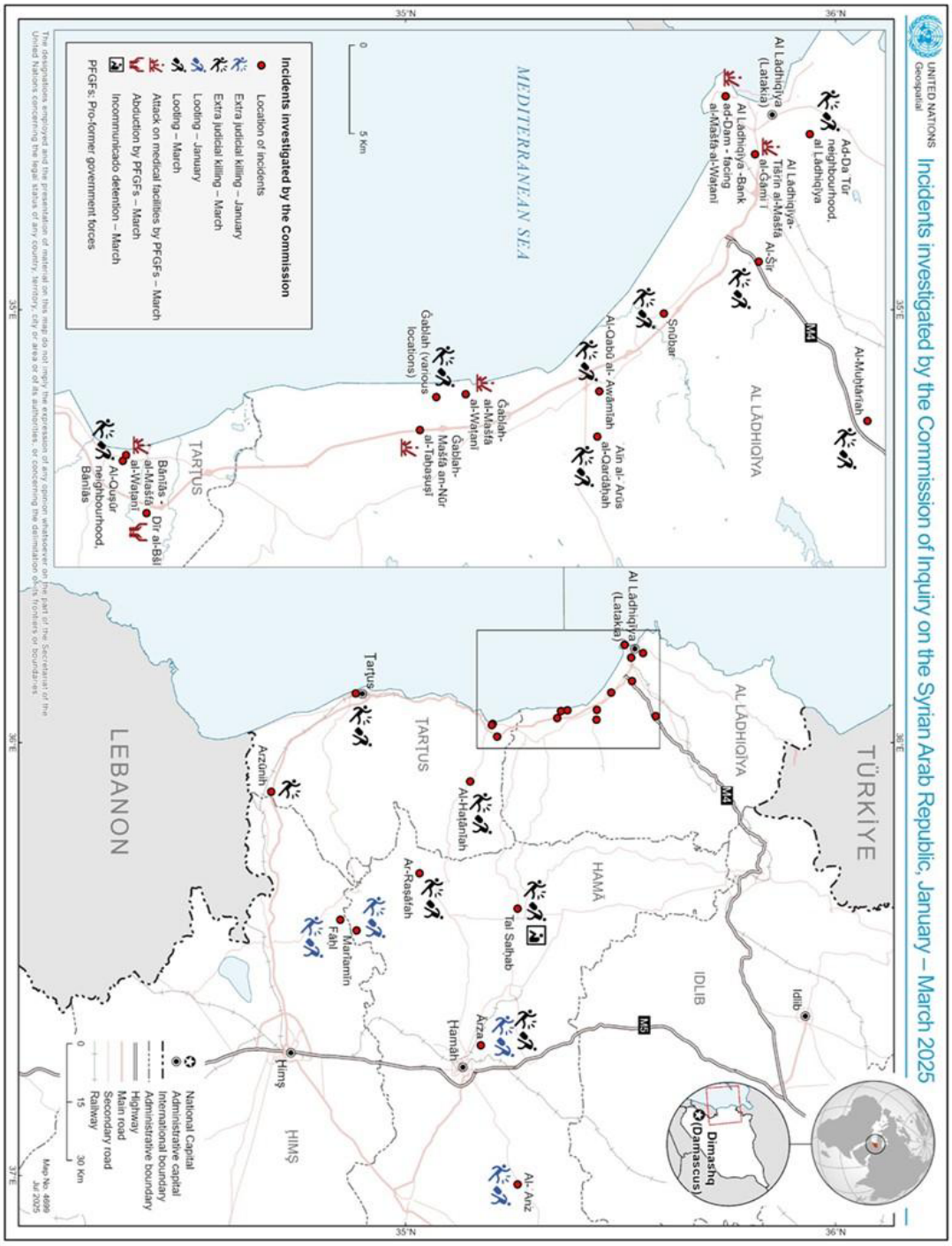

المرفق الثاني: ملخص الحالات

يلخص القسم الأول أدناه بإيجاز النتائج الوقائعية التي توصلت إليها اللجنة فيما يتعلق بحوادث محددة تم التحقيق فيها في سياق أعمال عنف واسعة النطاق شهدتها المناطق الساحلية ووسط غرب سوريا في آذار/مارس 2025 والتي أثرت على المدنيين في 16 موقعاً مختلفاً.

وبالمثل، يلخص القسم الثاني أدناه النتائج التي توصلت إليها اللجنة فيما يتعلق بحوادث محددة أثرت على المدنيين خلال عمليات التمشيط في أربعة مواقع في حمص وحماة في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2025.

وقد تم تحديد هذه المواقع على الخريطة في الملحق الأول. ويقدم الجدول 1 أدناه لمحة عامة عن الانتهاكات المزعومة التي أثرت على المدنيين، بما في ذلك الممتلكات والبنية التحتية المدنية، والتي وثقتها اللجنة وأكدتها في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 1 حزيران/يونيو 2025 في المواقع نفسها (م = مؤكدة حتى 1 حزيران/يونيو 2025).

أولاً – حوادث محددة تم التحقيق فيها في سياق أعمال عنف واسعة النطاق في المناطق الساحلية ووسط غرب سوريا في آذار/مارس 2025 وأثرت على المدنيين

تقدم الأقسام الفرعية من (أ – ع) أدناه مزيداً من التفاصيل حول الانتهاكات المزعومة التي تم التحقيق فيها في 16 موقعاً في شهر آذار/مارس. ويصف القسمان الفرعيان الأولان (أ–ب) الحوادث التي تنطوي على انتهاكات وأعمال عنف مزعومة من قبل القوات الموالية للحكومة السابقة التي أثرت على المدنيين في موقعيْن. وتصف الأجزاء الفرعية التالية (ج – ع) الانتهاكات وأعمال العنف المزعومة التي أثرت على المدنيين في عدة مناطق وبلدات وقرى ذات أغلبية علوية في 14 موقعاً آخر. ويوجز القسم الفرعي الأخير (ف) النتائج الأولية للتحقيقات التي أجرتها اللجنة في عدة حالات اختطاف مزعومة لنساء ولا تزال هذه التحقيقات مستمرة.

أ.هجمات على مدنيين على الطريق السريع بين جبلة وطرطوس

أصيب العديد من المدنيين على يد مقاتلي القوات الموالية للحكومة السابقة في سياق الاشتباكات التي وقعت في 6 و7 آذار/مارس على الطريق السريع بين جبلة وطرطوس. ورأى أحد الشهود كيف أطلق مقاتلو القوات الموالية للحكومة السابقة النار وقتلوا ما لا يقل عن أربع نساء وأطفال كانوا داخل سيارة مدنية متوقفة على طول الطريق السريع. وبشكل منفصل، حصلت اللجنة على مقطع فيديو تظهر فيه سيارة محترقة على جانب الطريق السريع، تحمل لوحة أرقام حلب، وبداخلها جثث متفحمة.

وذكر شاهد آخر، وهو أخصائي في المجال الطبي، كيف أنه في مساء يوم 6 آذار/مارس، أُدخل العديد من الضحايا المدنيين المصابين إلى مشفي في جبلة. ووفقًا للشاهد، فقد أصيب أب وابنه عند مدخل مدينة جبلة، بينما أصيبت امرأة في سيارتها بجوار منطقة الرميلة، بالقرب من الأكاديمية البحرية (انظر أيضًا أدناه)، عند نقطة تفتيش أنشأتها القوات الموالية للحكومة السابقة في جبلة. وتوفيت المرأة في وقت لاحق. وأفادت التقارير أنه بسبب الأعمال القتالية الجارية، لم يكن بالإمكان نقل أحد الرجال المصابين إلى المستشفى وتوفي متأثرًا بجراحه.

وأثرت الاشتباكات على طاقم إعلامي سافر إلى الطريق السريع M1 لتوثيق الوضع الأمني المتطور وإعداد التقارير. وعلى سبيل المثال، في 6 آذار/مارس، سافر طاقم إعلامي إلى منطقة بيت عانا، بالقرب من مدينة جبلة، عندما اندلع القتال بين الأمن العام والقوات الموالية للحكومة السابقة. وفي حوالي الساعة الخامسة والنصف مساءً، ومع اشتداد القتال، توجه الطاقم نحو جسر حميميم، عندما أطلق أحد مقاتلي القوات الموالية للحكومة السابقة النار على السيارة التي كان يستقلها الطاقم. وأدى ذلك إلى إصابة أحد أفراد الطاقم الإعلامي بجروح في ساقه وإلحاق أضرار بالسيارة. وواصل مقاتلو القوات الموالية للحكومة السابقة إطلاق النار على السيارة، التي كانت تحمل لوحة أرقام محافظة إدلب، بعد إصابة الضحية. وكان جميع أعضاء الطاقم الإعلامي يرتدون خوذات وسترات واقية من الرصاص مكتوب عليها "صحافة" [PRESS].

وفي اليوم التالي، في 7 آذار/مارس، سافر صحفي آخر إلى المنطقة لتغطية الاشتباكات بالقرب من الطريق السريع، حول قرية دير البشل، التي تبعد حوالي 6 كيلومترات عن مدينة جبلة. وذكر الضحية كيف اقترب من عدة مركبات متوقفة بالقرب من جسر دير البشل. وفجأة فتح حوالي 30 فردًا مسلحًا ينتمون إلى القوات الموالية للحكومة السابقة النار على سيارته، مما ألحق أضرارًا كبيرة بالسيارة وأجبر الضحية على الخروج من السيارة والاحتماء خلف تلة صغيرة. وعندما توقف إطلاق النار، سأل المسلحون الضحية عن هويته، فأجابهم بأنه أعزل ومدني وصحفي.

ثم اختطفت القوات الموالية للحكومة السابق الشاهد واقتادته إلى منزل مدني في قرية دير البشل، حيث تم احتجازه مع رجل مدني آخر من حمص. ولاحظ الشاهد وجود حوالي 30 مسلحاً إضافياً في المنزل أو حوله، وكان معظمهم يرتدي قمصاناً مدنية تحمل شعار "درع الساحل" وآخرون يرتدون الزي العسكري المرتبط بالجيش السوري السابق. وقد تعرض الضحيتان للضرب والتهديد والإهانة، بما في ذلك الإهانات الطائفية. وكان أحد المسلحين يحمل سيفاً وهدد بقطع رأس أحد الضحايا قائلاً "أنتم قادمون لذبح العلويين أيها الكلاب"، و" سيعود الأسد إلى

السلطة وسيغلق أفواههم ويغتصب نساءهم ويذبحهم". وتمكن المختطفان من الفرار بعد بضع ساعات، بعد وصول تعزيزات من قوات وزارة الدفاع إلى المنطقة.

ب.الهجمات على المرافق الطبية

في 6 آذار/مارس، امتدت الأعمال العدائية بمحاذاة M1 إلى البلدات الساحلية المجاورة. وأفاد الشهود عن قيام أفراد مسلحين بإطلاق النار على عدة مستشفيات في جبلة وبانياس ومستشفى تشرين الجامعي وبنك الدم في اللاذقية أو بالقرب منها، مما أدى إلى تعطيل الخدمات الطبية لمدة أسبوعين. ووفقًا لسلطات تصريف الأعمال فإن ما لا يقل عن ستة مستشفيات في محافظتي اللاذقية وطرطوس قد تضررت في سياق الهجوم الأوسع نطاقًا الذي شنته القوات الموالية للحكومة السابقة في المنطقة.

وأظهرت التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الحوادث أن مستشفى تشرين الجامعي وبنك الدم المجاور له، وكلاهما في مدينة اللاذقية، لم يتعرضا لأضرار هيكلية كبيرة. ولا تزال اللجنة تحقق في الهجوم الذي استهدف مستشفى بانياس الوطني في 6 آذار/مارس في مدينة بانياس.

وأظهرت التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الحوادث المتعلقة بمستشفيين في جبلة أنه ابتداءً من حوالي الساعة السابعة مساء يوم 6 آذار/مارس، تم تطويق مستشفى جبلة الوطني من قبل القوات الموالية للحكومة السابقة لمدة يوم واحد على الأقل بعد أن أغلق أفراد من فصائل من القوات المسلحة المدخل الرئيسي للمستشفى. وتم إخراج المرضى الذين لم تكن حالتهم حرجة من المستشفى، في حين بقي الطاقم الطبي والمرضى المدنيون الذين يحتاجون إلى رعاية عاجلة، والعديد من أفراد القوات المسلحة في الداخل. وكان اثنان على الأقل من أفراد الأمن العام الذين طلبوا العلاج في المستشفى ينتمون إلى فصيل الحمزة (الفرقة 76). وألقى عناصر القوات الموالية للحكومة السابقة المتمركزون خارج المنشأة قنابل يدوية وأطلقوا النار على المستشفى باستخدام قذائف صاروخية، مما تسبب في أضرار هيكلية دون وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وقُتل أحد عناصر الأمن العام بنيران قناص بعد أن أطلق عليه أحد مقاتلي القوات الموالية للحكومة السابقة النار من مركزه في مبنى مقابل للمستشفى داخل مجمع المستشفى نفسه. وفشلت المفاوضات لوقف القتال بعد أن رفضت قوات الحكومة المؤقتة تسليم أسلحتها للجماعة المسلحة المعارضة التي كان يتحدث أفرادها بلهجة ساحلية. ولم يتم إجلاء الطاقم الطبي الموجود في المستشفى، بل اختاروا المغادرة رغم عدم وجود ضمانات أمنية من أي من الطرفين.

وفي 7 آذار/مارس، بعد وصول تعزيزات من وزارة الدفاع، قاموا بإجلاء أفراد الأمن العام المصابين إلى مستشفى مؤقت في مسجد محلي. وقد وصف أحد الشهود أن الأطباء عالجوا العديد من المصابين في ذلك المساء في هذا المرفق، بما في ذلك رجل يبلغ من العمر 75 عامًا،

وطفلة تبلغ من العمر 6 سنوات مصابة بطلق ناري في الحوض، والعديد من الجرحى من أفراد قوات الأمن العام. وكان الضحايا من الطائفتين السنية والعلوية على حد سواء. كما كانت طرق الإجلاء محدودة، حيث تم نقل بعض المصابين عن طريق البحر إلى بانياس.

وفي الوقت نفسه، وفي حوالي الساعة السابعة مساءً، اقتحمت القوات الموالية للحكومة السابقة مستشفى النور الخاص، في جبلة أيضاً، ومنعت الكادر الطبي داخله من مغادرة المنشأة، حتى وقت متأخر من بعد ظهر يوم الجمعة 7 آذار/مارس، عندما وصلت قوات التعزيزات إلى الموقع. وأجبرت القوات الموالية للحكومة السابقة الطواقم الطبية على معالجة الجرحى من المقاتلين، وصادرت الهواتف المحمولة ومنعتهم من الاتصال بعائلاتهم. وقامت بتخزين الذخيرة داخل المنشأة. وأفادت التقارير أن إحدى سيارات الإسعاف سُرقت من مستشفى النور وعُثر عليها لاحقًا متضررة بالقرب من مقبرة الصناعة في جبلة.

وفي ساعات الصباح الباكر من يوم 7 آذار/مارس، حاولت مجموعة من الممرضات والأطباء الفرار من مجمع مستشفى جبلة الوطني، فاستهدفتهم نيران القناصة ضمن القوات الموالية للحكومة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي نفس الليلة، تعرض عدد من الأطباء الذين كانوا يستقلون سيارة إسعاف لإطلاق النار، مما أدى إلى إلحاق الضرر بالسيارة.

الجدول 1: الانتهاكات المزعومة في مواقع مختارة (م = مؤكدة حتى 1 حزيران/يونيو 2025).

الموقع[85]	قتل الرجال	قتل النساء/الأطفال	التعذيب وسوء المعاملة	النهب	تدمير أو احتلال الممتلكات	هجمات على المرافق الطبية
23 كانون الثاني/يناير – 7 آذار/مارس 2025						
فاحل، حمص	م		م	م		

[85] بالإضافة إلى المواقع الـ 21 المذكورة هنا، تلقت اللجنة تقارير عن انتهاكات مماثلة في 27 موقعاً إضافياً في آذار/مارس 2025 لا تزال قيد التحقيق. وهي: *محافظة اللاذقية: مناطق أخرى من مدينة اللاذقية، القرداحة، وقرى البصة، والبهلولية، وبرابشو، والروميمة، وإسطامو، وجبلة، والمشريفة، والحفة، وبستان الباشا، وبسيسين، وطرجانو، وقرفيص، والشلفاطية، والهنادي، وشامية المهالبة. *محافظة طرطوس: مناطق أخرى من مدينتي طرطوس وبانياس، وقرى العنازة، وبلوزة، والشيخ بدر، والقلوع، ويحمور، وحريصون، وحمام واصل. *محافظة حماة: قريتا التويم والعلمين.

مريمين، حمص	م		م	م	م	
العنز، حماة	م		م	م	م	
أرزة، حماة	م		م	م	م	
6-10 آذار/مارس						
محافظة اللاذقية						
جبلة[86]	م	م	م	م	م	م
الصنوبر	م		م	م	م	
الشير	م	م	م	م	م	
القبو	م		م	م		
المختارية	م	م	م	م	م	
الخريبة	م		م			
مدينة اللاذقية						م
الدعتور	م		م	م	م	
الثورة			م	م	م	
عين العروس	م	م	م	م	م	
محافظة طرطوس						
مدينة بانياس						م

[86] تشمل هذه الجرائم قتل الرجال والنساء والأطفال والتعذيب وسوء المعاملة على يد القوات الموالية للحكومة السابقة.

القصور، مدينة بانياس	م	م	م	م	م	
مدينة طرطوس	م		م	م		
أرزونة	م				م	
بارمايا				م	م	
الحطانية	م	م		م	م	
محافظة حماة						
تل سلحب	م		م	م		
الرصافة	م	م	م	م	م	
أرزة	م		م	م	م	
إجمالي	**19**	**7**	**18**	**18**	**15**	**5**[87]

ج. الهجمات على مدينة جبلة والقرى المحيطة، محافظة اللاذقية

في وقت لاحق من اليوم نفسه، في حوالي الساعة السادسة من مساء يوم 7 آذار/مارس، بدأت قوافل من المسلحين المجهولين بالوصول إلى جبلة من محافظتي حلب وإدلب. وفي مدينة جبلة، وصف أحد الشهود رؤية مركبات عسكرية تحمل رشاشات مثبتة مكتوب عليها "لا إله إلا الله". وكان مسلحون ملثمون على دراجات نارية يتنقلون بمحاذاتها، ويُزعم أن بعضهم من مدينة جبلة، وكانوا يطلقون النار على المباني والأشخاص. وأفاد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنهم سمعوا المسلحين "ينادون بالجهاد" وهم يهتفون "نحن قادمون إليكم يا خنازير". وفي حي العمارة، وهو حي يقطنه علويون، رأى الشهود مسلحين يطرقون الأبواب من باب إلى باب، مهددين: "أيها العلويون تعالوا جميعًا إلى هنا؛ سوف تُذبَحون جميعًا".

[87] الهجمات التي شنتها القوات الموالية للحكومة السابقة على المرافق الطبية في 6 آذار/مارس 2025.

وابتداءً من حوالي الساعة السابعة مساءً، بدأ رجال مسلحون بمداهمة المنازل من بيت إلى بيت، ونفذوا عمليات نهب واسعة النطاق للمنازل والمتاجر، وأضرموا النار في السيارات والمنازل. وذكر الشهود أن المسلحين – الذين أخفوا هوياتهم بارتداء الأقنعة والملابس التي لا تحمل أي شارات – داهموا المنازل واحدًا تلو الآخر في تتابع سريع. وأبلغ الضحايا اللجنة أن المسلحين نهبوا "كل ما استطاعوا"، بما في ذلك النقود والذهب والأجهزة الإلكترونية وغيرها من الأغراض الثمينة، وسرقوا المركبات.

وفي بعض الأحيان، كان المسلحون ينقلون الأغراض المنزلية المنهوبة في شاحنات بيك أب، حيث شهد اثنان ممن تمت مقابلتهم كيف تم تحميل الأغراض المنهوبة على مركبات في جبلة على الجسر بالقرب من الطريق السريع.

وأوضح الضحايا وأفراد أسرهم كيف تعرضوا أثناء مداهمة المنازل للتهديد والإهانة ونعتهم بـ "الخنازير" وسؤالهم عما إذا كانوا علويين أو سنة، أو ما إذا كانوا قد شغلوا مناصب في الجيش العربي السوري السابق. كما تم سؤال الضحايا عما إذا كانوا يصلون، وسُئلت بعض النساء العلويات عن سبب ارتدائهن الحجاب. ووصفت إحدى الضحايا كيف قال لها أحد عناصر "العمشات" المزعومين بعد نهب منزلها "أيها العلويون أنتم كفار وقد هاجمتمونا في 2011 وألقيتم علينا البراميل المتفجرة".

عمليات القتل

وفي معظم الحالات التي حققت فيها اللجنة، كانت عمليات النهب التي قام بها رجال مسلحون تترافق مع عمليات قتل، وغالباً ما كانت تطال عدة أقارب ذكور من نفس العائلات. كما أخبر الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات اللجنة أن المسلحين سألوهم إذا كانوا يعرفون مكان إقامة العائلات العلوية "لأنهم كانوا يريدون قتلهم". وشاهد آخرون مدنيين من مدينة جبلة يشيرون إلى منازل تقيم فيها عائلات علوية، ثم يقوم مسلحون مجهولون بإطلاق النار على تلك المنازل.

وفي الحالات التي وثقت فيها اللجنة عمليات القتل، تم تحديد الرجال الذين ينتمون إلى الطائفة العلوية أولاً ثم تم فصلهم عن النساء والأطفال، قبل أن يتم اقتيادهم إلى الخارج وإطلاق النار عليهم وقتلهم. وأوضح الناجون أن عمليات القتل حدثت بعد أن تمت الإشارة إلى الضحايا بأنهم "خنازير"، أو قيل لهم "أنتم أيها العلويون يجب أن تُذبحوا جميعًا". وسمعت إحدى الشهود رجالاً مسلحين نهبوا منزل جارها العلوي قائلين بلغة عربية ضعيفة: "يجب أن تموتوا".

ووصف الناجون سماع دوي إطلاق النار بعد لحظات من اقتياد الرجال، حيث اكتشفت بعض النساء من الأسر في وقت لاحق جثث أحبائهن مرميّة في مكان قريب. وفي إحدى الحالات

التي حققت فيها اللجنة، وصفت امرأة كيف أنه في 7 آذار/مارس، في حوالي الساعة السابعة مساءً، ركل مسلحون باب منزلها وبدأوا بإطلاق النار في الداخل، مما تسبب في إلحاق أضرار بالجدران. ثم استفسر المسلحون عما إذا كانت الأسرة من الطائفة العلوية، وطلبوا "المال والذهب"، وأمروا رجلاً مسنًا وأحد أبنائه بالخروج. ثم أطلق المسلحون النار على ابنها الذي بقي في الداخل. وعندما خرجت الشاهدة إلى الخارج وجدت جثتي زوجها وابنها الآخر وقد أصيبا بعيار ناري في الرأس فيما وصفته بأنه "بحر من الدماء".

جمع الجثث والتخلص منها ودفنها

وصف الأشخاص الذين تمت مقابلتهم رؤية الجثث في شوارع جبلة منذ صباح 8 آذار/مارس وحتى 10 آذار/مارس على الأقل، بما في ذلك 18 جثة لرجال شوهدت في شارع الفروة وحده، وهو يقع أمام الأكاديمية البحرية (أنظر أعلاه)، بما في ذلك جثة صبي يبلغ من العمر 15 عاماً. ويبدو أن معظم الضحايا كانوا في الخمسينات من العمر، وكانوا يرتدون ملابس مدنية، وأصيب العديد منهم بطلقات نارية في الرأس. وتلقت اللجنة تقارير تفيد بوقوع اشتباكات في شارع الفروة في 6 آذار/مارس. وأفادت التقارير أن طفلة صغيرة أصيبت برصاصة طائشة أثناء وجودها في منزلها .

وأبلغ أحد الأشخاص الذي أجرت معه اللجنة مقابلة أنهم شاهدوا خمس جثث لذكور، من بينهم رجل يبلغ من العمر 23 عاماً يعرفونه وقد أصيب بعيار ناري في الرأس، بالقرب من دوار العمارة في حي العمارة، وهو حي يسكنه العلويون في مدينة جبلة. كما وصف الشهود رؤية المحال التجارية والسيارات وقد أُضرمت فيها النيران، بينما كان الناس ينظفون الدماء من على الأرض. وأفادت التقارير أن بقع الدماء ظلت ظاهرة في الشوارع حتى 10 آذار/مارس على الأقل.

وحالت الاشتباكات المستمرة أو إغلاق الطرقات أو الخوف من الأعمال الانتقامية دون جمع الجثث أو دفنها على الفور. وهكذا اضطرت بعض العائلات إلى الاحتفاظ بجثث الضحايا داخل منازلهم لمدة تصل إلى خمسة أيام، مما ضاعف من الأذى والصدمة التي تعرضوا لها. وفي شارع الفروة، أوضح أحد الشهود أنه لم يُسمح للعائلات باستلام جثث أحبائهم من قبل رجال مسلحين قالوا لهم إنهم "يريدون أن تتعفن الجثث". وأفادت التقارير أن رجلاً قُتل أثناء محاولته تغطية الجثث بالقرب من شارع الفروة في جبلة.

وفي الوقت نفسه، وفي أعقاب الهجوم الذي شنته القوات الموالية للحكومة السابقة في جبلة على المستشفيين الرئيسيين في مدينة جبلة (انظر القسم ب. أعلاه)، تم تعليق العمليات الطبية لعدة أيام. وقد سُرقت سيارة إسعاف واحدة على الأقل وتضررت، مما أدى إلى تأخير جمع الجثث

وتحديد هوية القتلى. وعندما استُعيدت إمكانية الوصول جزئيًا إلى المستشفيات، سرعان ما اكتظت المستشفيات بالجثث، وبدأت الجثث تتراكم في المشرحة. وأشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أنه في مستشفى النور الخاص، تم وضع أربع جثث، بما في ذلك امرأة واحدة، على الأرض أو في وحدة تخزين واحدة للمشرحة مصممة لاستيعاب جثتين فقط. وفي مستشفى جبلة الوطني، وبسبب انقطاع التيار الكهربائي، لم تكن ثلاجات المشرحة تعمل حتى 9 آذار/مارس، مما أدى إلى تخزين الجثث دون حفظها بشكل مناسب.

وفي 11 آذار/مارس، وبعد اندلاع حريق صغير في مستشفى النور، هرعت بعض العائلات لاستلام الجثث من المشرحة. وأفادت التقارير أنه تم نقل جميع الجثث لدفنها في ذلك اليوم. وأفادت التقارير أنه بعد 15 يومًا من الأحداث، تم دفن جثث ثمانية أشخاص، بما فيهم المدنيون والمقاتلون، في مقبرة جماعية. ولم يكن من الممكن التعرف على هوية القتلى قبل الدفن بسبب عدم وجود وثائق هوية وعدم مطالبة أفراد الأسرة بالجثث.

الجناة المزعومون

وصف الشهود الجناة المزعومين بأنهم رجال مسلحون يرتدون ملابس سوداء وملثمون، ويتحدثون بلهجات عربية من إدلب أو حمص أو دير الزور. ووُصف آخرون بأنهم سوريون كانوا يرتدون ملابس عسكرية باللونين الأخضر والرملي، وبعضهم كان ذا لحى طويلة. كما بدا أن بعضهم مقاتلون أجانب يتسمون "بملامح آسيوية" ويتحدثون "لغة عربية ضعيفة". وأُبلغ أحد الشهود أن "*العمشات*" كانوا متوجهين إلى جبلة "لقتلهم".

د. بلدة الصنوبر، محافظة اللاذقية

الصنوبر بلدة صغيرة حيث يتواجد معسكر سابق للجيش العربي السوري، وتقع جنوب اللاذقية على طول الطريق السريع **M1** . ومنذ سقوط حكومة الأسد، كانت قوات الأمن التابعة للحكومة المؤقتة تتدرب في المعسكر. وقد سمع سكان القرية أصوات إطلاق نار مستمر، كانت قادمة من المعسكر في الفترة التي سبقت هجمات 7 آذار/مارس، بما في ذلك في الليل. وتم كذلك الإبلاغ عن إطلاق النار من المنازل في القرية خلال مساء يوم 6 آذار/مارس، كما أفادت التقارير بتعرض سيارة إسعاف تحمل شعار الدفاع المدني لإطلاق النار مرتين من منازل في الصنوبر والقرية الواقعة على الجانب الآخر من الطريق السريع **M1**.

وأشارت التقديرات إلى مقتل 216 شخصًا في الصنوبر يومي 7 و8 آذار/مارس، وقد تحققت اللجنة من مقتل 29 شخصًا منهم. وبالإضافة إلى ذلك، زار فريق من اللجنة موقع دفن جماعي في القرية، حيث أفادت التقارير بدفن 108 أشخاص. وتعرضت المنازل للنهب والتدمير. وكان الأمن العام موجوداً في القرية أثناء الأحداث.

وبدأت أعمال العنف عندما دخل حوالي 300 مسلح إلى الصنوبر صباح يوم 7 آذار/مارس، وكانوا يقودون سيارات تحمل أعلاماً سوداء كُتبت عليها الشهادتان، والعلم السوري، وأعلام فرقتيْ الحمزة والعمشات التابعة للجيش الوطني السوري.

وتحدث الشهود عن مجموعات كثيرة من المسلحين الذين كانوا يرتدون الزي العسكري والملابس المدنية، بما في ذلك شارات هيئة تحرير الشام وأحرار الشام، وعصائب الرأس الحمراء والخضراء في إحدى الحالات. وكان من بينهم مقاتلون أجانب .

وقام المسلحون بضرب الرجال والنساء بالبنادق ونعتوا أفراد العائلة بـ " الخنازير". وشارك حوالي 15 منهم في قتل 13 قروياً في أحد المواقع. وأُعدمت، في مكان آخر، مجموعة أخرى من أفراد القرية الذكور، من بينهم فتى يبلغ من العمر 17 عاماً وصبيانًا يبلغون من العمر 15 عاماً. *"كان في ظهر كل واحد منهم مخزن كامل من الرصاص، وكانوا موتى."*

وذكر الشهود أن المسلحين وصفوا العلويين بأنهم خنازير وكلاب، فضلاً عن تهديدهم بالانتقام على أساس دعمهم المتصور للحكومة السابقة. ووصفت إحدى النساء العلويات كيف قام رجال مسلحون ملثمون يرتدون زياً عسكرياً بعلامات سوداء مكتوب عليها "لا إله إلا الله" بنهب المنازل، وقالوا "نحن هنا لنقوم بإبادة جماعية لكم، الصغار والكبار" وكذا "نحن من إدلب، نحن هنا لقتلكم، لقد قتلتمونا خلال حكم حافظ وبشار". وكان زوجها من بين مجموعة من الرجال الذين تم إعدامهم لاحقًا.

وفي حالة أخرى سأل رجال مسلحون سكان القرية من الذكور عما إذا كانوا "يحبون (الرئيس) الشرع" وقالوا لهم "الشرع أعطاكم الأمان فغدرتم به"، قبل أن يطلقوا النار على 15 من أقاربهم الذكور ويقتلوهم، من بينهم رجل مسن وطفلان. وفي مكان آخر، قام مسلح بإطلاق النار وقتل رجل أمام منزله، ثم أطلق النار وقتل امرأتين في الداخل، بينما قام خمسة مسلحين في موقع آخر بإعدام ثلاثة مدنيين علويين في أحد الحقول. وقيل إن أحد الرجال الذي قدم نفسه على أنه من "جيش الشرع" قال لأحد الشهود "أنتم علويون، ضربتمونا في 2012 في بداية الأحداث، والآن نضربكم. قتلتمونا أثناء الحرب، والآن نقتلكم."

وقام رجال مسلحون بضرب رجلين علويين، حيث هشموا وجه أحدهما بحجر وأطلقوا النار على رجل آخر في ساقه. وأصيب رجال ونساء آخرون بجروح خطيرة جراء إطلاق النار والضرب بالبنادق، مما أدى إلى إصابة ثلاث نساء بجروح غيرت حياتهن. وفي إحدى المرات، تعرض رجل للضرب بالبندقية، ولكن في نهاية المطاف تم إنقاذ حياته بعد أن أظهرت عائلته التزامها الديني.

وفي مقطع فيديو ليوم 7 آذار/مارس تم التحقق منه وتحديد موقعه الجغرافي في الصنوبر، وتم تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي، صوَّر رجل مسلح نفسه وهو يسير في الصنوبر وخلفه

جثث متناثرة وهو يغني *"لقد جئنا إليكم. جئنا إليكم بطعم الموت."* وظهر نفس الرجال في مقطع فيديو حيث يتباهى المسلحون بقتل العلويين والدوس على صورة تحمل دلالة دينية.

وأضرم المعتدون النار في عدة منازل. وأفاد شهود عيان بإضرام النار في جثث القتلى. وعلى مدار اليوم، تواصلت عمليات النهب وتدمير الممتلكات على نطاق واسع، بما في ذلك صور شخصيات دينية علوية.

وأفاد الشهود عن وقوع حوادث تعرضت فيها النساء والفتيات للعنف الجنسي والجنساني وتهديدهن به.

جمع الجثث والتخلص منها ودفنها

بقي الرجال المسلحون في القرية في اليوم التالي. ووصف الشهود جثث أقاربهم التي تُركت في الشارع أو داخل المنازل لعدة أيام. ووفقًا لأحد الشهود، قام رجال مسلحون في القرية بضرب من حاولوا جمع جثث أقاربهم ما لم يدفعوا المال. وكانت النساء هن من يحفرن قبور أبنائهن لعدم وجود عدد كافٍ من الرجال بعد عمليات القتل. وعندما طلب أحد الشهود دفن جثث أقاربهم وفقًا للشعائر الإسلامية، رد أحد المسلحين "الخنازير لا يدفنون أهلهم".

الجناة المزعومون

تشير روايات الشهود واللقطات المصورة إلى وجود وتورط فرقة السلطان سليمان شاه التابعة سابقا للجيش الوطني السوري، وفرقة الحمزة التابعة سابقا للجيش الوطني السوري، وأحرار الشام، في قتل أو إصابة مدنيين أو نهب وتدمير ممتلكات خاصة في 7 و8 آذار/مارس في الصنوبر.

وتشير روايات الشهود واللقطات المصورة إلى وجود ألوية سابقة تابعة لهيئة تحرير الشام، بما في ذلك قوات النخبة (العصائب الحمراء) ومقاتلين أجانب، بما في ذلك بعض هؤلاء المتمركزين في الثكنات العسكرية القريبة، في قتل أو إصابة مدنيين أو نهب وتدمير الممتلكات الخاصة في 7 و8 آذار/مارس في الصنوبر.

وتحدث شهود عن وجود أفراد من الأمن العام في القرية خلال يومي 7 و8 آذار/مارس، حيث قاموا بتفتيش المنازل، وأجروا مقابلات مع أحد الشهود بعد مداهمة منزله، وعرضوا في إحدى المرات حماية منزل إحدى الشاهدات. وأفاد الشهود أنه، إلى غاية أواخر شهر أيار/مايو، كانت عمليات نهب القرية من قبل مسلحين مستمرة. ولم يتمكن الأمن العام من منعها.

هـ.قرية الشير، محافظة اللاذقية

تقع قرية الشـــير شـــرق مدينة اللاذقية (أنظر الخريطة في المرفق الأول). وفي 7 آذار/مارس، بين الساعة السادسة والسابعة صباحًا، بدأت الأرتال بالوصول إلى القرية. ووفقًا لأحد الشهود، أوقف المسلحون سياراتهم بالقرب من الطريق السريع الرئيسي. ودخل ما يقارب 100 رجل إلى القرية مرتدين ملابس عســكرية ومدججين برشــاشــات دوشــكا وبنادق هجومية من طراز **AK47** ومدافع هاون ومطارق. وأثناء تقدمهم، أفادت التقارير أن الأفراد المســلحين كانوا يهتفون "*خنازير علويين*" و"*نصيريين*".

النهب

بين الســاعة 7 و7:30 صــباحاً، بدأت مجموعات من المســلحين بمداهمة المنازل الواحد تلو الآخر. وقامت مجموعات مختلفة بنهب منازل المدنيين حتى الساعة 9:30 صباحًا على الأقل، وكانت كل مجموعة تصــل بعد الأخرى وتدخل المنازل لســرقة المجوهرات والأجهزة الإلكترونية وغيرها من الأشــياء الثمينة، بالإضــافة إلى قطع الأثاث المحمولة والمركبات. وخلال عمليات النهب، وصف الضحايا كيفية قيام الفصائل المسلحة بإهانتهم بإهانات طائفية وضرب بعض السكان. وتم نهب المتاجر وإضرام النار في المنازل. وأفادت التقارير أن عمليات النهب استمرت خلال الأيام التالية بعد فرار العديد من السكان المحليين وإخلاء منازلهم.

ووصفت إحدى الضحايا كيف جاء رجال مسلحون إلى منزلها في حوالي الساعة 7:30 صباحًا وســرقوا المال وجهاز تلفزيون وبطارية ســيارة. وقام الرجال المســلحون، الذين وصــفتهم بأنهم "أجانب" يرتدون أقنعة، بإهانة الضــحية وضــربها على رأســها بمســدس، مما تسبب في فقدانها الوعي لفترة وجيزة. وســألوها عن مكان أبنائها وما إذا كانوا قد خدموا مع الجيش العربي السوري السابق. وعندما أوضحت الضحية أن أحد ابنيها قد قُتل، وأن الثاني لم يكن لديه خيار سوى الخدمة في الجيش، ردوا بأنهم "[سوف] يجعلون العلوي يعاني". وقال رجل مسلح آخر إنه لو كانت والدته علوية لقام "بذبحها أيضًا.

عمليات القتل

في معظم الحالات التي حققت فيها اللجنة، كانت عمليات النهب مصــحوبة بقتل أفراد الأسـرة الذكور، بالإضــافة إلى التهديدات والشــتائم المتكررة ذات الإيحاءات الطائفية، كما هو مذكور أعلاه .

وفي إحدى الحالات، شــرحت شــاهدة كيف أنه بعد نهب منزلها من قبل المجموعة الأولى في حوالي الساعة 7:30 صباحاً، جاءت مجموعة أخرى يتحدث أفرادها بلهجات من الصليبة،

ونهبت منزلهم. وأمر المسلحون النساء بالبقاء في الطابق العلوي والرجال بالذهاب إلى الطابق الأرضي. وبعد فترة، أمر المسلحون جميع أفراد العائلة بالنزول إلى الطابق الأرضي. وعندما بدأ أفراد العائلة بالامتثال، أطلق المسلحون النار بالقرب من أرجلهم أثناء نزولهم إلى الطابق الأرضي. وعندما وصلت العائلة إلى الطابق الأرضي، أخذ المسلحون ثلاثة رجال من المنزل، وغادروا معًا في سيارة العائلة. وعثرت الشاهدة في وقت لاحق على جثث أحبائها التي تُركت في حي آخر يقع على بعد حوالي خمس دقائق من المنزل. ومن ثم جاءت إلى المنزل مجموعة ثالثة من الرجال المسلحين، الذين كانوا يتحدثون أيضًا بلهجة الصليبة ويرتدون أقنعة، ونهبوا ما تبقى منه.

وأشارت روايات ثانوية قدمت إلى اللجنة إلى وقوع عمليات قتل إضافية لرجال مدنيين، إلى جانب ضرب أفراد أسر الضحايا. وتفيد التقارير أنه بعد مقتل طالب شاب في الشير، لم تتمكن أسرته من دفنه على الفور واضطرت إلى إبقاء الجثة داخل المنزل. وقامت عدة فصائل أخرى ذهبت لنهب المنزل بإطلاق النار على جثته.

وقام أفراد مسلحون بتصوير أنفسهم وهم يقومون بالضرب المبرح والقتل، في محاولة واضحة لترهيب المجتمعات، وخاصة تلك التي تنتمي إلى الأقلية العلوية. وأظهرت مواد فيديو تم تحليلها والتحقق منها من قبل اللجنة رجالاً يرتدون ملابس عسكرية إلى جانب رجال يرتدون ملابس مدنية يطلقون النار على رجال عزل يرتدون ملابس مدنية. وكانت الطلقات على رؤوسهم وظهورهم مما أدى إلى مقتلهم على الفور. وأظهرت لقطات الفيديو التي حصلت عليها اللجنة أفرادًا مسلحين يضربون ويجلدون ويركلون ويصفعون الضحايا المذعورين الذين أجبروا على الركوع. وأظهر أحد مقاطع الفيديو شابًا يزحف مع وجود رجل مسلح على ظهره، ورجل آخر بجانبه وكان أيضًا مسلحًا وملثمًا. وأظهر مقطع فيديو آخر أفرادًا مسلحين يسيرون بالقرب من جثث رجلين على الأقل من القتلى في منطقة الشير.

جمع الجثث ودفنها

قدَّر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن ما يصل إلى 65 شخصًا، بما في ذلك فتيان ورجال مسنين، قُتلوا صباح يوم 7 آذار/مارس في الشير. وتمكنت اللجنة من التحقق من 14 حالة قتل من أصل 65، بما في ذلك فتيان ورجال مسنين. وأشار الشهود والروايات الثانوية إلى أن أعمار الضحايا تتراوح بين 15 و50 عاماً. وأبلغ أحد الذين أجريت اللجنة مقابلات معهم أنهم شاهدوا نحو 20 جثة مكدسة في شاحنات بعد ظهر يوم 7 آذار/مارس، وكذلك رجالاً مسلحين بلحى طويلة يرتدون ملابس عسكرية سوداء وخضراء، وبعضهم ملثمون، يحرقون الجثث بجوار النهر على مقربة من الشير.

وقال أحد الشهود للجنة إن من بين القتلى رئيس سابق لمركز احتجاز خاص بالأحداث. وقيل إن مسلحين مجهولين ذهبوا إلى منزله ونادوه باسمه قبل أن يقتلوه. وقُتل شقيق الضحية وثلاثة أبناء تتراوح أعمارهم بين 17 و25 عاماً. وأشار الشاهد كذلك إلى أن بعض الضحايا الآخرين كانوا على صلة قرابة بعسكريين أو أفراد أمن سوريين سابقين.

وكذلك، قُتل رجل مسن يبلغ من العمر 70 عاماً في 9 آذار/مارس وعُثر عليه ميتاً أمام منزله.

وأُجبرت العائلات على الاحتفاظ بجثث أقاربهم القتلى بالقرب من منازلهم لمدة تصل إلى خمسة أيام. وأفادت التقارير أن بعض الجنازات قد تمت في 9 آذار/مارس، على الرغم من أن معظم العائلات قامت بدفن أحبائها بالقرب من منازلهم. ووفقاً للتقارير، في 9 آذار/مارس، جاءت مجموعة أخرى من المسلحين إلى القرية في 9 آذار/مارس، وواصلوا نهب المنازل وإطلاق النار على السكان، بما في ذلك أثناء قيام بعض العائلات بدفن أحبائها. وأصيب صبي يبلغ من العمر 14 عاماً بعيار ناري في رأسه وقُتل أثناء عملية دفن في المقبرة.

ومُنعت عائلة واحدة على الأقل من قبل المسلحين من إقامة العزاء أو أداء الشعائر الدينية. وأوضحت إحدى الشهود كيف أنه، عندما رأت جثث أقاربها الثلاثة لأول مرة في 7 آذار/مارس، أمرها رجال مسلحون يتحدثون بلهجة أهل الصليبة بعدم البكاء. وعندما طلبت المساعدة في إحضار الجثث إلى منزلها، أخبروها أن تأخذها إلى المنزل لوحدها و"تدفنها بصمت". وفي 9 آذار/مارس، وعلى الرغم من مخاوفهم، قام أفراد العائلة بدفن سبعة من أقاربهم في قبر واحد بحضور رجال مسلحين منعوهم من أداء شعائر الجنازة.

الجناة المزعومون

وصف شهود عيان الجناة المزعومين بأنهم رجال مسلحون لا يحملون أي شارات تدل على هويتهم، وكان العديد منهم يخفون وجوههم لعدم إظهار هوياتهم. وكان بعضهم يرتدون ملابس عسكرية ذات لون زيتي أو بيج، بينما كان بعضهم يرتدي ملابس سوداء. وتحدث بعضهم باللغة العربية باستخدام لهجات عربية من حي الصليبة ومناطق أخرى يقطنها السنة في مدينة اللاذقية، بما في ذلك أحياء الحفة والسكنتوري والرمل والجنوبي. ووُصف آخرون بأنهم "أجانب" يتحدثون العربية بلهجة أجنبية ثقيلة.

و. قرية قبو العوامية، محافظة اللاذقية

قبو العوامية قرية صغيرة في ريف اللاذقية. وقد أفادت التقارير بمقتل أربعة وأربعين رجلاً وامرأة وطفلاً في القرية في 7 آذار/مارس، وتحققت اللجنة من مقتل ستة منهم. وتعرض أكثر من 120 منزلاً للنهب والحرق خلال الأيام اللاحقة.

ووفقاً لامرأة كانت تعيش في القرية، فقد أشـرف الأمن العام على ثلاث نقاط تفتيش رئيسـية حول هذه القرية قبل 7 آذار/مارس. وبعد ورود شـكاوى بشـأن الاعتقال التعسـفي وضـرب الرجال في إحدى نقاط التفتيش منذ كانون الأول/ديسـمبر 2024، أفادت التقارير أنه تم تغيير أفراد الأمن العام الذين يديرون نقاط التفتيش. ووفقًا لشـاهد علوي، خضـع العديد من رجال القرية لعملية تسوية في كانون الأول/ديسمبر 2024.

وسُمعت أصـوات إطلاق النار بالقرب من القرية في ليلة 6 آذار/مارس. ومنذ حوالي ظهر يوم 7 آذار/مارس، بدأ إطلاق نار كثيف داخل القرية نفسـها، مما ألحق أضـرارًا بالمباني. ووفقًا لأحد الشـهود، وصـف رجال مسـلحون عائلة علوية بالخنازير والخونة، حيث ورد أن أحد المسـلحين قال "*سنقضي عليكم، أنتم كفار، يجب أن يُقتل رجالكم بالسيف ونساؤكم للتسلية*" و"*يجب أن نُطهِر الأرض منكم، أنتم قذارة على الأرض وسنقضي على هذه القذارة.*"

وتجمعت مجموعة من حوالي 200 شـخص مسـلح يرتدون شـارات حمراء وصـفراء وسـوداء في القرية، وكان من بينهم مجموعة من الأشـخاص الذين يبدو أن أعمارهم تتراوح بين 14 و17 عامًا.

وقبل الساعة الرابعة عصرًا بقليل، تجمّع مسلحون يرتدون شارات سوداء مكتوب عليها "لا إله إلا الله"، وأجبروا ثلاثة رجال على الركوع وأعدموهم بعد التأكد من أنهم علويون.

ونهب المسـلحون المنازلَ، واسـتولوا على الذهب والأموال وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف المحمولة وألواح الطاقة الشمسية والمحولات ومولد كهربائي. وأبلغ أحد الناجين الذين استمروا في اللجوء إلى الأراضي الزراعية القريبة، عن وجود مجموعات من المسلحين على متن دراجات نارية في القرية وهم يصرخون معلنين انتصارهم. وبحلول ذلك الوقت، كانت القرية خالية من القرويين لكن أعمال النهب اسـتمرت. ولأسـباب غير معروفة، مَنع الأمنُ العام الشـهودَ من دفن أقاربهم في المقبرة حتى 12 آذار/مارس، أي بعد خمسة أيام .

وانتشر على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي مقطع فيديو لامرأة علوية مسنّة تقف فوق جثث الرجال في قبو العوامية وتبدو وكأنها تحتج على المسـلحين بعد أن قاموا بقتل أبنائها كما يُزعم. وبعد الاهتمام الذي حظي به الفيديو، قامت السـلطات المحلية بزيارة القبو ونفت مسؤوليتها عما حدث في القرية.

ولا يزال انعدام الأمن مسـتمراً بالنسـبة لمن تبقى، مع ورود تقارير عن تعرض رجال علويين للضـرب والاختطاف عند نقاط التفتيش في 28 و29 نيسـان/أبريل. ولا تزال التحقيقات جارية .

الجناة المزعومون

لا تزال التحقيقات جارية فيما يتعلق بالمسؤولين المزعومين عن مقتل المدنيين العلويين في قبو العوامية. وكان الأمن العام متواجداً في القرية أثناء وقوع عمليات القتل والنهب.

ز.قرية المختارية، محافظة اللاذقية

المختارية قرية علوية صغيرة تقع على بعد حوالي 20 كيلومترًا شرق اللاذقية، وهي محاذية للطريق السريع **M4** حيث وقعت الاشتباكات وفق التقارير. وفي هذا السياق، خلال مساء يوم 6 آذار/مارس، اندلع إطلاق نار بالقرب من نقطة تفتيش أقيمت تحت جسر المختارية واستمر حتى الساعات الأولى من يوم 7 آذار/مارس.

وفي حوالي الساعة 7:30 صباحاً، وصلت قافلة كبيرة من المركبات المسلحة بالقرب من الجسر. ووصف جندي سابق في الجيش العربي السوري رؤية ما بين 3000 إلى 4000 رجل مسلح يطلقون النار باتجاه القرية. وأفادت التقارير أن مركبات من الرتل نفسه دخلت قرية الخريبة المجاورة (انظر أدناه) .

وفي الأحداث التي تلت ذلك، قُتل ما لا يقل عن 128 شخصًا في المختارية، تحققت اللجنة من مقتل 55 منهم. وزار فريق اللجنة مقبرة جماعية في القرية، حيث أفادت التقارير أن حوالي 200 شخص دفنوا فيها .

وفي حوالي الساعة الثامنة صباحًا، دخل خليط من المقاتلين السوريين والأجانب إلى القرية، وكان بعضهم يهتف "الله أكبر" و"نحن فصائل الحمزات والعمشات والسلطان مراد، نتقرب إلى الله في هذا الشهر الفضيل بقتل *النصيرية*". كان الرجال يرتدون الزي العسكري الصحراوي، وكان بعضهم ملثمين. وكانوا يحملون الهراوات والسكاكين والسواطير والفؤوس. وكانت مجموعة من الرجال المسلحين الذين بدا أنهم أجانب يصرخون ما مفاده " *الله يرضى عليك أبو عمشة*."

واقتادت مجموعة من المسلحين ثلاثة رجال وصبيا يبلغ من العمر 17 عاماً إلى أحد الحقول وأعدموهم.

وطاف رجال مسلحون على أبواب القرية بحثاً عن الرجال والصبية حتى الساعة 11 صباحاً تقريباً، وسألوا الناس عما إذا كانوا من الطائفة السنية أم العلوية، ومن أجابوا بأنهم علويون اقتيدوا بعيدًا وقُتلوا على الفور. وأُعدم 27 رجلاً على الأقل في مستودع تخزين مكشوف الجوانب، بينما قُتل ما لا يقل عن 34 آخرين بالقرب من الساحة الرئيسية للقرية. وأفادت التقارير أن 32 رجلاً وصبياً آخرين قُتلوا داخل المنازل وفي الشارع. وكان من بين القتلى رجال كبار في السن، وصبيان توأم يبلغان من العمر 13 عامًا تقريبًا، والمختار، ورجل يعاني من

إعاقات واضـــحة. وأفادت التقارير بمقتل امرأة واحدة داخل منزلها إلى جانب زوجها. وأظهرت مقاطع فيديو تم التحقق منها وتحديد موقعها الجغرافي أقارب مفجوعين أمام جثث حوالى 24 رجلاً قتيلًا، على الطريق في المختارية في 7 آذار/مارس.

وقامت مجموعة من الرجال المسلحين بضرب أحد الشهود وشقيقه، وهو طفل، على أعضائهما التناسلية ببنادقهم في حضور أقاربهما من النساء.

دفن الجثث

وفقًا لأحد الشهود، لم تسمح القوات المسلحة بما في ذلك الأمن العام بدفن أقاربه إلا بعد أربعة أيام.

نهب وتدمير الممتلكات

قام رجال مسلحون بنهب السيارات والدراجات النارية والغسالات وأجهزة التلفاز وأسطوانات الغاز والنقود والذهب والهواتف المحمولة. واســتمرت أعمال النهب خلال الشــهر التالي، بما في ذلك من قبل مدنيين وفق ما تم الإبلاغ عنه. وأفادت التقارير بإغلاق جميع المحال التجارية باستثناء محل واحد. وتم تدمير جميع المنازل تقريبًا.

الجناة المزعومون

تشــير روايات الشــهود إلى وجود فرقة الســلطان ســليمان شــاه التابعة ســابقًا للجيش الوطني السوري، وفرقة الحمزة التابعة سابقًا للجيش الوطني السوري، ومقاتلين أجانب في المختارية في 7 آذار/مارس. كما أشار الشهود إلى وجود الأمن العام في 7 آذار/مارس والأيام التي تلت ذلك.

قرية الخريبة، اللاذقية

يظهر مقطع فيديو موثق من قبل اللجنة والذي تم تداوله على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، رجالاً مسـلحين يرتدون الزي العسـكري المموه والزي الأسـود وهم يضـربون رجالاً مدنيين بالهراوات والعصـــي أثناء زحفهم على الأرض في قرية الخريبة المجاورة في 7 آذار/مارس. ويبدو أن رجلين على الأقل من بين هؤلاء الذين ظهروا في الفيديو قد قُتلا. وفي مقطع فيديو آخر تم تداوله على وســـائل التواصـــل الاجتماعي، أُجبر رجال من القرية على الزحف على الأرض والنباح كالكلاب. وتفيد التقارير أن رجالاً مســـلحين قاموا بعد ذلك بجمع الرجال في مكان واحد وأعدموهم. ولا تزال التحقيقات جارية.

ح.حي القصور، مدينة بانياس، محافظة طرطوس

يبلغ عدد سكان مدينة بانياس حوالي 40,000 نسمة. ويقطن جنوب المدينة سكان غالبيتهم من المسلمين السنة، بينما أغلبية سكان الأحياء الشمالية من العلويين. وقد وثقت اللجنة في وقت سابق انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من قبل القوات الحكومية السابقة في المناطق السنية في مدينة بانياس وبالقرب منها.[88]

6 آذار/مارس

في 6 آذار/مارس، أفادت التقارير أن القوات الموالية للحكومة السابقة شنت هجوماً مسلحاً على الأمن العام، بما في ذلك مركز شرطة بانياس في حي القصور. وتحدث شهود عيان يقطنون بالقرب من الطريق السريع عن إطلاق النار والاشتباكات التي استمرت طوال الليل منذ حوالي الساعة الخامسة مساءً.

7 آذار/مارس

في وقت مبكر من يوم 7 آذار/مارس، سمع شهود عيان إطلاق نار وقصف في مدينة بانياس. وبحلول منتصف الصباح، أفادت التقارير أن رتلا من المركبات دخل حي القصور، ويتألف من حوالي 200 مسلح. وأفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن 253 شخصاً، تحققت اللجنة من مقتل 38 منهم.

وتعرض منزل أحد الشهود من الطائفة العلوية للاقتحام من طرف رجال مسلحين ملثمين. وسأل أحدهم "أين الأسلحة؟" وصفع رجلًا، وضرب آخر امرأتين. ولحق رجل بامرأة إلى غرفة النوم وسرق مجوهراتها.

وتعرض منزل عائلة علوية أخرى للمداهمة من طرف رجال مسلحين أطلقوا النار أولاً على الباب الأمامي. وقام ثلاثة رجال مسلحين، اثنان منهم بملابس مموهة وواحد بملابس مدنية، بالدخول وركل رجل علوي في رأسه وظهره وصدره، وتركوه فاقداً للوعي في الشارع، ثم أطلقوا النار على والده في رأسه وصدره فأردوه قتيلاً.

وفي منزل آخر، تم اختطاف أربعة رجال وصبي يبلغ من العمر 16 عاماً في منتصف النهار على يد ثلاثة رجال مسلحين. وقام المهاجمون بتفتيش المنزل أولاً، وسألوا عما إذا كانت الأسرة من الطائفة العلوية وما إذا كان لديهم أسلحة. تم التعرف على جثث الرجال الأربعة والمراهق في وقت لاحق في مقطع فيديو تم تداوله على الإنترنت.

[88] A/HRC/S-17/2/Add.1 الفقرة 54؛ A/HRC/21/50 الفقرة 17؛ A/HRC.24/46 الفقرات 10-14، 102

وشاهدت امرأة علوية مركبات في الشارع مزودة بأسلحة مثبتة عليها حوالي الساعة الواحدة ظهراً، توقفت ثلاث منها أمام بنايتها واقتاد رجال مسلحون بشعر طويل وعصائب رأس حمراء أحد جيرانها إلى الخارج "للتسوية". وسمعتهم يقولون "علويون، أنتم خنازير" قبل أن يطلقوا عليه النار فأردوه قتيلاً.

كما شوهد رجال مسلحون وهم يصرخون "*خنازير، كلاب*" وهم يجلبون حوالي سبعة رجال إلى الشارع قبل أن يطلقوا النار عليهم ويقتلوهم. ورأى شاهد آخر رجالاً مسلحين يضربون رجلين كانت أيديهما مقيدة خلف ظهريهما.

وكانت هناك جثث مقتولة ومحروقة في الشارع. وأظهرت لقطات فيديو موثقة رجالاً مسلحين يرتدون ملابس سوداء، يحتفلون بحرق الجثث ويدوسون عليها وينعتون القتلى بالخنازير والكلاب العلويين.

وفي حوالي الساعة الواحدة ظهرًا، أطلق مسلحون النار على شابيْن من جيران أحد الشهود وقتلوهما بعد سؤالهما عما إذا كانا علويين، كما شاهد رجلاً مسلحاً يطلق النار على جار آخر فأرداه قتيلاً بينما كان يحاول الهرب. وبعد ظهر اليوم نفسه، قُتل أربعة من أفراد أسرته من بينهم امرأتان وطفل صغير بالرصاص.

ورأت شاهدة أخرى رجالاً مسلحين يسحبون رجلاً إلى الخارج، ثم سمعت أربع طلقات نارية وبينما كانت والدة ذلك الرجل تبكي وتصرخ. وألقى لها أحدهم بطانية لتغطية الجثة، ثم قال المهاجمون "إذا تجرأتم على أخذ الجثة سنقتلكم".

وفي حوالي الساعة الرابعة مساءً، سمع رجل علوي مسلحين يقولون "اضربوا بالمدفعية 23"، في إشارة إلى سيارة بيك آب مثبت عليها مدفع أوتوماتيكي عيار 23 ملم. أطلق المسلحون النار من السلاح وسُمع صوت ضرب المحلات التجارية في الشارع.

وعلى مدار اليوم، وقعت أعمال نهب وتدمير للممتلكات على نطاق واسع. ووفقاً لسبعة شهود، تم نهب المنازل وسرقة الممتلكات الشخصية بما في ذلك السيارات والمجوهرات والساعات.

تحدث العديد من الشهود الذين لديهم اتصالات شخصية مع السلطات المحلية وقوات الأمن (التي أشاروا إليها باسم "هيئة تحرير الشام") كيفية إجلاءهم من خلال المرور عبر عدة نقاط تفتيش في مدينة بانياس. وفي إحدى المرات، سُمح للعائلة بالمرور بعد أن أكد السائق أن العائلة "معنا، إنهم مع الدولة". ووصف أحد الشهود الذين سافروا مع سيارة مُرافقة تابعة لهيئة تحرير الشام الشوارع بأنها كانت فوضوية بسبب إطلاق النار والحرائق. ووصف شاهد علوي آخر

المشاهد في القصور بأنها "أشبه بفيلم رعب". ووصف الشهود أنهم رأوا سيارات محترقة وجثثًا في الشارع وأشخاصًا ينهبون المحلات التجارية.

ووصف أحد الشهود الذين تم إجلاؤهم الجزءَ السني من بانياس: "كانت حياة أخرى هناك، لم يكن يحدث أي شيء هناك".

8 آذار/مارس

استمرت عمليات قتل المدنيين العلويين، بمن فيهم النساء، يوم السبت 8 آذار/مارس. ففي الصباح الباكر، حوالي الساعة 7:30 صباحاً، جاء رجلان مسلحان إلى منزل شاب علوي في ضواحي حي القصور، وبعد أن سألا السكان عدة مرات عما إذا كانوا شيعة أو علويين، اقتاد المهاجمان شابَّين إلى الخارج وأطلقا النار عليهما وقتلاهما.

ووفقاً لأحد الشهود الذي قُتل أحد أفراد عائلته في اليوم السابق، زار الأمن العام الحي في الصباح وطلب من السكان أن يدلوه على مكان جثث أقارب الشاهد.

وفي صباح يوم 8 آذار/مارس، قُتل العديد من أفراد العائلة نفسها بما في ذلك أحد أصغر الضحايا، وهي طفلة تبلغ من العمر سنة ونصف السنة، حيث أفادت التقارير أنها أصيبت برصاصتين في الرأس.

وخلال فترة ما بعد ظهر يوم 8 آذار/مارس، سمع الناس أن بإمكانهم الذهاب إلى مدرسة مساكن حيث سيكونون في أمان. وبينما كانت مجموعة من النساء والرجال والأطفال يسيرون باتجاه مدرسة مساكن، رأت شاهدةٌ علوية كانت ضمنهم جثثاً في الشوارع، بما في ذلك جثث لأشخاص تعرفت عليهم. ووصف شاهد آخر قيام الأمن العام بتنظيم مركبات، بما في ذلك حافلة، لنقل العلويين إلى مدرسة مساكن، وبمجرد وصولهم إلى هناك، قاموا بتوزيع السردين المعلب والخبز.

وذكر الشهود أن مدرسة مساكن تعرضت للهجوم في ليلة 8 أو 9 آذار/مارس، حوالي الساعة 9:30 مساءً، حيث حاول أشخاص مسلحون مجهولون دخول المدرسة. وأطلقوا النار على الأمن العام الذي ردّ بإطلاق النار إلى جانب عناصر الدعم التابعين له. وأفادت التقارير أن المدنيين العلويين مكثوا في مدرسة مساكن لبضعة أيام.

9 آذار/مارس

عاد أحد الشهود العلويين إلى الحي في 9 آذار/مارس. وقد رأى العديد من الجثث، بما في ذلك على الأرض بالقرب من المخبز ومسلحين يرتدون ملابس سوداء ومموهة، وبعضهم يحمل شارة "*الشهادة*".

ووصف شاهد علوي آخر كان يساعد في انتشال الجثث من الشارع رؤية العديد من الجثث المخزنة في أحد المستودعات، بما في ذلك جثث نساء وأطفال، وكذلك جثة رجل يعاني من إعاقة عقلية.

وذهبت امرأة علوية قُتل ثلاثة من أفراد عائلتها المقرَّبين إلى مستشفى بانياس الوطني للبحث عن جثث أفراد عائلتها. ووصفت كيف أن المشرحة كانت مليئة بعشرات الجثث في أكياس وأدراج وعلى الأرض. وكانت معظم الجثث مصابة بطلقات نارية في الرأس أو الصدر. وعثرت لاحقًا على جثث جيرانها وأقاربها، بما في ذلك امرأة أصيبت بطلق ناري في الرأس والصدر.

جمع الجثث ودفنها

تحدث الشهود عن وجود الأمن العام أثناء جمع الجثث، وأنه كان يُمنع التقاط الصور الفوتوغرافية. كما أن العائلات التي أرادت دفن جثث أفرادها في القرية حيث تقطن العائلة قد مُنعت من القيام بذلك من قبل الأمن العام الذي أصر على دفنهم بدلاً من ذلك في مقبرة الشيخ هلال في بانياس. ولم يكن أفراد العائلة الناجون قد حصلوا على شهادات وفاة حتى وقت إجراء المقابلات معهم.

وقد وصف الشهود قيام أفراد الأسرة والأقارب والجيران بدفن أحبائهم في مقبرة جماعية في مقبرة الشيخ هلال التي زارها فريق اللجنة في وقت لاحق في حزيران/يونيو. وقد حفرت الجرافات حفراً في الأرض وغطت الجثث المصفوفة في صف طويل بالتراب. وذكر أحد الشهود أن الجثث كانت تحمل أرقامًا مكتوبة على جبينها. وأشار شاهد آخر إلى أن جثة واحدة على الأقل من الجثث التي شاهدها كانت محترقة، وأخرى تم دهسها. وأفاد أفراد قابلتهم اللجنة ممن كانوا مسؤولين عن عمليات الدفن بأن ما لا يقل عن 189 جثة دفنت هناك.

ما بعد الأحداث

لا يزال سكان حي القصور يعيشون في خوف من وقوع المزيد من أعمال العنف. فاعتبارًا من أواخر أيار/مايو، لا يزال المسلحون منتشرين في حي القصور. ووفقًا لأحد الشهود، فإن النساء تتعرض للإساءة اللفظية من قبل الفصائل المسلحة التي لا تزال موجودة في الحي، ويُطلب منهن ارتداء الحجاب، مما يدفع النساء إلى ارتداء الحجاب خوفًا. وقد وصف الشهود كتابات تهديدية على الجدران في الحي بعد عمليات القتل، ومنها "إن عدتم عدنا أيها الخونة. لعنة الله عليكم".

الجناة المزعومون

تشير روايات الشهود إلى تورط مقاتلين مجهولي الهوية ومقاتلين أجانب في قتل وإصابة المدنيين وفي أعمال النهب. ولا تزال التحقيقات جارية فيما يتعلق بالمسؤولين المزعومين عن هذه الأعمال في القصور.

ط.مدينة اللاذقية، محافظة اللاذقية

حي الدعتور

3 – 5 آذار/مارس

في الأيام التي سبقت 6 آذار/مارس، ازداد الوضع الأمني توتراً في مدينة اللاذقية. ففي حي الدعتور الذي تقطنه أغلبية علوية، أفادت التقارير أن جناة مجهولين ألقوا قنبلة يدوية على نقطة تفتيش تابعة لقوات الأمن في 3 آذار/مارس. وبحسب ما ورد، ردت قوات الأمن التابعة للسلطات المؤقتة بالقيام بعملية أمنية أسفرت عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وفي حادث آخر وقع في 4 آذار/مارس، أفادت التقارير أن عناصر من القوات الموالية للحكومة السابقة هاجموا دورية للأمن العام بالقرب من دوار الأزهري، مما أسفر عن مقتل اثنين من أفراد الأمن العام[89]. وتشير المعلومات إلى أن وزارة الدفاع قامت، رداً على ذلك، بنشر مركبات عسكرية – شاحنات بيك آب مزودة بأسلحة محمولة – وأفراد عسكريين في الحي. وأفادت التقارير أن الاشتباكات المسلحة استمرت لعدة ساعات.[90] ولا تزال التحقيقات جارية.

وفي سياق منفصل، انتشر مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي في 3 آذار/مارس يظهر مسلحين يستقلون شاحنات صغيرة في الحي برفقة أحد عناصر الأمن العام الذي كان يصرخ بعبارات طائفية من بينها "*الله أكبر ... سندوسكم أيها العلويون الخنازير. لن نتوقف حتى ننال منكم جميعاً* ...". وقد أعلن الأمن العام في اللاذقية أنهم ألقوا القبض على الشخص المسؤول عن الحادثة، وأنهم ما زالوا ملتزمين بحماية المواطنين.[91]

[89] بحسب الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) في 4 آذار/مارس: "شنت إدارة الأمن [العام] حملة أمنية واسعة في حي الدعتور وعدة أحياء محيطة لإلقاء القبض على مجموعات من فلول ميليشيات الأسد قامت بقتل اثنين من عناصر وزارة الدفاع.: https://www.sana.sy/?p=2195053 https://www.sana.sy/?p=2195405

[90]

[91] بيان إدارة الأمن العام في اللاذقية (المراسل الحربي https://web.telegram.org/a/#-1001457206059)

وقد تم الإبلاغ عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتدمير المنازل خلال العمليات العسكرية المذكورة أعلاه، والتي وصفتها وكالة سانا بعمليات "تحييد"[92]. وأفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن أربعة مدنيين في الحي.

احتجاجات في حي الدعتور، 6 آذار/مارس

في وقت مبكر من مساء يوم 6 آذار/مارس، خرجت مظاهرة احتجاجًا على الهجمات المبلّغ عنها على قريتي بيت عانا والدالية (المفصلة في القسم خامساً – أ أعلاه)، وكذلك بسبب المظالم الاقتصادية والاجتماعية والتوترات الطائفية وغيرها من المخاوف الأمنية.

وبدأت الاحتجاجات التي شارك فيها حوالي 50 شخصاً سلمية، إلا أن أعمال العنف أعقبت ذلك عندما جاءت قوات الأمن التابعة للسلطات المؤقتة بسيارات الدفع الرباعي التي تحمل أعلاماً سوداء وأعلام هيئة تحرير الشام التي تحمل علامات الأمن العام وأطلقت الذخيرة الحية على الحشد. وأفادت التقارير أن أحد المدنيين أصيب بجروح. وانتشر الذعر بين الحشود وتفرقت المظاهرة. وورد أن الوضع تصاعد في ذلك المساء.

7 آذار/مارس

قُتل ما يُقدّر بـ 27 شخصًا في حيّ الدعتور في 7 آذار/مارس. ففي الصباح الباكر من ذلك اليوم، ووسط إطلاق نار كثيف، دخلت دبابات ومركبات عسكرية مُجهّزة برشاشات إلى الحيّ. وحوالي الساعة 7:30 صباحًا، وصف شهود عيان رجالًا مسلحين في الشارع يحملون سكاكين وأعلامًا سوداء وبيضاء وهم يهتفون: "الله أكبر"، "نصيريون، خنازير"، "جئنا لنقتلكم".

وأُصيب أحد الضحايا بطلق ناري على سطح أحد المباني. وسمع أصوات إطلاق نار كثيف وقصف مدفعي، ورأى عناصر ومركبات من الأمن العام في الشوارع.

وأفاد موظف حكومي سابق من الطائفة العلوية أنه حوالي الساعة العاشرة صباحًا، دخل منزله سبعة أو ثمانية مسلحين ملتحين يرتدون زيًا عسكريًا، ومعظمهم يتحدث بلهجة إدلب. سألوه تحت تهديد السلاح: "هل أنت علوي؟". وعندما ردّ بالإيجاب، قالوا: "أنت خنزير كافر، وواجبنا قتلك". لكمه أحدهم في وجهه وقال: "أنتم العلويون أبناء حيوانات، طائفة قذرة، ونسائكم جميعهن عاهرات."

وفي مكان آخر، وفي الوقت نفسه تقريبًا، دخلت مجموعة من المسلحين إلى مبنى سكني تسكنه أجيال متعددة من عائلة علوية. فأخذوا ثلاثة رجال من المبنى وأُطلق عليهم النار في الرأس

[92] https://www.sana.sy/?p=2195405

والصدر، وتُركت جثثهم في الشارع. كما قُتل مدرس علوي، وأُحرقت جثته في الشارع. وتظهر لقطات فيديو عدة جثث ملقاة في الشارع.

8 آذار/مارس

بقيت الجثث ملقاة في الشوارع لأيام، وقيل إن بعضها دُفن لاحقًا دون توثيق. وعقب عمليات القتل، مكث العديد من السكان المحليين في منازلهم خوفًا. ووقعت أضرار واسعة النطاق في الممتلكات، ونهب للمنازل والمتاجر ومحلات بيع الهواتف المحمولة والسيارات في الشوارع.

الجناة المزعومون

لا تزال التحقيقات جارية مع من يُزعم أنهم مسؤولون عن قتل المدنيين العلويين في الحي.

فقد اقترب أحد عناصر الأمن العام من طالب كان يساعد في نقل جثتي امرأة وطفل رضيع في الشارع، ووصفه بأنه خنزير علوي وقال له: "أنت تبكي عليهما؟ نحن لم ننتهِ، سنقتلكم جميعاً". وضرب الطالب على رأسه ببندقيته وأطلق النار في الهواء وأحرقه بفوهة البندقية الساخنة.

كما شارك عناصر الأمن العام في عمليات السلب والنهب، وأمروا مواطنًا علويًا بالنباح عند نقطة تفتيش.

حي أوتوستراد الثورة، مدينة اللاذقية

في 7 آذار/مارس في حوالي الساعة 9.45 صباحاً في حي أوتوستراد الثورة القريب، جاء ثلاثة رجال مسلحين، أحدهم من الأمن العام، إلى منزل رجل علوي. ودخل رجلان يرتديان الزي العسكري، بينما بقي عنصر الأمن العام على الباب يحرس المدخل. وأخذ أحد المهاجمين زوجته وأطفاله الصغار بينما سحبه الآخر على أرضية غرفة المعيشة. وأجبره أحد الرجلين على الركوع على ركبتيه ووضع سكيناً على رقبته وسأله أين يخبئ الأسلحة والأموال ونعته بالخنزير العلوي قبل أن يأخذوا مئات الدولارات وهاتف زوجته ومجوهراتها. وعندما أحضروا زوجته وأطفاله إلى غرفة المعيشة، هددوا بإعدامهم إذا غادروا المنزل بحسب ما ورد.

الجناة المزعومون

ووفقًا للرجل العلوي، فإن الأمن العام كان قد وعد علنًا بالقبض على أولئك الذين كانوا ينهبون ويعتدون على الناس، إلا أنه لم يجرؤ على تقديم شكوى، لأنهم متورطون في سرقة عائلته.

ي.قرية عين العروس، محافظة اللاذقية

عين العروس هي قرية تقع شرق القرداحة في ريف اللاذقية. وقد قُتل ما لا يقل عن 38 شخصًا في القرية ومحيطها يومي 7 و8 آذار/مارس، وتمكنت اللجنة من التحقق من سبعة منهم.

ووفقًا لامرأة علوية، جاء عدة رجال مسلحين يرتدون ملابس سوداء إلى منزلها في سيارة بيك آب بيضاء تحمل لوحة أرقام من إدلب في حوالي الساعة الخامسة مساءً يوم 7 آذار/مارس. وقاموا بكسر الباب وتفتيش منزلها وتفقدوا بطاقة هوية قريبها. وأطلقوا النار على رأسه فأردوه قتيلاً خارج منزله. ثم أطلقوا النار بجانب قدميْ الشاهدة، وصاحوا "ادخلي يا كلبة علوية، هكذا يجب أن تُقتلوا".

وبعد أن غادر الرجال، خرجت الشاهدة وهي تصرخ وتبكي عند رؤية قريبها. وجاء رجل لمساعدتها. وبعد سماع صراخها، عاد الرجال المسلحون وأطلقوا النار عليه وقتلوه أيضًا. ثم بدأوا بإطلاق النار بجانب الشاهدة مرة أخرى، محذرين إياها من الاقتراب من الجثة، فهربت الشاهدة إلى غابة قريبة حيث كانت تسمع إطلاق النار وتحركات المسلحين.

وكان رجل علوي في منزله عندما سمع صوت إطلاق النار حوالي الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم 7 آذار/مارس. فهرب مع زوجته وأطفاله إلى الحقول القريبة. وفي وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم، علم أن شقيقه قد تعرض لإطلاق النار وقُتل.

وفي حوالي الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي، أطلق ثلاثة رجال مسلحين في سيارة هيونداي سانتا في حمراء اللون النار على أربع نساء داخل منزل وقتلوهن، حيث أطلقوا النار على رؤوسهن. وكان من بين القتلى امرأة معاقة وامرأة تبلغ من العمر 88 عاماً.

جمع الجثث ودفنها

لدى العودة إلى القرية في 10 آذار/مارس، وصف أحد الشهود القرية بأنها مدينة أشباح، حيث لم يبق في القرية سوى المسلحين. وخاطر القرويون بدفن الموتى. ووصفه بأنه يوم صعب، لكنهم اضطروا إلى ذلك: "الدفن هو تكريم الموتى".

النهب

قام المهاجمون أيضًا بنهب القرية لعدة أيام ابتداءً من 7 آذار/مارس، حيث استولوا على الهواتف المحمولة والأموال والمجوهرات وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وأسطوانات الغاز وكرسي متحرك لامرأة متوفاة، كما تم إضرام النار في العديد من المنازل وتدميرها ولم يتمكن الناس من العودة إليها.

ولا تزال التحقيقات جارية بشأن المسؤولين المزعومين عن مقتل المدنيين العلويين في عين العروس.

ك.مدينة طرطوس، محافظة طرطوس

بدأت التوترات في طرطوس في 6 آذار/مارس. ووصف مدرس علوي من المدينة مشاركته في مظاهرة مدنية سلمية ضد السلطات في المدينة مساء يوم 6 آذار/مارس. إلا أنه في حوالي الساعة 6:30 مساءً، أطلقت قوات الأمن المؤقتة النار على الحشد، مما أدى إلى تفريق المتظاهرين. وأعقب ذلك عملية أمنية، حيث أفادت الأنباء عن دخول تعزيزات عسكرية إلى طرطوس، وأفادت التقارير أن السلطات المؤقتة أعلنت حظر التجول في الأحياء ذات الأغلبية العلوية.

وخلال صباح يوم 7 آذار/مارس، دخلت مركبات تحمل مسلحين إلى الأحياء الجنوبية من المدينة. ووصف شهود عيان قيام رجال بإطلاق النار وإتلاف الممتلكات ونهب السيارات والمحلات التجارية. وسمع تاجر علوي يعيش في جنوب غرب مدينة طرطوس طلقات نارية ومدفعية في شارع الثورة القريب، وسمع مسلحين في شارعه يصرخون: "أيها العلويون أنتم خنازير". وحوالي الظهيرة، شاهد من شرفة شقته كيف أصيب رجل يركب دراجة نارية في حي العريض برصاصة في رأسه وقتل على يد رجل يرتدي زيًا صحراويًا ويضع الكوفية على رأسه ويقود سيارة هيونداي سانتا في. ولا تزال الأحداث التي وقعت في مدينة طرطوس يومي 7 و8 آذار/مارس قيد التحقيق.

ل.قرية أرزونة، ريف طرطوس

في قرية أرزونة في ريف طرطوس، سُمعت أصوات إطلاق نار كثيف ليلة 6 آذار/مارس. ووصفت امرأة علوية من قرية أرزونة كيف استيقظت هي وعائلتها حوالي الساعة الثامنة صباح يوم 7 آذار/مارس على أصوات طلقات نارية. ورأت عربات بيك آب متوحلة بيضاء اللون تصل ورجالاً مسلحين بملابس مدنية بلحى طويلة يقتربون من منزل رجل يملك كشكاً يبيع الوقود وبضائع أخرى. فطالبه الرجال المسلحون بتعبئة سياراتهم بالوقود. وعند احتجاجه بأن هناك حظر تجول ولا يجب عليه مغادرة منزله، جره الرجال إلى الخارج وأجبروه على فتح الكشك وتعبئة السيارات بالوقود. وأخذوا كل ما استطاعوا أخذه من الكشك ومن منزله وأشعلوا النار في الكشك. وقبل أن يغادروا أطلقوا عليه عدة رصاصات فأردوه قتيلاً. وخرج رجل آخر من المنزل ليرى ما كان يحدث، فأطلق المسلحون النار عليه وقتلوه أيضًا. وهربت الشاهدة إلى الغابة بحثًا عن الأمان مع أطفالها. وبينما كانت تهرب، رأت أن النيران قد أضرمت في الحي.

م.قرية الحطانية، محافظة طرطوس

نهب وتدمير الممتلكات

في 8 آذار/مارس، تحركت قوافل مدججة بالسلاح مؤلفة من حوالي 150 مركبة، بما في ذلك دبابات، بالتتابع عبر بانياس وبارمايا واسقلبة والحطانية والميدان قبل أن تصل إلى حمام واصل في وقت متأخر من بعد ظهر يوم 9 آذار/مارس. وأفادت التقارير أن القوافل قامت بعمليات قصف وقتل ونهب في القرى التي مرت بها. وتأثرت شبكة الكهرباء مما أدى إلى قطع الكهرباء والاتصالات.

وذكر أحد الشهود أنه بينما كانت الفصائل تتقدم نحو قرية بارمايا، حذّره أحد أصدقائه من "عدم المقاومة عندما يقومون بالنهب". ولحماية منازلهم، أفادت التقارير أن بعض المدنيين تركوا أبواب منازلهم مفتوحة، على أمل ألا تتسبب الفصائل بأضرار هيكلية، بل أن ينهبوا فقط الأغراض المنزلية.

وفي صباح يوم 9 آذار/مارس، وصل المسلحون إلى الحطانية وفرّ المدنيون باتجاه الأراضي الزراعية ووادٍ قريب. ولاحظ الشهود من مكان اختبائهم رجالاً مدججين بالسلاح يرتدون ملابس عسكرية باللون الرملي أو الزيتي ويتحدثون العربية بلكنة حماة. وأشار أحد الشهود إلى أن الأعلام التي تحمل الشهادتين كانت مثبتة على المركبات، بما في ذلك الدبابات وعربات الدشكا. وتعرضت منازل المدنيين للنهب، حيث قدر أحد الشهود أنه تم تدمير أو إحراق حوالي 50 منزلاً، بينما كانت الطائرات بدون طيار تحوم فوق رؤوسهم. وسمع أحد الشهود بالصدفة أحد المسلحين يقول لآخر "حتى لو أضرمت النيران في جميع المنازل، فلن يخرجوا من مخابئهم".

عمليات القتل

ومع استمرار أعمال النهب في 9 آذار/مارس، عثرت مجموعة أخرى من الرجال المسلحين الذين يتحدثون بلهجة بانياس وآخرون قيل إنهم أجانب، على مجموعة من المدنيين المختبئين في الغابات، بعد أن سمعوا بعض الأطفال يبكون. وقاموا بفصل الرجال عن النساء والأطفال وأخذوهم بعيداً. وعثر الشهود على جثث ستة من الرجال، ويبدو أنهم أعدموا، بالقرب من أحد المقامات وداخله، وهو موقع ديني علوي مقدس ذو أهمية روحية ومجتمعية. وفي 10 آذار/مارس، قام أفراد عائلات الضحايا بدفن الجثث في المكان الذي عثروا عليهم فيه، حيث تم دفن خمسة منهم على الأقل في قبر واحد مجاور للمقام. وفي اليوم نفسه، أفادت التقارير بمقتل رجلين آخرين بينما كانا في طريق عودتهما إلى منزليهما. وفي وقت لاحق، توفيت امرأة أصيبت برصاصة طائشة متأثرة بجراحها.

ما بعد الأحداث

في 10 آذار/مارس، عُقد اجتماع بين مخاتير القرية والأمن العام طلب خلاله الأمن العام من الأهالي العودة إلى منازلهم، وقال إنه "لن يكون هناك المزيد من القتل والنهب". وبعد انتشار

المعلومات عن هذا الاجتماع داخل المجتمع المحلي، عاد الكثيرون. وقد وجدوا منازلهم منهوبة أو مدمرة أو محترقة. كما أكدت لقطات فيديو ومواد من المصادر المفتوحة أن المنازل قد أُحرقت في القرية.

ن.تل سلحب، محافظة حماة

في 7 آذار/مارس، قامت مجموعات من المسلحين بسلسلة من المداهمات في قرية تل سلحب ذات الأغلبية العلوية الواقعة في شمال غرب حماة. وخلال هذه المداهمات، تعرض الناس للإهانة والضرب والاعتقال، وأفادت التقارير بإعدام 11 شخصاً. كما تم نهب المنازل وإضرام النار فيها .

وقبل هذه الأحداث، كان للأمن العام وجود راسخ في البلدة، بما في ذلك عدة نقاط تفتيش على مداخلها الرئيسية، وكان الأمن العام قد قام بعملية تسوية منذ أوائل كانون الثاني/يناير. وفي 6 آذار/مارس، فرض الأمن العام حظر التجوال، حيث تم إبلاغ السكان عبر وسائل التواصل الاجتماعي بعدم التنقل من الساعة السادسة مساءً وحتى السادسة صباحًا.

المداهمات والتعذيب والنهب

لقد بدأت مداهمات 7 آذار/مارس فجراً واستمرت حتى حوالي الساعة السادسة مساءً، حيث أفاد أحد الشهود أنه شاهد حوالي 100 مركبة تحمل رجالاً يطلقون النار من أسلحة خفيفة. ووصف اثنان من شهود العيان كيف تمت مداهمة منازلهم من قبل ثلاث مجموعات مختلفة على الأقل، وتصرف كل منها بعنف، وضربوا المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، واختطفوا بعض الرجال.

وفي إحدى الحالات، جاءت مجموعة من حوالي 15 رجلاً مسلحًا إلى منزل أحد القرويين في الصباح. ودخل خمسة منهم إلى المنزل قائلين إنهم يبحثون عن أسلحة، ثم طلبوا من الرجال وثائق هويتهم. وقاموا بضرب النساء والأطفال، بينما طُلب من الرجال، بمن فيهم رجل في التسعين من عمره، الانبطاح أمام المنزل. ثم ضُرب الرجال بعنف، بما في ذلك بالبنادق.

وداهم ثلاثة رجال منزلاً آخر ونهبوا ما وجدوه من أشياء ثمينة، بما في ذلك الأجهزة المنزلية، ودمروا ما تركوه وراءهم. ووضع أحدهم مسدسًا على رأس رجل مدني وطلب من امرأة أن تتلو الشهادتين، في إشارة إلى أنهم كانوا على وشك قتله. وتم إطلاق سراح الرجل في نهاية المطاف بعد أن استشار المسلحون "شيخهم" الذي كان يرتدي ملابس مدنية حول ما إذا كان ينبغي عليهم إعدامه.

عمليات القتل

أفاد العديد من الشهود عن مقتل مدنيين في 7 آذار/مارس. وقد قام أحد الناجين بجمع جثث خمسة رجال حوالي الساعة التاسعة مساءً وسط برك كبيرة من الدماء في الشوارع، كما تعرّف على أحد أقاربه، الذي قيل إنه مجند سابق في الجيش العربي السوري، وهو مصاب بطلق ناري في مقطع فيديو تم تداوله على الإنترنت. ووفقًا لأرملة قريبه، فإن زوجها قد اقتيد من منزله خلال مداهمة في حوالي الساعة التاسعة صباحًا.

وشاهد رجل تم اعتقاله خلال مداهمة منزله أربع جثث على الأقل في الشارع في ذلك اليوم وشاهد عملية إعدام شاب أصيب برصاصة في رأسه من الخلف. وذكر الشاهد أن السكان استمروا في العثور على جثث أشخاص أُعدموا في أنحاء البلدة بعد أسبوعين من الهجوم، بما في ذلك جثة رجل ذُبحت رقبته على الطريق المؤدي إلى قرية الصقلية.

وأفاد أحد الشهود أن أحد أفراد الجيش العربي السوري السابق الذي شارك في تسوية مع الأمن العام قد تعرض لإطلاق النار في منزله فور دخول المسلحين إليه. وفي المساء، رأى الشاهد أفراد الأمن العام يجمعون خمس جثث، من بينهم مدنيان تعرف عليهما بالاسم. ويقول إنهم حملوا الجثث في سيارة "*كما لو كانوا حيوانات نافقة*".

المعاملة في عهدة الدولة

اقتيد رجل تم اعتقاله أثناء مداهمة أحد المنازل مع مجموعة من المعتقلين إلى فرع الأمن العام في تل سلحب، حيث تم احتجازه في أحد المعتقلات الحكومية السابقة. وتم وضعه مع مجموعة من الرجال المحتجزين الآخرين أمام المبنى لمدة 40 دقيقة تقريبًا حيث تعرضوا للضرب ونُعتوا بالخنازير والكلاب، وأُجبر الرجال على النباح، وقول "*أحمد الشرع زعيمنا*".

ووصف الناجي المعتقل بأنه كان عبارة عن غرفة تحت الأرض تتسع لحوالي 40 شخصاً، لكنه قدّر عدد المحتجزين فيه بالمئات، بمن فيهم شيوخ وطفل واحد على الأقل. وكان جميع المحتجزين يحملون آثار العنف، وكان العديد منهم مغطى بالدماء، وكانت الرائحة لا تطاق، وبالكاد يستطيع الناس التحرك في الزنزانة. وكان المعتقلون يتلقون الطعام مرة واحدة في اليوم والقليل من الماء. وقد تعرض المعتقلون للتهديد بالقتل من قبل سجانيهم الذين سمحوا لمجموعة من المدنيين من حماة بالدخول إلى السجن لضرب المعتقلين. وأُطلق سراح الرجل بعد أربعة أيام دون أن يتم التحقيق معه.

وأبلغ سكان في تل سلحب اللجنة أن مئات المدنيين احتجزوا في 7 آذار/مارس؛ وأُطلق سراح العديد منهم فيما بعد لكن العشرات ما زالوا مفقودين بعد أسابيع من الهجوم.

النهب

خلال المداهمات، قام رجال مسلحون بسرقة ممتلكات الناس، بما في ذلك الهواتف المحمولة والنقود والذهب. وأُجبر بعض السكان على تسليم مفاتيح سياراتهم .وأُجبرت امرأة على إحضار النقود والهواتف والذهب المخبأة في منزلهم تحت التهديد بإعدام زوجها. كما تم نهب المحلات التجارية في الشارع الرئيسي، بما في ذلك محلات السوبر ماركت والمتاجر الإلكترونية. وأفادت التقارير أن صاحب أحد المحال التجارية الذي هرع في الصباح لتأمين متجره قد احتجزه رجال مسلحون كانوا يقودون سياراتهم ضمن قافلة سيارات تابعة للأمن العام.

ما بعد الأحداث

وصف أحد السكان مناخ الخوف السائد بين سكان تل سلحب بعد هجمات 7 آذار/مارس، حيث تخلو الشوارع من المارة عند حلول الظلام. وبعد أيام قليلة من الهجمات، قررت مجموعة من الرجال الاختباء في منطقة نائية في الجبال لعدة أيام عندما سمعوا أن الأمن العام يستعد للقيام بعمليات تمشيط في البلدة. وقد وجدوا رجالاً من قرى أخرى يختبئون أيضاً في الجبال، وكان وصلوا إلى المكان بعد السير لأكثر من يوم، لأنهم لم يشعروا بالحماية ولم يكن لديهم أسلحة للدفاع عن أنفسهم من المهاجمين المحتملين.

س.الرصافة، محافظة حماة

في مساء يوم 6 آذار/مارس، فرض الأمن العام حظر التجول في منطقة مصياف، بما في ذلك قرية الرصافة، وهي قرية ذات أغلبية علوية، في أعقاب الاشتباكات التي تم الإبلاغ عنها في المنطقة. وكان أفراد الأمن العام قد أقاموا ثلاث نقاط تفتيش في الرصافة ومحيطها.

وأبلغ شهود عيان اللجنة أنه في وقت الهجوم كان معظم السكان الرجال قد ذهبوا إلى "تسوية" فردية بينما غادر القرية من رفضوا ذلك. ولم يتم الإبلاغ عن وقوع اشتباكات عسكرية في محيط القرية قبل حظر التجول.

ومع ذلك، ففي الغارات التي تلت في الفترة من 7 إلى 9 آذار/مارس، تم الإبلاغ عن مقتل ما لا يقل عن 65 مدنياً بينهم نساء وأطفال. وقد تحققت اللجنة من 24 حالة قتل. كما تم توثيق عمليات نهب وتدمير للممتلكات على نطاق واسع.

مداهمات، وخطف

في حوالي الساعة السابعة صباحًا من يوم 7 آذار/مارس، دخلت قافلة تضم أكثر من 100 مركبة إلى الرصافة. وكانت بعض المركبات مزودة بأسلحة ثقيلة مثبتة عليها وأضواؤها مضاءة

وتطلق أبواقها. وسمع السكان إطلاق نار واضطرابات مع هتافات تدعو إلى الجهاد، حيث بدأت مجموعات من المسلحين في القيام بدوريات في الشوارع.

وبعد فترة وجيزة، بدأ المسلحون في مداهمة المنازل في القرية. ووصف شهود العيان كيف دخل رجال ملثمون مسلحون بالبنادق والسكاكين والسيوف إلى منازل العائلات وبدأوا على الفور بضرب وإهانة من بداخلها. وقاموا بجمع النساء والأطفال ورجل مسن في غرفة واحدة، وهددوا بقتل أفراد العائلة بينما كانوا ينهبون جميع الأشياء الثمينة. وفي إحدى الحالات، تم جرّ ثلاثة رجال إلى الشوارع، بينما أُجبر أحدهم على الأقل على النباح كالكلاب. وتم إعدام الرجال الثلاثة بعد ذلك بوقت قصير.

وفي حالة أخرى، قامت مجموعة من خمسة رجال مسلحين بإجبار الموجودين في المنزل على تسليم ما بحوزتهم من أموال وذهب وهواتف محمولة، قبل أن يأمروا جميع من في الداخل من رجال ونساء وأطفال بالخروج من المنزل. وبمجرد خروجهم إلى الشارع، تجادل المسلحون فيما بينهم حول مصير الضحايا، قبل أن يأمروا النساء والأطفال بالعودة إلى المنزل. وأُجبر جميع الذكور، بما في ذلك مراهق صغير، على ركوب شاحنة صغيرة واقتيدوا بعيداً. وأخبر أحد المختطفين الذي هرب القرويين فيما بعد أن الرجال المسلحين أعدموا المختطفين على مشارف القرية.

عمليات القتل

ذكر اثنان من السكان الذين تمت مداهمة منازلهم في صباح يوم 7 آذار/مارس أن رجالاً مسلحين أخبروهم بأن لديهم "أوامر بقتل الجميع، بمن فيهم الأطفال، لأنهم لا يستحقون الحياة". وشاهد أحد الشهود رجلين أُعدما بالقرب من منزلهما مباشرة بعد اختطافهما من منزل العائلة أثناء مداهمة منزلهم مساء يوم 7 آذار/مارس. وتم العثور لاحقاً على جثة رجل آخر كان محتجزاً معهما في جزء آخر من القرية. ورأى شاهد عيان آخر خمسة رجال يتم جرّهم من أحد المنازل إلى الشارع من قبل المهاجمين الذين قتلوا أربعة منهم على الفور. ورأى شاهد عيان ثالث رجلين تم احتجازهما أثناء المداهمة وقد تعرضا للضرب والسحل من قبل المسلحين، ثم أطلقوا النار عليهما من مسافة قريبة.

ووصف عدة شهود عيان كيف انتشلوا العديد من جثث الرجال والنساء والأطفال، بما في ذلك بعض الجثث التي بدت عليها آثار تشويه في أعقاب الهجوم. ووصفت إحدى الشهود كيف تم العثور على جثث العديد من أقاربها، بما في ذلك أطفال تتراوح أعمارهم بين ثلاث وعشر سنوات، في 9 آذار/مارس في المساء في غرفة معيشتهم. وكانوا قد فقدوا الاتصال بأقاربهم في 7 آذار/مارس في الصباح، مباشرة بعد مداهمة منزلهم. وكانت جثة إحدى قريباتهم ملقاة على

الأرض إلى جانب أطفالها الثلاثة، وكانت لا تزال ممسكة بيد طفل. وقد تم إعدامهم جميعًا بطلقات نارية في الرأس من مسافة قريبة.

تشويه ودفن الجثث

أفادت التقارير أنه تم تدنيس الجثث عبر التمثيل بها، بما في ذلك جثة رجل قُتل بعد احتجازه في مداهمة وتعذيبه. وفي مقطع فيديو صادقت عليه اللجنة، أفاد والد الرجل أنه تلقى مكالمة من هاتف ابنه المحمول، أخبره خلالها أحد الخاطفين أنه سيقتل ابنه وينتزع قلبه. وعثر الأب لاحقًا على جثة ابنه مشوهة، وقد انتزع قلبه وشق صدره.

وأبلغت مصادر محلية اللجنة أنهم كانوا يجمعون جثث الضحايا عندما يشعرون بالأمان لمغادرة منازلهم، وأنهم اضطروا لدفنهم بوسائلهم الخاصة. وفي 9 آذار/مارس، ذهب أحد الأقارب المسنين لجمع جثتين متروكتين في الشوارع، ودفن الجثتين بالقرب من منزلهما. وفي اليوم نفسه، رأى رجالاً مسلحين يصلون بشاحنة صغيرة واحدة ينقلون حوالي 20 جثة من الشوارع إلى مكان مجهول.

ووصف أحد السكان الذين فقدوا العديد من أفراد عائلاتهم في المذبحة كيف اضطروا هم أيضاً إلى دفن أحبائهم بأنفسهم في حقل قريب من منزل العائلة. واضطر رجل مسن آخر إلى حمل جثث ثلاثة من أبنائه باستخدام عربة يدوية بمساعدة النساء "لأنه لم يتبق رجال للمساعدة".

النهب

وصف جميع الشهود كيف تم نهب القرية بالكامل من قبل المهاجمين، وذكروا أن أفراد المجتمع المحلي فقدوا كل ما يملكونه من ذهب وبطاريات سيارات واسطوانات غاز وهواتف محمولة وغيرها من الممتلكات. وذكر أحد شهود العيان أن عمليات النهب تمت من قبل الجماعات المسلحة التي نفذت الهجمات وكذلك من قبل أفراد من المجتمع البدوي، الذين تعرف عليهم شاهد العيان من خلال لهجتهم وثيابهم. وقد تم حرق بعض المنازل والمحلات التجارية بعد نهبها. وذكر أحد الشهود أن مجموعات من المسلحين الملثمين الذين يرتدون ملابس سوداء واصلت تهديد السكان حتى 10 آذار/مارس، وطلبوا المال والذهب والهواتف المحمولة.

الجناة المزعومون

ذكر شهود العيان أن المهاجمين كانوا يتألفون من سوريين بلهجات إدلب وحماة وحلب، بالإضافة إلى أجانب، بعضهم يرتدي زيًا عسكريًا أسود عرفوا أنه من الأمن العام، وآخرون بلباس مدني وبعضهم يضعون عصائب على رؤوسهم مكتوب عليها "لا إله إلا الله". وتكهن أحد السكان أن بعضهم جاء من القاعدة العسكرية القريبة المعروفة باسم "مركز البحوث".

شكوى إلى الشرطة

تفيد التقارير أن العديد من السكان ذهبوا للإبلاغ عن عمليات القتل وغيرها من الانتهاكات إلى الشرطة، وكانوا ينوون أيضًا الحصول على الوثائق اللازمة لتسجيل الوفيات في السجل المدني. وبعد حوالي 10 أيام من عمليات القتل، تمكن أحد السكان أخيرًا من مقابلة ضابط شرطة بعد عدة محاولات فاشلة. وأصر ضابط الشرطة في البداية على أن الضحايا قُتلوا على يد الفلول لكن الرجل أكد أن القتلة دخلوا الرصافة أثناء تواجد الأمن العام في البلدة ومحيطها. وذكر تقرير الشرطة في النهاية أن عملية القتل ارتكبها مسلحون مجهولون. وبعد مرور حوالي ستة أسابيع على الأحداث، لم ترد إلى الشخص الذي تمت مقابلته أية معلومات بشأن أي إجراء قامت به قوات الأمن للتحقيق في عملية القتل.

ع.اعتقالات متزامنة في حي القدم بمدينة دمشق، محافظة دمشق

تقريبًا في نفس الوقت الذي وقعت فيه الحوادث المذكورة أعلاه في المناطق الساحلية، جرت عملية تمشيط أخرى في حي القدم بدمشق، الذي يقطنه بالأساس السنة والعلوية والمسيحية والدروز، بحثًا عن أفراد سابقين في الجيش العربي السوري وأفراد يُزعم أن لهم صلات بالحكومة السابقة. وداهمت قوات الأمن منازل عائلات علوية حوالي الساعة الرابعة فجر يوم 7 آذار/مارس. ووفقًا لشهود عيان، اعتُقل ما لا يقل عن 23 رجلاً علويًا أعزل، من بينهم منشق عن الجيش العربي السوري وطبيب ومعلم متقاعد، في عمليات تفتيش مختلفة، وتعرض بعضهم للضرب. وفي إحدى الحالات، داهم مسلحون يرتدون زيًا أسود وأقنعة، ويتحدثون بلهجة دمشقية، ويبدو أنهم من الأمن العام، منزل عائلة علوية بعنف بحثًا عن أسلحة. وأيقظوا رجلًا واقتادوه، بحسب التقارير، للاستجواب. وعندما توسل إليهم أقاربه ألا يأخذوه، قيل لهم: "اصمتوا وإلا سنعيده إليكم في نعش". ورغم محاولات ثلاث عائلات متكررة لطلب معلومات من الأمن العام والسلطات المحلية بشأن مكان وجود أقاربهم، بما في ذلك في مخفر شرطة القدم، نفى الأمن العام علمه بالعملية وبأي اعتقالات. ولا يزال مكان الرجال مجهولاً حتى كتابة هذا التقرير. ولا تزال تحقيقات اللجنة في هذه الحادثة جارية.

ف.مزاعم اختطاف نساء من حماة وطرطوس، محافظة اللاذقية

تهديدات باختطاف النساء واستخدام لغة مهينة أثناء أعمال العنف في المناطق الساحلية

وثّقت اللجنة استخدام لغة مهينة ضد النساء وتهديدات بالاختطاف والزواج القسري من قِبل أعضاء الفصائل المسلحة، في الأيام التي سبقت أحداث آذار/مارس وخلالها. وخلال الأحداث، أشار بعض الرجال المسلحين إلى النساء العلويات بأنهن "عبيد" و"غنائم حرب"، أو أُمرن

"بالذهاب إلى إدلب للاستعداد للجهاد"، لا سيما في أعقاب الحوادث التي أُعدم فيها العديد من أفراد الأسرة الذكور.

وفي إحدى الحالات، سُمع رجال مسلحون في تل سلحب يهتفون "اسمعوا أيها العلويون، سنقتل أطفالكم ونغتصب نساءكم، سنقتل أطفالكم". وفي أمثلة أخرى من 7 آذار/مارس، هُددت نساء في الرصافة والصنوبر بالعنف الجنسي و"أخذهن كسبايا" (أسرى حرب) بعد أن أعدم مسلحون أقاربهن الذكور. وبالمثل، في قرية القبو العوامية بمحافظة اللاذقية، قال مسلح لشاهد عيان: "يا خنازير علويين، سنقضي عليكم. أنتم كفار. يجب قتل رجالكم بالسيف، واستخدام نسائكم للتسلية."

وفي إحدى الحالات المثيرة للقلق بشكل خاص، تعرضت امرأة للاغتصاب المتكرر من قبل مسلحين من فصيل مجهول الهوية بعد أن فتشوا منزلها بحثًا عن أسلحة. وبالإضافة إلى العنف الجنسي، تعرضت الضحية للضرب المبرح، وتعرضت لإهانات دينية، ووُصفت بأنها "*غنيمة حرب*". واستمر الاعتداء لعدة أيام، ناقش خلالها الجناة "*خططًا لإعدادها*" للانتقال إلى محافظة أخرى، حيث نُقلت نساء أخريات حسب قولهم. وتمكنت من الهروب من محنتها بالفرار من بلدتها العلوية مع سكان آخرين عقب الهجمات التي وقعت في 7 آذار/مارس.

عمليات الخطف التي حققت فيها اللجنة

تشير روايات الضحايا والمعلومات الموثوقة التي تم الحصول عليها إلى أنه في الأسابيع التي سبقت أحداث آذار/مارس وتلتها، تم اختطاف ما لا يقل عن ست نساء علويات في عدة محافظات سورية من قبل أفراد مجهولين. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لا يزال مكان وجود اثنتين منهن على الأقل غير معروف، في حين أفيد بأنه تم الإفراج عن البقية. وتلقت اللجنة تقارير أخرى موثوقة عن اختطاف عشرات النساء العلويات الأخريات. ولا تزال تحقيقات اللجنة في هذه الحوادث جارية.

وتشير شهادات الضحايا إلى جانب لقطات الفيديو والصور التي حصلت عليها اللجنة إلى أن اثنتين على الأقل من النساء الست اختطفتا بغرض الزواج القسري. وقد تم احتجازهن في أماكن غير معلومة، وبدا أن الجناة المزعومين كانوا يتحكمون في تحركاتهن وبيئتهن المادية. وفي حالات أخرى، طُلب من العائلات دفع فدية لتأمين إطلاق سراحهن.

وفي إحدى الحالات التي حققت فيها اللجنة، في أوائل عام 2025، اختطف رجال ملثمون يرتدون ملابس سوداء ويرتدون عصائب رأس سوداء مكتوب عليها "لا إله إلا الله" امرأة من الشارع في إحدى المحافظات. واقتادوها إلى مبنى مدمر في منطقة نائية حيث تعرضت للاغتصاب الجماعي والضرب المبرح والإهانات التي تسيء إلى دينها. وبعد ذلك تم بيع الضحية

لرجل كبير في السن قام بتقييدها جسدياً واستخدم القوة والإكراه لمنعها من الهرب. ثم زُوِّجت قسرًا من هذا الرجل، ونُقلت إلى محافظة أخرى. وخلال فترة أسرها، مُنعت من مغادرة المنزل، وتعرضت للاغتصاب والضرب المتكرر. وكان سجانها يُطلق عليها شتائم مثل "*نصيرية*" و"*خنزيرة*" و"*عاهرة*".

استجابة السلطات المؤقتة والتهديدات ضد المدافعات عن حقوق المرأة

في الحالات التي حققت فيها اللجنة، باشرت السلطات المؤقتة تحقيقات في عمليات اختطاف النساء، بناءً على شكاوى قدمتها عائلاتهن.

ومع ذلك، أفاد بعض الضحايا والعائلات بمواجهة عراقيل في الحصول على مساعدة من جهات إنفاذ القانون المحلية للسعي لإطلاق سراح النساء المفقودات واستعادتهن. وروى شخص أجريت معه مقابلة أنه على الرغم من أن مسؤولي الشرطة أكدوا علمهم بهوية الجاني المزعوم وموقع ابنته المخطوفة، إلا أنه لم يُتخذ أي إجراء حتى الآن لاستعادتها. ولا علم للجنة بأي أفراد أُلقي القبض عليهم أو حوكموا حتى الآن فيما يتعلق بعمليات الاختطاف هذه.

كما واجه بعض أفراد العائلات التهديدات والترهيب بسبب مطالبتهم بالمساءلة. وعوملت إحدى العائلات التي أبلغت عن قريبها المفقود كمشتبه بهم، وتعرضوا للضرب أثناء الاستجواب وأُجبروا على الإدلاء ببيان عام. وفي حالة أخرى، هُددت قريبة امرأة مخطوفة وقيل لها إنه "*سيحدث [لهم]* شيء" بسبب الاستفسار المتكرر من السلطات المحلية عن تقدم التحقيق.

وواجه آخرون ممن نادوا ودعوا علناً إلى إجراء تحقيقات في التقارير المتزايدة عن اختطاف النساء العلويات حملات تشهير ومضايقة وترهيب، بما في ذلك ضد أفراد أسرهم، بسبب التحدث علناً. وتلقت إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان التي دعت علنًا إلى إجراء تحقيقات في عمليات الاختطاف المزعومة للنساء تهديدات بالقتل من أفراد مجهولين على وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة الخاصة. وفي نيسان/أبريل 2025، أغلق الأمن العام في إدلب مركز منظمتها التي تدافع عن حقوق المرأة ومناهضة الزواج القسري، متذرعاً بمخاوف حماية فيما يخص المدافعة بعد تعرضها لحملة التشهير التي بدأت ضدها على الإنترنت.

ثانيًا – حوادث محددة أثرت على المدنيين خلال عمليات التمشيط في حمص وحماة، كانون الثاني/يناير – آذار/مارس 2025

تلخّص الأقسام الفرعية الأربعة أدناه (أ–د) الأحداث التي وقعت في سياق عمليات التمشيط في أربعة مواقع مختلفة في محافظتي حمص وحماة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2025.

أ.قرية فاحل

بين حوالي الساعة التاسعة صباحاً والرابعة من مساء يوم 23 كانون الثاني/يناير، قام ما يقارب 200 عنصر من الأمن العام بعملية تمشيط في قرية فاحل. وقد أقام أفراد الأمن العام في البداية نقاط تفتيش عند مدخل القرية، وأطلقوا نيران أسلحتهم في الهواء، ثم قاموا بعمليات تفتيش استهدفت عدداً محدوداً من المنازل التي تعود ملكيتها لأشخاص سبق لهم أن أجروا "تسوية" مع الأمن العام.

الاعتقال التعسفي

تم اعتقال واحد وعشرين رجلاً في قرية فاحل خلال المداهمات التي جرت بين الساعة 9:30 صباحًا والساعة 11 صباحًا من يوم 23 كانون الثاني/يناير. وكان رجال مسلحون يقدمون أنفسهم باستمرار على أنهم من الأمن العام وأخبروا العائلات أن جميع الرجال المعتقلين سيؤخذون للاستجواب في مراكز الاحتجاز التي تديرها حكومة تصريف الأعمال، وأن من لم يرتكب أي مخالفات سيطلق سراحه لاحقاً.

وقد تم تجميع المحتجزين الـ 21 في الساحة الرئيسية للقرية، ثم نقلوا بعد ذلك إلى موقع آخر تطلب عبور عدة نقاط تفتيش يديرها عناصر الأمن العام. وخلال الرحلة، تم وضع الرجال المحتجزين في قرى أخرى في الجزء الخلفي من شاحنة صغيرة كانت تنقل المحتجزين في فاحل.

وفي اليوم نفسه في حوالي الساعة 11 صباحاً، تم احتجاز شخصيْن آخرين من سكان فاحل عند نقطة تفتيش بالقرب من فاحل، بعد أن عرف أفراد الأمن العام أنهما علويان عند نقطة التفتيش .

وفي مساء اليوم نفسه، نُقل سبعة رجال إلى سجن حمص المركزي حيث تم احتجازهم مع رجال آخرين اعتقلوا خلال مداهمات جرت في ريف حمص الغربي. وقد تعرضوا جميعاً للضرب المبرح وأطلق سراحهم في 28 كانون الثاني/يناير. ولم يتم تقديم المعتقلين إلى المحكمة أو توفير محامٍ لهم.

عمليات القتل

في مساء يوم 23 كانون الثاني/يناير، عثر سكان فاحل على جثث ضابط متقاعد من القوات المسلحة ومجند وفني في القوات الجوية، وجميعهم اعتقلوا في وقت سابق خلال المداهمات. وفي اليوم التالي، نظّم السكان عملية بحث عن آخرين فُقدوا منذ المداهمات. وفي حوالي الساعة الثانية بعد الظهر، تم العثور على 10 جثث إضافية في ضواحي القرية، وتم انتشال جثة رجل آخر في الأراضي المحيطة بالقرية، وجميعهم اعتقلوا في مداهمات 23 كانون الثاني/يناير. وفي اليوم نفسه، تم العثور على جثتي رجلين بالقرب من نقطة تفتيش الأمن العام حيث تم اعتقالهما، مما

يشير إلى أنهما أُعدما بإجراءات موجزة بعد فترة وجيزة من اعتقالهما .وظهرت على جميع الجثث باستثناء اثنتين منها جروح تتفق مع الطلقات النارية من مسافة قريبة، مع وجود آثار إصابات قاتلة في بعضها ناجمة عن سكاكين أو مطرقة أو ما شابه ذلك.

ووفقاً لمصادر من المجتمع المحلي، فقد تم جمع بعض الجثث من قبل الأمن العام بهدف تحديد سبب الوفاة ونقلها إلى مرافق طبية في حمص ومحيطها. لكن جثث معظم الضحايا لم يتم فحصها من قبل خبير في الطب الشرعي.

حالة الضحايا

كان جميع الأفراد الـ 14 الذين تم إعدامهم بعد اعتقالهم أثناء مداهمة المنازل من أفراد القوات المسلحة التابعة للحكومة السابقة، حيث كان 13 منهم من الضباط. إلا أن جميعهم كانوا وقت مقتلهم متقاعدين أو مفصولين أو يعملون في وظائف مدنية، وجميعهم شاركوا في عملية "التسوية" التي قادتها الدولة. وكان الرجلان اللذان قُتلا بالقرب من نقطة التفتيش من المدنيين. وكان جميع الضحايا الستة عشر من الطائفة العلوية.

النهب

تعرضت معظم المنازل التي تمت مداهمتها للنهب، بما في ذلك الأموال والذهب وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من الأشياء الثمينة. وأشار أحد المصادر إلى أن بعض الأغراض المنهوبة كانت تُعرض لاحقًا للبيع على قنوات التواصل الاجتماعي التي تديرها مجموعة مسلحة. كما سُرقت السيارات، بينما تعرضت الأغراض الشخصية، بما في ذلك القطع الأثرية الدينية والفنية والآلات الموسيقية للتخريب أثناء المداهمات.

المعاملة المذلة أو المهينة

يذكر جميع شهود العيان أن عناصر الأمن العام كانوا يهينون السكان على أساس انتمائهم الديني، ويصفونهم بـ"الخنازير" و"الحيوانات"، كما أجبر بعضهم على تقليد عواء الكلاب.

الجناة المزعومون

وصف جميع من تمت مقابلتهم المسلحين الذين نفذوا المداهمات بأنهم كانوا يرتدون ملابس عسكرية أو زياً عسكرياً أو زياً أسود اللون، أي ملابس مشابهة لتلك التي يستخدمها الأمن العام وقيادة العمليات العسكرية. وذكر شهود العيان أن المنفذين كانوا يتحدثون اللغة العربية بلهجة حمص المحلية، مما يشير إلى أن بعض المنفذين المزعومين ينحدرون من قرية الحولة القريبة أو من محيطها. وقد قامت إحدى المجموعات المشاركة في حملة المداهمة بتركيب مكبر صوت على سيارة لإذاعة أناشيد دينية أثناء التنقل في القرية. كما ادعى اثنان من شهود العيان أنهما

تعرفا على بعض المهاجمين على أنهم من سكان هذه المنطقة، وادعى أحد الشهود أنه خلال إحدى المداهمات قال أحد المسلحين الملثمين "نحن جيرانكم، ولهذا السبب نحن بحاجة إلى أن نكون ملثمين". وعلاوة على ذلك، وكما هو مفصل أعلاه، نُقل العديد من الرجال الذين تم اعتقالهم في العملية إلى سجن حمص المركزي الذي تديره الدولة، وهي رحلة تطلبت عبور نقاط تفتيش الأمن العام.

وفي 27 كانون الثاني/يناير، اجتمع ممثلان عن محافظة حمص المؤقتة مع قادة المجتمع المحلي في فاحل، وذكروا أن الانتهاكات ارتكبت من قبل "عصابات إجرامية" دخلت القرية بعد انتهاء عملية التمشيط. إلا أن أحد المسؤولين اعترف علنًا في وقت لاحق بأن مرتكبي الانتهاكات كانوا جزءًا من قواتهم.

وتشير الإفادات والأدلة الداعمة التي حصلت عليها اللجنة إلى أن نفس الرجال الذين قاموا بعمليات المداهمة والاعتقال هم من ارتكبوا عمليات الإعدام. ويشير إطلاق سراح بعض المعتقلين من سجن حمص المركزي إلى أن من اعتقلوهم كانوا تابعين لقوات أمن الدولة.

ب.الانتهاكات المزعوم ارتكابها في مريمين

تقع قرية مريمين على بعد حوالي 5 كم من قرية فاحل، ويتألف سكانها بشكل رئيسي من أبناء الطائفتين العلوية والمرشدين. وفي وقت مبكر من بعد ظهر يوم 23 كانون الثاني/يناير، انتشر العشرات من عناصر الأمن العام في مناطق مختلفة من القرية. وأطلق المسلحون النار في الهواء، مما أجبر السكان على البقاء في منازلهم. وأشار شهود عيان إلى أن أربع مجموعات مختلفة على الأقل من المسلحين شاركوا في المداهمات التي استهدفت المناطق السكنية في مريميين، وأنهم تصرفوا بطريقة منسقة على ما يبدو أثناء انتشارهم في مختلف الأحياء.

النهب

لقد تم نهب حوالي 70 منزلاً، بما في ذلك الذهب والأشياء الثمينة الأخرى والأموال وخزانات النفط، تحت التهديد بالعنف، بما في ذلك التهديد بقتل أفراد الأسرة من الإناث.

الاعتقال التعسفي والتعذيب

وخلال الحملة، اعتقل عناصر الأمن العام ما لا يقل عن 13 رجلاً بالغاً. وكان من بين المحتجزين أعضاء سابقون في قوات الأمن التابعة للحكومة السابقة، بالإضافة إلى مدنيين. ووفقًا للعديد من الشهود، فإن جميع أفراد قوات الأمن السابقة الذين تم احتجازهم كانوا قد شاركوا في "التسوية" التي قادتها الدولة .

وقد تم تجميع الرجال الذين تم احتجازهم بالقرب من الساحة الرئيسية للبلدة، حيث تعرضوا لأشكال مختلفة من العنف الجسدي، مثل الجلد والصفع والضرب بأعقاب البنادق والقضبان المعدنية والمطارق.

عمليات القتل

في وقت لاحق عُثر في ضواحي قرية مريمين على جثة شخص اعتُقل خلال مداهمات منزلية في 23 كانون الثاني/يناير في مريمين، وهو فني يُزعم أنه كان يعمل في تركيب أجهزة المراقبة بالفيديو في سجن صيدنايا العسكري. وتم انتشال جثة شخص آخر، يُزعم أنه ضابط سابق في مديرية الأمن العسكري، من مستشفى في حمص. وأفادت التقارير أن جثته كانت عليها آثار ضرب، مما يشير إلى أنه قُتل بسبب الضرب والتعذيب.

المعاملة المذلة أو المهينة

كان الضرب مصحوبًا بألفاظ مهينة ذات إيحاءات طائفية. وذكر الناجون أنهم تعرضوا مرارًا وتكرارًا لنعوت "النصيريين" و"الخنازير" و"الحيوانات" من قبل أفراد الأمن العام. كما تعرض العديد منهم للضرب على مناطقهم التناسلية بما في ذلك الأرداف، مما أدى إلى إصابات بالغة.

وقام رجال مسلحون بإنزال الرموز الدينية لطائفة المرشدية، بما في ذلك تلك التي توضع عادةً بالقرب من عتبة الباب، وفي بعض الحالات طلبوا من الشباب الدوس على هذه الرموز الدينية، وأجبروهم على تدنيس الرموز الدينية تحت تهديد السلاح. ومن رفضوا القيام بذلك تعرضوا للضرب المبرح. وأُجبر بعض السكان على الاستلقاء نصف عراة على الأرض أثناء تعرضهم للجلد والضرب.

وتم الإفراج عن معظم الرجال الذين اعتقلوا خلال مداهمات مريمين في نفس اليوم. وقد تم الإفراج عن أحدهم من سجن حمص المركزي في 28 كانون الثاني/يناير، بعد أن تم نقله من مركز احتجاز غير رسمي في وقت سابق، حيث تم احتجازه مع معتقلين آخرين كانون اعتقلوا خلال حملة التمشيط على ريف حمص الغربي، بما في ذلك فاحل.

استجابة سلطات تصريف الأعمال

في 24 كانون الثاني/يناير، أصدرت الوكالة العربية السورية للأنباء – سانا تقريراً أدانت فيه الانتهاكات في مريمين وذكرت أن "قوات الأمن قامت بحملة تمشيط دقيقة غرب حمص استهدفت عناصر خارجة عن القانون". وأدان البيان على وجه التحديد الانتهاكات التي تمس "المعتقدات الدينية". وذكرت السلطات أن "مجموعة إجرامية" انتحلت صفة رجال الأمن لارتكاب تجاوزات ضد الأهالي، وأنه تم اعتقال العديد من المشتبه بهم وإحالتهم إلى القضاء

لمحاكمتهم "وفقاً للقانون". وأضاف البيان " نؤكد التزامنا بإعادة الحقوق إلى أصحابها وتعويض جميع المتضررين عن الخسائر التي لحقت بهم جراء هذه التجاوزات، وسيتم تشكيل لجنة مختصة لمتابعة تقييم الأضرار والتعويض وفق آليات شفافة تضمن حقوق الأهالي كاملة، بالتنسيق مع الجهات المختصة".

وفي حين أفادت التقارير أن السلطات ألقت القبض على ثلاثة رجال على الأقل عقب المداهمة وأعيدت بعض السيارات المسروقة إلى السكان، إلا أنه حتى وقت إجراء المقابلة لم يتم إعادة ثلاث سيارات أخرى إلى أصحابها بعد، ولا الكمية الهائلة من الأغراض الثمينة التي سرقت.

وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تُعرف حتى الآن نتائج اللجنة المتخصصة التي قالت سلطات تصريف الأعمال إنها ستنشئها للنظر في الأضرار والحرمان من الممتلكات، أو الخطوات المتخذة لمحاسبة الجناة.

الجناة المزعومون

وكما حدث في فاحل، وصف شهود عيان في مريمين المهاجمين بأنهم عناصر من الأمن العام، يرتدون ملابس سوداء وعسكرية، وبعضهم يتحدث باللهجة الحمصية السورية، مما يشير إلى أن بعضهم ربما جاء من منطقة الحولة القريبة، بينما كان البعض الآخر من المقاتلين الأجانب. وقد أشار البيان الصادر عن وكالة سانا ونقل معتقل واحد على الأقل إلى سجن حمص المركزي إلى أن العملية نفذها عناصر من الدولة.

وأشارت مصادر محلية إلى أن بعض المهاجمين كان دافعهم الانتقام لانتهاكات سابقة، بما في ذلك ما يتعلق بالمجازر التي ارتكبتها قوات الأمن الموالية للحكومة السابقة خلال المراحل الأولى من النزاع.

ج.الهجمات على العنز، 27 كانون الثاني/يناير

قرية العنز هي قرية صغيرة تقع في محافظة حماة الشرقية على مشارف مدينة السلمية، وتضم سكانًا من السنة والعلويين. وقد تم تهديد بعض السكان الذين غادروا القرية بعد 8 كانون الأول/ديسمبر وعادوا إليها في كانون الثاني/يناير ووجدوا منازلهم وأراضيهم ومعداتهم الزراعية منهوبة، وفي بعض الحالات تم احتلال منازلهم. وكانت نقطة تفتيش تابعة للأمن العام قد أقيمت في محيط القرية قبل 27 كانون الثاني/يناير، عندما قُتل خمسة رجال وأصيب خمسة آخرون في غارة ليلية قام بها رجال عرّفوا عن أنفسهم بأنهم من الأمن العام.

وفي الساعة الرابعة صباحاً، دخلت أربع سيارات إلى القرية وداهم عدد من الرجال الملثمين الذين عرّفوا عن أنفسهم بأنهم من الأمن العام منزل عائلتين علويتين على الأقل بحثاً عن أسلحة. وقام

الملثمون بجمع النساء والأطفال في غرفة واحدة وأجبروهم على تسليم جميع الأشياء الثمينة تحت تهديد السلاح. كما قام المسلحون بسرقة مفاتيح شاحنة وضعوا فيها 40 رأساً من الغنم تعود ملكيتها لإحدى العائلتين اللتين تمت مداهمة منزلهما.

وتم سحب ما لا يقل عن 10 رجال إلى الخارج تحت تهديد السلاح واصطفوا في ساحة عند مدخل القرية، وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم. وفتح المسلحون النار عليهم فقتلوا خمسة رجال، من بينهم صبي وشخص كبير في السن، وأصابوا خمسة آخرين. وتم تنفيذ الهجوم في حوالي 30 دقيقة.

وعندما استجوب أفراد الأمن العام بعض سكان العنز حول ملابسات عملية القتل، ألقى أفراد الأمن اللوم على "فلول النظام" في عملية القتل. ولم يتم تقديم أي معلومات إضافية عن التحقيق إلى المجتمع المحلي بعد شهرين من الهجوم. ووفقًا لمصدر محلي، فقد تم تشييع جنازات الضحايا في بلدة تل سلحب (على بعد حوالي 50 كيلومترًا من العنز) لأن العائلات لم تشعر بالأمان في إقامة المراسم في قريتهم.

الجناة المزعومون

وتفيد التقارير أنه كان من بين المسلحين المتواجدين مسلحون ملثمون يرتدون ملابس سوداء مكتوب عليها "الأمن العام"، وأن بعض المهاجمين كانوا يتحدثون باللغة العربية باللهجة الحموية.

د. هجمات أدت إلى تهجير المدنيين من أرزة

أرزة هي قرية تقع في ناحية حماة، شمال غرب مدينة حماة، تقطنها أغلبية علوية ساحقة، وتحيط بها قرى مأهولة بالسنة. وبعد استيلاء التحالف الذي تقوده هيئة تحرير الشام على حلب في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، غادر عدد من سكان أرزة خوفًا من الانتقام. ورغم أن بعضهم عادوا في أواخر كانون الأول/ديسمبر بعد أن شعروا أنهم لن يكونوا مستهدفين من قبل السلطات الجديدة، إلا أن شهود عيان أفادوا بتعرضهم لخطاب كراهية وتهديدات متزايدة ذات إيحاءات طائفية من القرى المجاورة، بما في ذلك في المساجد أثناء صلاة الجمعة.

ويبدو أن خطاب الكراهية وما يتصل به من عنف ضد السكان العلويين في أرزة كان مرتبطاً على ما يبدو بتصور أن البعض كان يدعم حملات الاضطهاد التي كانت تقوم بها الحكومة السابقة ضد سكان القرى المجاورة ذات الأغلبية السنية، مثل بلدة خطاب، بما في ذلك الاعتداءات على المدنيين والاعتقال التعسفي وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز، فضلاً عن انتهاكات حقوق السكن والأراضي والممتلكات.

وأجرى مكتب الأمن العام في مصياف عملية "تسوية" لسكان أرزة بقيادة الدولة ابتداءً من كانون الأول/ديسمبر 2024. وخلال هذه الفترة، أقام الأمن العام حاجزًا على مدخل أرزة، يديره ما بين 20 إلى 25 عنصرًا، من بينهم بعض المجندين من القرى المجاورة. ووُضعت نقطة التفتيش تحت سلطة أحد سكان بلدة خطاب الذي نزح إلى إدلب أثناء النزاع وعاد إلى مسقط رأسه بعد كانون الأول/ديسمبر 2024. وتم الإبلاغ عن إهانات طائفية ضد السكان عند نقطة التفتيش هذه.

وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، تم الإبلاغ عن سلسلة من الهجمات، بما في ذلك بشكل خاص عملية تمشيط في 31 كانون الثاني/يناير شملت مدنيين ومسلحين من بلدة خطاب المجاورة، وهجوم وقع في يوم ما يسمى "مسيرة النصر" المحلية – التي ضمت أيضاً مسلحين ومدنيين في 7 آذار/مارس. وقُتل ما لا يقل عن 29 شخصاً من سكان أرزة خلال هذه الأحداث. وفي أعقاب هجوم 31 كانون الثاني/يناير، أفادت التقارير أن عدة عائلات من خطاب والشيحة وحلفايا وإدلب انتقلت إلى منازل سكان أرزة الذين غادروا القرية. وعلاوة على ذلك، زُعم أن بعض سكان أرزة قد طُردوا قسراً من منازلهم. وقد طلب سكان القرية الحماية من الأمن العام في عدة مناسبات وتم إبلاغهم من قبل مسؤول أمني في بلدة خطاب من الحكومة المؤقتة بأن تحقيقاً يجري لتحديد هوية مرتكبي جريمة قتل 8 مدنيين نتيجة المداهمة التي وقعت في 31 كانون الثاني/يناير، ولكن لم تكن هناك أي متابعة. وفي أعقاب هجوم 7 آذار/مارس، الذي قُتل فيه 21 مدنياً، غادر جميع سكان أرزة العلويين القرية. وفي نيسان/أبريل، نشر مقاتل سابق من جماعة مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام على حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي أن اسم قرية أرزة قد تغير إلى "*خطاب الجديدة*".

الجناة المزعومون

كان من بين المسلحين الذين نفذوا عمليات المداهمة والقتل في 31 كانون الثاني/يناير عناصر يرتدون الزي الأسود الخاص بالأمن العام، وكان بعضهم يتحدث بلهجة حماة. وورد أن العديد من الأفراد الذين أفادت التقارير بتورطهم في أعمال العنف والقتل واحتلال الممتلكات خلال هجمات 7 آذار/مارس وفي أعقابها قد تم تحديدهم بالاسم من قبل السكان الذين قيل إنهم قاموا بتبادل المعلومات مع قوات الأمن التابعة للسلطات المؤقتة قبل وقوع الحادث. وأفادت التقارير أن احتلال الممتلكات تم من قبل عناصر من هيئة تحرير الشام وأحرار الشام، حيث تم طلاء بعض المنازل على اعتبار أنها "مخصصة لهيئة تحرير الشام" و "مخصصة لأحرار الشام". وأفادت التقارير أن عمليات النهب تمت من قبل مجموعة متنوعة من الأطراف، بما في ذلك

المدنيين. ولم يتخذ أفراد الأمن العام الموجودون في القرية التدابير اللازمة لحماية الممتلكات الخاصة.

المرفق الثالث: القانون الواجب التطبيق

أولاً – القانون الواجب التطبيق

في أعقاب انهيار حكومة الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، واستبدالها بحكومة مؤقتة، ثم بحكومة انتقالية، أُدرجت تغييرات جوهرية في الإطار القانوني المحلي في الجمهورية العربية السورية. وفي الوقت نفسه، لا تزال الالتزامات القانونية الدولية للجمهورية العربية السورية قائمة فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي. إلا أن التغيرات السريعة على أرض الواقع، إلى جانب إعادة ترتيب الجهات الفاعلة فيما يخص سلطات الحكومة المؤقتة، تتطلب إعادة النظر في بعض الحالات من حيث الإطار القانوني المنظِّم، وهي أمور لا تُعد جميعها ذات صلة بهذا التقرير.

ثانيًا – الإطار القانوني الوطني

لم تُحدد معالم القانون المحلي بدقة حتى وقت صياغة هذا التقرير، وذلك بعد صدور إعلان دستوري حل محل دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012 في 12 آذار/مارس 2025. وينص الإعلان الدستوري، الذي أصدره الرئيس المؤقت ونُشر في الجريدة الرسمية، في المادة 48 على ما يلي: "تمهد الدولة الأرضية المناسبة لتحقيق العدالة الانتقالية من خلال... إلغاء جميع القوانين الاستثنائية التي ألحقت ضررًا بالشعب السوري وتتعارض مع حقوق الإنسان". ويشير هذا النص إلى اتخاذ الحكومة المؤقتة إجراءات لاحقة مطلوبة، حيث توضح المادة 51 أنه "يستمر العمل بالقوانين النافذة ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها". ومع ذلك، لم تُنشَأ بعد الهيئات والمؤسسات الفرعية المختلفة المكلفة بمراجعة وتفسير التشريعات المحلية بموجب تلك الوثيقة، مما يجعل جميع التشريعات التي لم تُلغَ صراحةً بموجب مرسوم منفصل سارية المفعول.

ولا يزال التفسير والتطبيق الموضوعيان لبعض القواعد، ولا سيما النص الوارد في المادة 3 على أن الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع، إلى جانب نص المادة 12 الذي بموجبه " تُعد جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجمهورية العربية السورية جزءًا لا يتجزأ من هذا الإعلان الدستوري"، بحاجة إلى توضيح من خلال التشريعات اللاحقة والفقه المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأحداث التي يغطيها هذا التقرير سبقت اعتماد الإعلان الدستوري. ومع ذلك، يُرجح أن يشكل التشريع الذي سيتم توضيحه بعد اعتماده الإطار المحلي للتحقيق في الأحداث المذكورة في هذا التقرير وملاحقة مرتكبيها. ومن المرجح أن تشكل

التشريعات الجنائية الأساسية، مثل قانون العقوبات العسكري، والمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 1950، بصيغته المعدلة، وقانون العقوبات السوري، وهو القانون رقم 148 لعام 1949 بصيغته المعدلة، وكذلك قانون تجريم التعذيب لعام 2022، وهو القانون رقم 16 لعام 2022، نواة الإجراءات الجنائية المحلية فيما يتعلق بالوقائع الموصوفة في هذا التقرير.

ثالثًا – الإطار القانوني الدولي

بشكل عام، لا يُغيّر التغيير الداخلي في الحكومة، سواءً من خلال الوسائل الدستورية أو القانونية المحلية أو من خلال وسائل خارج نطاق القانون، الالتزامات القانونية الدولية متعددة الأطراف لتلك الدولة.[93] وبالتالي، فإن مسألة التزامات الدولة السورية بموجب القانون الدولي العام، بما في ذلك التزاماتها بموجب كل من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والمعاهدات الإنسانية الدولية والقانون الدولي العرفي، تظل دون تغيير. وعلى الرغم من الغموض المحيط بالاعتراف السياسي بالسلطات الحكومية الجديدة من قِبل بعض الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، فإن السؤال المطروح، من منظور القانون الدولي العام، هو ما إذا كانت هذه السلطات تمارس وظائف الدولة على الصعيدين المحلي والدولي.[94]

ولا يوجد حاليًا أي خلاف حول ما إذا كانت السلطات المؤقتة تمارس المهام الفعلية للحكومة السورية داخليًا وخارجيًا. وبدرجة أقل مما كانت عليه الحال في الحكومة السابقة، لا تزال هناك مناطق تسيطر عليها الحكومة المؤقتة جزئيًا أو تغيب عنها. ولا يبدو أن هذا قد أثر على العلاقات بين الحكومة المؤقتة والدول أو المنظمات الدولية الأخرى. كما لا يوجد ما يشير إلى وجود أي كيان آخر يتحدى سلطة الحكومة المؤقتة في التحدث باسم الدولة السورية. ويترتب

[93] أنظر لجنة القانون الدولي، التقرير الرابع بشأن قانون المعاهدات للمقرر الخاص السيد ج.ج. فيتزموريس (1959)، A/CN.4/120 الصفحات 54-58 (https://legal.un.org/ilc/documentation/english/a_cn4_120.pdf)، نقلاً عن دراسة هارفارد لعام 1929، وإ.دو فاتيل، "قانون الأمم أو مبادئ القانون الطبيعي المطبقة على سلوك وشؤون الأمم والسيادة"، المجلد الأول، نسخة من الكتابين الأول والثاني من طبعة عام 1758 (واشنطن العاصمة، مؤسسة كارنيجي بواشنطن، 1916)، الكتاب IT، الفصل الثاني عشر، الفقرة 185.

[94] كما أشار تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام 2016 على المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع في الفقرة 399، "طبقًا للقانون الدولي، فإن الشرط الأساسي لوجود حكومة هو فعاليتها، أي قدرتها على ممارسة المهام التي تسند عادة إلى الدولة، بشكل فعال وذلك في حدودها الإقليمية، لا سيما حفظ القانون والنظام. وبعبارة أخرى، الفعالية هي القدرة على الاضطلاع بمهام الدولة داخليًا وخارجيًا، أي العلاقة بالدول الأخرى". انظر هيرش لوترباخت، "الاعتراف بالحكومات: I"، مجلة كولومبيا للقانون45، 1945، الصفحات 830-815، وخاصةً الصفحات 830-825، ومالكولم ن. شو، القانون الدولي، الطبعة الخامسة، مطبعة جامعة كامبريدج، 2003، الصفحات 382-376). انظر أيضًا سيغفريد ماجيرا، "الحكومات"، نسخة أيلول/سبتمبر 2007، في روديجر ولفروم (محرر)، موسوعة ماكس بلانك للقانون الدولي العام، مطبعة جامعة أكسفورد، http://opil.ouplaw.com/home/EPIL، الفقرتان 14 و17.

على ذلك أن الإطار القانوني الدولي الشامل، كما هو موضح في العديد من تقارير اللجنة، لا يزال ساريًا[95].

ورغم المناقشة الجزئية أدناه، فقد شهدت أراضي الجمهورية العربية السورية نزاعات مسلحة دولية وغير دولية خلال الفترة قيد الاستعراض. وكما لحظت اللجنة منذ فترة طويلة، فإن وجود نزاع مسلح يستدعي تطبيق القانون الدولي الإنساني لا يحل محل التزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكن كلا النظامين القانونيين لا يزالا نافذيْن ويُعتبران متكامليْن ويعزز أحدهما الآخر. وينص مبدأ القانون الخاص على تطبيق مجموعة القوانين التي تتضمن القواعد ذات الصلة، لا سيما في حالة الاختلاف.[96]

أ.**القانون الدولي لحقوق الإنسان**

ظلت الجمهورية العربية السورية طرفًا في معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي صادقت عليها سابقًا، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1969)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1969)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1969)، واتفاقية حقوق الطفل (1993)، بالإضافة إلى بروتوكولها الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2003)، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (2003)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (2004).

وبصفتها دولة طرفًا في معاهدات حقوق الإنسان المذكورة أعلاه، فإن الجمهورية العربية السورية ملزمة بالتحقيق في الانتهاكات وتوفير التعويضات في حالة السلوك غير القانوني فيما يتعلق بهذه الالتزامات التعاهدية.[97]

[95] أنظر، مؤخرًا، A/HRC/58/CRP.3، "شبكة العذاب": الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة من قبل القوات الحكومية السابقة في الجمهورية العربية السورية"، الفقرة 461 (27 كانون الثاني/يناير 2025)، الذي يذكر A/HRC/21/50، المرفق الثاني (16 آب /غسطس 2012).

[96] محكمة العدل الدولية، الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الرأي الاستشاري الصادر في 9 تموز/يوليو 2004، تقارير محكمة العدل الدولية لعام 2004، الفقرة 106؛ محكمة العدل الدولية، مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها، الرأي الاستشاري الصادر في 8 تموز/يوليو 1996، تقارير محكمة العدل الدولية لعام 1996، الفقرة 25. انظر أيضًا اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، CCPR/C/21/Rev.1/Add. 13 (26 أيار/مايو 2004) الفقرة 11.

[97] انظر على سبيل المثال التحليل المتعلق بهذه الالتزامات الواردة في التعليق العام رقم 31 للجنة المعنية بحقوق الإنسان، CCPR/C/21/Rev.1/Add. 13 (26 أيار/مايو 2004) الفقرتين 15 و16.

كما يظل القانون الدولي العرفي لحقوق الإنسان ملزمًا للدولة. ووجدت اللجنة أيضًا أنه على الأقل، فإن القواعد الآمرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ملزمة للجهات الفاعلة غير الحكومية التي تسيطر على الأراضي في البلاد وتديرها.[98]

وكما هو مشار إليه أعلاه، وعلى الرغم من وجود نزاعات مسلحة دولية وغير دولية متعددة على الأراضي السورية، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق بالتزامن مع مبدأ قاعدة التخصيص الذي ينص على تحديد الالتزامات والواجبات ذات الصلة.[99] وفيما يتعلق بالأفعال الموصوفة في هذا التقرير والتي ترقى إلى انتهاكات أو تجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن هذه الأفعال قد ترقى إلى مستوى الجرائم بموجب التشريعات المحلية للجمهورية العربية السورية.

ب.القانون الإنساني الدولي

بالمثل، أثرت الظروف المؤدية إلى تغيير الحكومة بالتأكيد على تصنيف النزاعات المختلفة التي تحدث على أراضي الجمهورية العربية السورية، ولكن ليس على التزامات الدولة نفسها بموجب المعاهدات والقانون العرفي. ولا تزال الجمهورية العربية السورية طرفًا في اتفاقيات جنيف لعام 1949، بالإضافة إلى عدد من معاهدات القانون الإنساني الدولي الهامة الأخرى.[100] وهي ليست طرفًا في البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، 8 حزيران/يونيو 1977. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال القانون الإنساني الدولي العرفي المنطبق على مختلف النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ساريًا على كل من تلك النزاعات.

ووجدت اللجنة أولاً أن شدة ومدة النزاع بين الحكومة السابقة والجماعات المسلحة من غير الدول، إلى جانب القدرات التنظيمية المتزايدة للجماعات المسلحة المناهضة للحكومة آنذاك، قد استوفت الحد القانوني للنزاع المسلح غير الدولي اعتبارًا من شباط/فبراير 2012.[101] ويطرح

[98] انظر على سبيل المثال، A/HRC/21/50، المرفق الثاني (16 آب/أغسطس 2012).

[99] أنظر الحاشية 94 أعلاه.

[100] اتفاقيات جنيف لعام 1949 (اتفاقية جنيف الأولى، اتفاقية جنيف الثانية، اتفاقية جنيف الثالثة، اتفاقية جنيف الرابعة)، والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1949 (1977)، واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية لعام 1954، وبروتوكول لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية لعام 1954، وبروتوكول جنيف بشأن الغازات الخانقة أو السامة والوسائل البكتريولوجية لعام 1925، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية لعام 1972، وبروتوكول لاهاي الثاني لحماية الممتلكات الثقافية لعام 1999، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (2013).

[101] A/HRC/21/50 ، المرفق الثاني، الفقرتان 1-3. وبناءً على ذلك، طبّقت اللجنة القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949، بالإضافة إلى القانون الإنساني الدولي العرفي إلى جانب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

سؤالان في السياق الحالي. أولاً، إذا كان النزاع المسلح غير الدولي الشامل، الذي بدأ على الأقل اعتباراً من شباط/فبراير 2012، قد انتهى قبل بدء الأحداث التي يغطيها هذا التقرير. وثانياً، إذا كان هذا النزاع المسلح قد انتهى، فهل نشأ نزاع مسلح جديد في ضوء الوقائع الواردة في هذا التقرير؟

إن البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام 1949، الذي يتضمن تعريفًا للنزاعات المسلحة غير الدولية لأغراض ذلك البروتوكول، لا ينطبق على الجمهورية العربية السورية. ولا يتضمن نص المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف أي تعريف سوى أنه نزاع مسلح غير ذي طابع دولي. وبالتالي، فإن المصدر الأكثر موثوقية للقاعدة العرفية يأتي من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قرار تاديتش بشأن طلب الدفاع المتعلق بالاستئناف التمهيدي بشأن الاختصاص القضائي، 1995، الفقرة 70:

"... إن اللجوء إلى القوة المسلحة بين الدول، أو النزاع المسلح المتطاول بين السلطات الحكومية وجماعات مسلحة منظمة، أو فيما بين هذه الجماعات داخل دولة، يعد نزاعًا مسلحًا. ويُطبّق القانون الدولي الإنساني منذ بدء هذه النزاعات المسلحة، ويمتد إلى ما بعد وقف الأعمال العدائية حتى التوصل إلى سلام عام؛ أو، في حالة النزاعات الداخلية، إلى تسوية سلمية. وحتى ذلك الحين، يظل القانون الدولي الإنساني ساريًا على كامل أراضي الدول المتحاربة، أو، في حالة النزاعات الداخلية، على كامل الأراضي الخاضعة لسيطرة أحد الأطراف، سواءً وقع قتال فعلي هناك أم لا".

وقد اعتمدت العديد من المحاكم الدولية هذا النهج في أحكامها اللاحقة، حيث حددت السوابق القضائية اللاحقة معاييرنا الدقيقة المتعلقة بمستوى الشدة والتنظيم اللازمين لتطبيق القانون الإنساني الدولي في النزاعات المسلحة غير الدولية. ورغم وجود توافق آراء واسع النطاق بشأن تحديد بداية تطبيق القانون الإنساني الدولي، إلا أن مرجعية تحديد نهاية النزاع المسلح غير الدولي محدودة بما يتجاوز اشتراط أن النزاع لم يعد يستوفي معايير الشدة والتنظيم وأنه يمكن تحقيق التسوية السلمية. وفي حال انتهاء النزاع المسلح غير الدولي السابق بين الحكومة السابقة والجماعات المسلحة التي عارضتها، والتي تُشكل الآن القوات المسلحة للحكومة المؤقتة الجديدة، يتعين استيفاء متطلبات الشدة والتنظيم من جديد لكي يكون القانون الدولي الإنساني قابلاً للتطبيق.

وفي القضية الحالية، توقفت قوات الدولة السورية السابقة، بما في ذلك كامل الأجهزة العسكرية والأمنية، عن عملياتها فعليًا وتم حلها اعتبارًا من 8 كانون الأول/ديسمبر 2024. وقد تم إلغاء هذه القوات رسميًا خلال "مؤتمر إعلان انتصار الثورة" في 29 كانون الثاني/يناير 2025. وتم

الإعلان عن عفو عن المجندين السابقين، وتم إنشاء "مراكز تسوية" لجمع الأسلحة من العسكريين وأفراد المخابرات السابقين وتسوية أوضاعهم. وينص أحد الآراء على أن استسلام الحكومة السابقة وقواتها المسلحة كان بمثابة تسوية سلمية، وذلك مع توقف الأعمال العدائية إلى حد كبير. وكان الحل الرسمي للأجهزة العسكرية والأمنية التابعة للحكومة السابقة يعني تخلي هذه الجماعات عن هيكلها التنظيمي. ووفقًا لهذه القراءة، فإن النزاع المسلح غير الدولي الذي شاركت فيه الحكومة السابقة ضد الجماعات المسلحة غير الحكومية آنذاك كان توقف فعليًا في أواخر عام 2024 وأوائل عام 2025.

ويعتبر الرأي الآخر بأن النزاع لم ينتهِ عند تلك النقطة واستمر خلال الأحداث الموصوفة في هذا التقرير. وكما ذكرت المحكمة الجنائية الدولية، ليس من الضروري أن يكون القتال متواصلًا أو غير متقطع حتى يتم استيفاء معايير الشدة، لا سيما عندما تستعد الأطراف لحملات أو عمليات.[102] وفي هذه القراءة، فإن استسلام الحكومة المدنية لم يكن بمثابة تسوية سلمية وعلى الرغم من التراجع في القتال النشط، إلا أن ذلك ربما كان يعود لإعادة تنظيم مقاتلي الحكومة السابقة وليس بسبب وقف فعلي للقتال. وفي الواقع، رفضت بعض العناصر الموالية للحكومة السابقة تسليم أسلحتها أو تسوية أوضاعها. ووقعت اشتباكات بين قوات الحكومة المؤقتة وجماعات موالية لكبار القادة السابقين، لا سيما في كانون الأول/ديسمبر 2024 وكانون الثاني/يناير 2025. ومن وجهة النظر هذه، استمر النزاع المسلح الذي كان قائمًا سابقًا مع إعادة تجميع القوات الحكومية السابقة ومحاولتها شن هجوم بدأ في آذار/مارس 2025.

وهناك رأي آخر يرى أن النزاع السابق ربما يكون قد انتهى في كانون الأول/ديسمبر – كانون الثاني/يناير، لكن العنف في آذار/مارس كان يتسم بالشدة وكانت الجماعات المعارضة للحكومة منظمة بما فيه الكفاية بحيث يرقى إلى نزاع مسلح جديد غير دولي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المعايير التي استندت إليها المحاكم الدولية لتحديد ما إذا كان النزاع يستوفي عتبة الشدة لتطبيق القانون الإنساني الدولي قد استوفيت إلى حد كبير حتى بمعزل عن أي نزاع سابق.[103] وفي 6 آذار/مارس، وخلال عملية اعتقال نفذتها قوات الحكومة المؤقتة، هاجمت جماعات مسلحة موالية للحكومة السابقة قوات الحكومة المؤقتة في ريف اللاذقية. ووقعت عشرات الهجمات من

[102] أنظر على سبيل المثال، المحكمة الجنائية الدولية، الحكم في محاكمة الحسن، ICC-01/12-01/18-26، حزيران/يونيو 2024، الفقرة 1267.

[103] أنظر على سبيل المثال المعايير الإرشادية المبينة في الحكم الصادر عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، محاكمة بوشكوسكي وتارتشولوفسكي، IT-04-82-T المؤرخ 10 تموز/يوليو 2008، الفقرات. 177-178. [اقتباسات داخلية محذوفة]. انظر أيضًا، المحكمة الجنائية الدولية، الحكم في محاكمة *الحسن*، ICC-01/12-01/18، 26 حزيران/يونيو 2024، الفقرة 1097.

قبل جماعات مسلحة موالية للحكومة السابقة خلال الساعات القليلة التالية في محافظتي اللاذقية وطرطوس، حيث قطعت هذه الجماعات الطرق السريعة بين هاتين المحافظتين وسيطرت على مناطق محددة. كما تمت محاصرة الوحدات العسكرية التابعة للحكومة المؤقتة من قبل القوات الموالية للحكومة السابقة وتم الاستيلاء على مواقع استراتيجية في اللاذقية ومواقع أخرى، مع تنظيم تعزيزات ومستودعات ذخيرة. وحتى تلك اللحظة، كانت الحكومة المؤقتة اعتمدت بشكل أساسي على قوات الأمن العام، التي كانت تعمل أساسًا كقوات شرطة. ومع إرهاق هذه القوات في البداية، ردت السلطات المؤقتة بنفير عام ونشر واسع النطاق للفصائل العسكرية، ودعوة جماعية للتعبئة في نفس الليلة حيث أفادت التقارير أن الآلاف من القوات الحكومية والمواطنين شاركوا فيها. واستخدمت قوات الحكومة المؤقتة أسلحة ثقيلة، بما في ذلك طائرات هليكوبتر ألقت قنابل بدائية الصنع. كما وردت أنباء عن استخدام قذائف الهاون وأسلحة متفجرة أخرى من قبل كل من قوات الحكومة المؤقتة والقوات الموالية للحكومة السابقة. وبمجرد وصول التعزيزات، في بعض المواقع بعد أكثر من 24 ساعة من القتال، انسحبت القوات الموالية للحكومة السابقة من مواقعها في المدن والبلدات وتراجعت. ونتيجة للقتال، قُتل المئات من أفراد قوات الحكومة المؤقتة، مع سقوط عدد غير معروف من الضحايا في صفوف مقاتلي القوات الموالية للحكومة السابقة. ثم قامت قوات الحكومة المؤقتة تحت قيادة وزارة الدفاع، مصحوبة في كثير من الحالات بالأمن العام وكذلك أفراد، بملاحقة أفراد الجماعات المسلحة الموالية للحكومة السابقة التي انسحبت إلى الريف والقرى الريفية ابتداءً من 7 آذار/مارس. وحدثت معظم عمليات القتل وحالات التعذيب وسوء المعاملة في السابع من آذار/مارس. وفي 10 آذار/مارس، أعلنت الحكومة المؤقتة انتهاء العمليات الأمنية في المناطق الساحلية، على الرغم من استمرار الاشتباكات المتقطعة حتى 14 آذار/مارس.

وبالمثل، يمكن القول إن المعايير التنظيمية للجماعات المسلحة الموالية للحكومة السابقة على النحو المنصوص عليه في مختلف الأحكام القضائية قد تم استيفاؤها أيضًا.[104] ووفقًا للحكومة

[104] وللاطلاع على قائمة بالعوامل غير الشاملة، أنظر المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الحكم في محاكمة بوشكوسكي وتارتشولوفسكي، IT-04-82-T المؤرخ 10 تموز/يوليو 2008، الفقرات 198-203، والتي يمكن تلخيصها في وجود هيكل قيادة؛ ونظام تأديبي داخلي؛ والقدرة الكافية على تنفيذ قوانين النزاع المسلح؛ والقدرة على استخدام التكتيكات العسكرية وتحقيق الأهداف العسكرية من خلال تنفيذ عمليات عسكرية منظمة؛ والقدرة على تنظيم اللوجستيات؛ وما إذا كانت الجماعة المعنية قادرة على التحدث بصوت واحد. وللاطلاع على مجموعة أكثر بساطة من المعايير، أنظر المحكمة الجنائية الدولية، الحكم في محاكمة كاتانغا، ICC-01/04-01/07، الصادر في 7 آذار/مارس 2014، الفقرة 1186. لغرض تحديد ما إذا كان النزاع المسلح لم يكن ذا طابع دولي، يجب تحديد ما إذا كانت الهيئة جماعة مسلحة منظمة، وقد يكون من المناسب النظر في قائمة العوامل غير الحصرية التالية: التسلسل الهرمي الداخلي للقوة أو الجماعة؛ وهيكل قيادتها والقواعد المطبقة داخلها؛ ومدى توافر المعدات العسكرية، بما في ذلك الأسلحة النارية؛ وقدرة القوة أو الجماعة على التخطيط للعمليات العسكرية وتنفيذها؛ ومدى وخطورة وشدة أي مشاركة عسكرية. ولا يعتبر أي من هذه العوامل حاسماً بشكل منفرد. [اقتباسات داخلية محذوفة].

المؤقتة كانت الهجمات كانت منظمة ومخططة بشكل جيد من قبل الجماعات المسلحة الموالية للحكومة السابقة، وشارك فيها 4000 مقاتل على الأقل. ويشير التحليل العسكري للجنة إلى وجود عدد من الجماعات المسلحة الموالية للحكومة السابقة التي شنت هجمات منسقة على قوات الحكومة المؤقتة، على الرغم من افتقارها إلى هيكل قيادة وسيطرة متماسك، وعدم تنظيمها بشكل هرمي بين الجماعات. ويقود هذه الجماعات قادة كبار سابقون في القوات المسلحة الرسمية، ولكن لم يتضح بعد مدى امتلاك المقاتلين الذين جمعوهم لهيكل تنظيمي قادر على اتباع الأوامر أو فرض انضباط جماعي داخلي. ويوفر نطاق وسرعة أو تنظيم الاشتباكات بمجرد بدء الاشتباكات في 6 آذار/مارس بعض المؤشرات على أن الأوامر قد تم اتباعها بالفعل، على الأقل لفترة قصيرة من الزمن وأن المجموعات كانت قادرة على التواصل وتنظيم عمليات متزامنة عبر منطقة جغرافية واسعة في محافظتين على الأقل. وقد صرّح العديد من الأفراد الذين يزعمون أنهم زعماء مثل هذه الجماعات علناً أنهم القادة المسؤولون عن مجموعات مسلحة محددة مؤيدة للحكومة السابقة وسعوا إلى الإطاحة بالحكومة المؤقتة.

ولا يبدو أن الوحدات المكونة لقوات الحكومة السابقة قد حافظت على هيكلها أو أسمائها السابقة كما كانت قبل انهيارها. ومع ذلك، وكما لوحظ في العديد من تقارير اللجنة السابقة، غالبًا ما نشرت الحكومة السابقة تشكيلات مختلطة تضم عناصر من قوات عسكرية واستخباراتية متعددة.[105] وقد يعكس تكوين المجموعات الجديدة تلك الديناميكيات السابقة. وبغض النظر عن الهياكل التنظيمية الداخلية الدقيقة للمجموعات في هذا الوقت، كانت قدراتها التنظيمية واضحة من العمليات المنسقة التي شُنت في 6 آذار/مارس.

وبناءً على ما سبق، من المنطقي الاستنتاج أن الأطراف المتنازعة اعتبرت هذه الأحداث كنزاع مسلح سواء استمرارًا للنزاع المسلح الذي اندلع بعد عام 2011 أو كنزاع مسلح جديد. وبصرف النظر عن هذا التقييم، تلاحظ اللجنة أنه سيكون من المعقول أيضاً التوصل إلى استنتاج مختلف تبعاً للتطورات اللاحقة وإثبات المزيد من الوقائع. ومع ذلك يبدو أن الاستنتاج أعلاه هو الأكثر منطقية في ضوء الظروف السائدة وقت كتابة هذا التقرير.

ج.القانون الجنائي الدولي

فيما يتعلق بإطار القانون الجنائي الدولي، لا يزال الإطار القانوني التعاهدي والعرفي الملزم للجمهورية العربية السورية ساري المفعول. أما بالنسبة للنزاعات المسلحة الدولية، فلا تزال أنظمة الخروقات والانتهاكات الجسيمة ذات الصلة، الواردة في اتفاقيات جنيف لعام 1949،

[105] أنظر على سبيل المثال، A/HRC/19/69، الفقرة 94.

وبروتوكول لاهاي الثاني لحماية الممتلكات الثقافية لعام 1999، والبروتوكول الإضـــافي الأول، نافذة.

كما تظل التزامات القانون الجنائي الدولي المنصوص عليها في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المصدق عليها عام 1955، نافذة أيضًا.

ورغم توقيع الجمهورية العربية السورية على نظام روما الأساسي عام 2000، إلا أنها لم تُصدّق عليه قط، وحتى كتابة هذه السطور، لم يصدر أي إعلان أو إحالة ذاتية تُجيز اختصاص المحكمة فيما يخص الأحداث في ســـوريا. ونظرًا لمحدودية تطبيق قانون المعاهدات الصـــريح الذي يُنظّم الجرائم الدولية في ســـوريا، وخاصـــةً فيما يتعلق بالطبيعة غير الدولية للنزاعات المختلفة في المقام الأول، ويظل القانون الجنائي الدولي العرفي[106] هو الإطار الأساسي الذي تُحلّل من خلاله جرائم الحرب والجرائم ضـــد الإنســـانية وغيرها من الجرائم الدولية. وتعتمد اللجنة في المقام الأول على اجتهادات المحاكم الدولية والتعريفات الواردة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي حظيت بقبول واسع النطاق باعتبارها تُرسي أركان الجرائم الدولية العرفية، مُكمّلةً بدراسات مُستشهد بها ومقبولة على نطاق واسع تجمع أدلة على ممارسات الدول المتسقة والاجتهادات.

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما تتوافر لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بوقوع سلوك يستلزم مسؤولية جنائية فردية، فإنها عادةً ما تُنسب هذا السلوك إلى أحد أطراف النزاع. واللجنة نفسها ليســت جهة قضــائية أو شــبه قضــائية تُصــدر أحكامًا بشــأن النية الإجرامية المطلوبة لأفراد محددين.[107]

[106] أنظر A/HRC/21/50، المرفق الثاني.

[107] أنظر A/HRC/52/69، الفقرة 2.

المرفق الرابع – المراسلات مع الحكومة المؤقتة

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
• WEB : www.ohchr.org/coisyria • TEL: +1-22-9171234 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: ohchr-coisyria@un.org

Established pursuant to UN Human Rights Council Resolution S-17/1 (2011), extended by 19/22 (2012), 21/26 (2102), 22/24 (2013), 25/23 (2014), 28/20 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019), 43/28 (2020), 46/22 (2021), 49/27 (2022), 52/30 (2023), 55/22 (2024), and 58/25 (2025)

المرجع: لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية/2025/15

19 أيار/مايو 2025

صاحب المعالي،

نود أنا وزملائي المفوضون أن نعرب عن تقديرنا المتجدد لدعم حكومتكم لولاية اللجنة من خلال قرار مجلس حقوق الإنسان 25/58 .

وتماشياً مع ولايتنا، وكما ذكرنا في اجتماعنا الأخير، تقوم اللجنة حالياً بالتحقيق في أحداث العنف التي وقعت في أوائل آذار/مارس 2025 في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة، والأحداث المماثلة التي وقعت قبل وبعد تلك الفترة، وذلك تمهيداً للإحاطة التي سنقدمها في الدورة التاسعة والخمسين المقبلة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الشهر المقبل.

وفي هذا السياق، فإننا نخطط لإرسال وفد على مستوى فرق العمل إلى سوريا هذا الشهر لمقابلة ممثلي إنفاذ القانون المحليين وقادة المجتمع المحلي وأعضاء المجتمع المدني في دمشق واللاذقية وطرطوس، وقد سعينا مؤخراً للحصول على تأشيرات دخول من خلال وزارتكم لهذا الغرض. وسنسعى من خلال هذه البعثة إلى الحصول على معلومات تتعلق بالمواضيع المبينة في المرفقين الأول والثاني لهذه الرسالة .

وندرك أن التحقيقات الوطنية لا تزال مستمرة وأن كل المعلومات المطلوبة قد لا تكون كلها متاحة بسهولة في هذه المرحلة، إلا أننا نبقى على استعداد لمناقشة أنسب الوسائل التي يمكن من خلالها الحصول على المعلومات المذكورة أعلاه. كما أننا ندرك أن قدرة الوزارة محدودة في الوقت الراهن، وبالتالي سيكون من دواعي سرور اللجنة الحصول على المعلومات إما خطياً و/أو من خلال اجتماعات مع البعثة القادمة إلى سوريا على مستوى فرق العمل.

وفي حال اختارت الوزارة الرد كتابياً، نرجو إرسال أي مدخلات بحلول 5حزيران/يونيو 2025 من أجل استلام المعلومات ومعالجتها قبل انعقاد جلسة مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيو.

وبغض النظر عن طريقة الرد، فإن أكثر أشكال المساعدة فائدة هي تيسير الوصول غير المقيد إلى الضحايا أو الشهود المعروفين لدى الحكومة المؤقتة وتوفير المواد والصور لمواقع الحوادث وتقييم أي مخلفات ذخائر وبيانات الطب الشرعي وتقارير الخبراء والتقارير العسكرية و/أو تقارير الطب الشرعي، بالإضافة إلى الخرائط وأي وثائق أخرى ذات صلة يمكن مشاركتها مع اللجنة.

ونحيطكم علمًا أننا سنرسل إليكم طلبًا آخر للحصول على معلومات في الوقت المناسب بشأن الحوادث الأخرى قيد التحقيق التي وقعت في الفترة ما بين 28 تشرين الثاني/نوفمبر و30 حزيران/يونيو 2025، والتي ربما انطوت على انتهاكات منسوبة إلى أطراف مختلفة، بما في ذلك قوات الدفاع الإسرائيلية.

كما نود أن نغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى قلقنا إزاء المعلومات المقلقة التي ظهرت مؤخرًا بشأن حالات الاختطاف والاختفاء التي وقعت في الأشهر الأخيرة، ولا سيما اختطاف النساء. ونحث حكومتكم على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع المزيد من عمليات الاختطاف، والتحقيق الفوري في الحالات التي وقعت لمحاسبة مرتكبيها، وضمان إبقاء العائلات على علم بالتقدم الذي تحرزه السلطات في هذا الصدد.

معالي السيد أسعد حسن الشيباني
وزارة الخارجية والمغتربين
الجمهورية العربية السورية

ولطرح أية أسئلة تتعلق بتفاصيل هذا الطلب أو فرص التعاون، يرجى التواصل مع الأمانة العامة على العنوان التالي: ohchr-coisyria@un.org. ونحن نتطلع إلى اجتماعنا المقبل ومواصلة العمل معًا لتنفيذ ولايتنا.

ولكم منا جزيل الشكر،

باولو سيرجيو بينيرو

رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية التابعة للأمم المتحدة

المرفق الأول

المعلومات السياقية المتعلقة بأحداث العنف التي وقعت في أوائل آذار/مارس في محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة وحمص

ستكون اللجنة ممتنة للحصول على معلومات من السلطات المؤقتة بشأن السياق العام قبل وأثناء وبعد فترة العنف، ولا سيما فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت بين 4 و12 آذار/مارس، على النحو المبين أدناه .

1. ندرك أنه كانت هناك سلسلة من الاشتباكات بين الأمن العام التابع للحكومة المؤقتة وجماعات مسلحة وأفراد مسلحين، بما في ذلك ما يُزعم أنه فلول قوات الأمن التابعة للحكومة السابقة. وستكون ممتنين لو حصلنا على معلومات بشأن مواقع وتوقيت الاشتباكات والهجمات، وكذلك الحوادث المحددة التي قُتل وجُرح فيها مدنيون وأفراد من الأمن العام التابع للحكومة المؤقتة، بمن فيهم أولئك الذين ألقوا أسلحتهم. ويهمنا الحصول على معلومات عن عدد أفراد قوات الحكومة المؤقتة الذين قتلوا أو جرحوا. كما ستكون ممتنين لو حصلنا على معلومات عن عدد الأفراد الذين يُزعم أنهم كانوا يقاتلون ضد الحكومة والذين قُتلوا خلال الاشتباكات.
2. وسيكون من دواعي امتناننا الحصول على معلومات بشأن عدد أفراد الأمن العام والقوات الحكومية المؤقتة الأخرى التي انتشرت في اللاذقية وطرطوس وحماة قبل هذه الأحداث وأثناءها وبعدها. وفيما يتعلق بالنفير العام للتعبئة الذي تم الإبلاغ عنه في 6 آذار/مارس على قناة إدارة العمليات العسكرية على تطبيق تلغرام، فإن اللجنة مهتمة بالحصول على مزيد من المعلومات عن الغرض من التعبئة وما إذا كانت موجهة لوحدات أو فصائل محددة من قوات الأمن التابعة للسلطات المؤقتة أم أنها دعوة عامة. كما نود الحصول على معلومات، في حال توفرها، عن عدد أفراد قوات الأمن والمدنيين الذين استجابوا للدعوة، وعن الفصائل المسلحة التابعة للسلطات التي انتشرت لاحقاً في المناطق الساحلية.
3. وأخذت اللجنة علمًا ببيان وزارة الداخلية في 6 آذار/مارس الذي شدد على أهمية حماية المدنيين والممتلكات والتصرف في إطار القانون. وستكون اللجنة ممتنة للحصول على معلومات بشأن البيانات والأوامر والمراسلات الرسمية الإضافية التي أصدرتها السلطات المؤقتة، سواء عبر وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع، إلى قوات الأمن والفصائل التابعة للسلطات المؤقتة في الفترة ما بين 6 و10 آذار/مارس بهدف حماية المدنيين. كما نود الحصول على معلومات لمعرفة ما إذا كانت العملية تعتبر عملية إنفاذ قانون أو عملية عسكرية أو مزيجاً منهما.
4. ونحن ندرك أن وزارة الدفاع أصدرت أوامر للفصائل بشأن مواقع انتشارها. وستكون مهتمين بتلقي معلومات بشأن الفصائل التي تم نشرها في أي مواقع في الفترة ما بين 6 و10 آذار/مارس، ومضمون أوامر العمليات التي أصدرتها وزارة الدفاع. كما أننا نود الحصول على معلومات بشأن الفصائل التي امتثلت للأوامر الصادرة إليها وتلك التي لم تمتثل لها، وما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارة الدفاع لضمان الامتثال، لا سيما بعد ظهور معلومات موثوقة بشأن مزاعم قتل أو إصابة مدنيين عزل بشكل غير قانوني.

5. نحن نحقق في ادعاءات تفيد بأن مدنيين قتلوا وجرحوا في العديد من المواقع في الفترة ما بين 6 و10 آذار/مارس في سلسلة من الحوادث المدرجة أدناه في المرفق الثاني. وقد تلقينا أيضاً معلومات تفيد بأن أفراداً من الأمن العام وفصائل تابعة للسلطات المؤقتة وآخرين قاموا بنهب أو سلب ممتلكات المدنيين في بعض هذه المواقع. وسنكون ممتنين لأي معلومات إضافية قد ترغبون في مشاركتها معنا فيما يتعلق بتسلسل الأحداث في هذه المواقع.

6. وفيما يتعلق بإنشاء لجنة تحقيق وطنية للتحقيق في هذه الادعاءات كخطوة مهمة نحو ضمان المساءلة والحقيقة والعدالة، فقد رحبنا بهذه المبادرة ونقدر اجتماعنا المثمر مع أعضائها في دمشق في آذار/مارس الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، تلقينا معلومات تفيد بأن السلطات المؤقتة قد ألقت القبض على العديد من الجناة المزعومين، بمن فيهم مدنيون، في هذا الإطار. وسنكون ممتنين للحصول على مزيد من المعلومات عن هذه النقطة الأخيرة، بما في ذلك عدد الأفراد المرتبطين بالقوات الحكومية السابقة أو بالفصائل التابعة لقوات السلطات المؤقتة أو غيرهم من الأفراد المحتجزين حالياً والخاضعين للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المدنيين في سياق الأحداث التي وقعت في اللاذقية وطرطوس وحماة في الفترة ما بين 4 و12 آذار/مارس؛ والتهم التي وجهت إلى هؤلاء الجناة المزعومين؛ والمحاكم التي ستتم فيها محاكمة هذه القضايا. كما نسعى للحصول على معلومات عن أي عقوبات أخرى تم تطبيقها على القوات أو القادة فيما يتعلق بهذه الأحداث، مثل التوبيخ الرسمي، أو الفصل، أو النقل، أو الإعفاء من القيادة.

7. لقد تلقينا أيضًا تقارير تفيد بأن الأمن العام منع أسر المدنيين الذين قتلوا في المناطق الساحلية في آذار/مارس من دفنهم في قراهم الأصلية وفقًا للشعائر الدينية والثقافية، وأن بعض الأسر لم تتمكن حتى الآن من الحصول على شهادات وفاة لأفرادها المتوفين. ونحن نقدر أي معلومات قد تكون متاحة في هذا الصدد.

8. كما تلقينا تقارير عن اختطاف العديد من النساء العلويات، بما في ذلك من محافظات دمشق وريف دمشق وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس. وسنكون ممتنين لأية معلومات قد تكون لدى السلطات المؤقتة بشأن هذه الاختطافات المزعومة وما إذا كان قد تم التحقيق مع أي أفراد و/أو اعتقالهم بسبب هذه الأعمال، وكذلك الجهود المبذولة لإبلاغ أفراد عائلات المختطفات بهذه التحقيقات.

9. وأخيراً، تحقق اللجنة أيضاً في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في سياق عمليات التمشيط منذ كانون الثاني/يناير 2025، بما في ذلك في حماة وحمص ودمشق (أنظر الحوادث المحددة المدرجة أدناه في المرفق الثاني) والتي سنكون ممتنين لأي معلومات يمكن للسلطات المؤقتة أن تقدمها في هذا السياق.

***

المرفق الثاني

حوادث مزعومة في محافظات دمشق وحماة واللاذقية وطرطوس، 27 كانون الثاني/يناير – 8 آذار/مارس 2025

لقد تلقت اللجنة معلومات موثوقة بشأن مقتل وإصابة مدنيين فيما يتعلق بالحوادث الواردة أدناه، والتي تخضع جميعها للتحقيق حاليًا. وترحب اللجنة بتبادل أي معلومات تُعتبر ذات صلة فيما يخص كل حادثة مدرجة أدناه. وسيكون من دواعي سرور اللجنة تقديم المزيد من المعلومات عن هذه الحوادث، إذا كانت ستساعد في تحديد الحادث المعين أو دعم التحقيقات التي تجريها الحكومة المؤقتة، وذلك رهناً بالموافقة المستنيرة للمصادر وتماشياً مع الممارسات المعتادة، من خلال نقطة الاتصال التابعة لها في وزارة الخارجية.

- في 27 كانون الثاني/يناير 2025، زُعم مقتل مدنيين في قرية عنز، محافظة حماة.
- في 31 كانون الثاني/يناير 2025، زُعم مقتل مدنيين في قرية أرزة، محافظة حماة.
- في 26 شباط/فبراير 2025، زُعم إصابة مدنيين أثناء عملية أمنية في القرداحة، محافظة اللاذقية.
- في 26 شباط/فبراير 2025، زُعم مقتل مدنيين أثناء عملية أمنية في عين شمس، محافظة اللاذقية.
- في 3 آذار/مارس 2025، زُعم مقتل مدنيين في مدينة اللاذقية في سياق عملية أمنية في محافظة اللاذقية.
- في 6 أو 7 آذار/مارس 2025، زُعم مقتل وجرح مدنيين ونهب وتدمير ممتلكات في مدينة اللاذقية، محافظة اللاذقية.
- ما بين 6 و8 آذار/مارس، زُعم مقتل وجرح مدنيين ونهب وتدمير ممتلكات على طريق اللاذقية – طرطوس السريع.
- في الفترة ما بين 6 و9 آذار/مارس 2025، تم إلحاق أضرار مزعومة بالمرافق الطبية وبنك الدم في جبلة وبانياس وطرطوس واللاذقية، وتعطيل الخدمات الطبية لعدة أيام.
- في 7 آذار/مارس 2025، زُعم مقتل وجرح مدنيين ونهب وتدمير ممتلكات في قرية صنوبر، جبلة، محافظة اللاذقية.
- في 7 آذار/مارس 2025، زُعم وقوع قتلى وجرحى مدنيين وعمليات نهب وتدمير ممتلكات في مدينة جبلة، محافظة اللاذقية.
- في 7 آذار/مارس 2025، زُعم مقتل وجرح مدنيين ونهب وتدمير ممتلكات في قرية المختارية، محافظة اللاذقية.
- في 7 آذار/مارس 2025، زُعم وقوع أعمال قتل وجرح مدنيين ونهب وتدمير ممتلكات في قرية الشير، محافظة اللاذقية.
- في 7 آذار/مارس 2025، زُعم مقتل وجرح مدنيين ونهب وتدمير ممتلكات في عين العروس، القرداحة، محافظة اللاذقية.
- في 7 آذار/مارس 2025، زُعم مقتل وإصابة مدنيين ونهب وتدمير ممتلكات في قرية الحفة، محافظة اللاذقية.
- في 7 آذار/مارس 2025، زُعم مقتل وإصابة مدنيين ونهب وتدمير ممتلكات في قرية أرزة، محافظة حماة.
- في 7 آذار/مارس 2025، زُعم مقتل وإصابة مدنيين ونهب وتدمير ممتلكات في قرية سلحب، محافظة حماة.
- في 7 آذار/مارس 2025، زُعم مقتل وإصابة مدنيين ونهب وتدمير ممتلكات في قرية التوتم، محافظة حماة.
- في 7 آذار/مارس 2025، زُعم مقتل وإصابة مدنيين ونهب وتدمير ممتلكات في الرصافة، مصياف، محافظة حماة.
- في 7 آذار/مارس 2025، زُعم مقتل وإصابة مدنيين ونهب وتدمير ممتلكات في بانياس، محافظة طرطوس.

- في 7 آذار/مارس 2025 زُعم مقتل وإصابة مدنيين في حي القدم، محافظة دمشق.
- في 8 آذار/مارس 2025، زُعم مقتل وإصابة مدنيين ونُهب وتدمير ممتلكات في قرية بارمايا، محافظة اللاذقية.
- في 8 آذار/مارس 2025، زُعم مقتل وإصابة مدنيين ونُهب وتدمير ممتلكات في قرية الحطانية بمحافظة حماة.

أحداث مزعومة في محافظة حمص، 14 كانون الثاني/يناير – 8 آذار/مارس 2025

- في الفترة ما بين 14 كانون الثاني/يناير و7 آذار/مارس 2025، ادعاءات بحدوث اعتقالات تعسفية وسوء معاملة وتعذيب لمدنيين في سياق عمليات التمشيط في قرى تسنين والحمام والغزيلة والغريبة والكنيسة وتارين وكفرنان والمخرم ووادي الذهب في محافظة حمص.
- في 21 كانون الثاني/يناير 2025، ادعاءات بمقتل مدنيين في سياق عمليات التمشيط في قرية الغور الغربية بريف حمص الشمالي الغربي.
- بين 22 و30 كانون الثاني/يناير 2025، ادعاءات حول اعتقال مدنيين وإساءة معاملتهم وتعذيبهم في سياق عمليات التمشيط في مدينة حمص وقرية الكنيسة بريف حمص الغربي.
- في 23 كانون الثاني/يناير 2025، ادعاءات بالقتل والاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة بحق مدنيين في قريتي فاحل وميمين، محافظة حمص. ***

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
• WEB : www.ohchr.org/coisyria • TEL: +1-22-9171234 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: ohchr-coisyria@un.org

Established pursuant to UN Human Rights Council Resolution S-17/1 (2011), extended by 19/22 (2012), 21/26 (2102), 22/24 (2013), 25/23 (2014), 28/20 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019), 43/28 (2020), 46/22 (2021), 49/27 (2022), 52/30 (2023), 55/22 (2024) and 58/25 (2025)

المرجع: لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية/2025/25

25 تموز/يوليو 2025

صاحب المعالي،

أكتب إليكم لأطلعكم على نسخة مسبقة من مسودة التقرير الكامل للجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين في الساحل وغرب وسط سوريا، في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2025، باللغتين العربية والإنجليزية. وقد تمت مشاركة معظم النص المرفق معكم سابقًا لتتمكنوا من مشاركته مع لجنة التحقيق الوطنية في 6 تموز/يوليو، بهدف مساعدة أعضاء اللجنة في مهمتهم الهامة. وقد سررنا جداً عندما علمنا أن لجنة التحقيق الوطنية قد أكملت عملها وقدمت تقريرها إلى الرئيس في 13 تموز/يوليو.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا للاجتماع المثمر الذي عقدناه في آذار/مارس، ولدعمكم المستمر وتسهيل عملنا في سوريا، ولا سيما بعثتنا إلى المناطق الساحلية الشهر الماضي.

تتضمن مسودة التقرير الكامل النتائج التي توصلنا إليها بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي استهدفت في المقام الأول المجتمعات العلوية، بما في ذلك سلسلة من المجازر التي وقعت في أوائل آذار/مارس 2025 في محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة. وقد وجدت اللجنة أن الانتهاكات، بما في ذلك الأفعال التي من المحتمل أن تشكل جرائم، بما في ذلك جرائم حرب، ارتكبها مقاتلون موالون للحكومة السابقة وأفراد من قوات الحكومة المؤقتة وأفراد عاديون. وشملت هذه الأفعال القتل والتعذيب والاختطاف والأفعال اللاإنسانية المتعلقة بمعاملة الموتى، فضلاً عن النهب وتدمير الممتلكات، بما في ذلك المرافق الطبية .

وكما هو معتاد في لجان التحقيق التابعة للأمم المتحدة، نرجو تلقي أي تعليقات عن أي وقائع خاطئة أو غير دقيقة التي قد ترغب الحكومة في تقديمها بشأن هذا التقرير. ونرجو تقديم أي تعليقات في غضون أسبوع واحد وفي موعد أقصاه 1 آب/أغسطس 2025. فنحن نعتزم نشر التقرير خلال النصف الأول من آب/أغسطس 2025.

معالي السيد أسعد حسن الشيباني
وزارة الخارجية والمغتربين
الجمهورية العربية السورية

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
• WEB : www.ohchr.org/coisyria • TEL: +1-22-9171234 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: ohchr-coisyria@un.org

Established pursuant to UN Human Rights Council Resolution S-17/1 (2011), extended by 19/22 (2012), 21/26 (2102), 22/24 (2013), 25/23 (2014), 28/20 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019), 43/28 (2020), 46/22 (2021), 49/27 (2022), 52/30 (2023), 55/22 (2024) and 58/25 (2025)

نحن قلقون للغاية من أن أعمال العنف الأخيرة التي وقعت خلال الأحداث في الساحل، ومؤخراً في السويداء، قد أدت إلى تفاقم الانقسامات بين المجتمعات المحلية وخلقت جواً من الخوف بين العديد من السوريين. وتستمر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ظل انعدام الأمن المتزايد، مع استمرار ورود تقارير عن عمليات قتل واختطاف ونهب وتشريد.

ونحن ندرك التزام السلطات المؤقتة بالمساءلة، بما في ذلك استجابتها لأحداث آذار/مارس، ونتائج التحقيق الوطني، والإعلان الأخير عن إجراء تحقيقات في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في السويداء. فقد كان الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان سمة جلية لسوريا في عهد الرئيس الأسد. إن محاسبة الجناة – بغض النظر عن انتمائهم أو رتبتهم – من خلال محاكمات جنائية تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، إلى جانب الجهود الرامية إلى ضمان عدم تكرار الانتهاكات، وبدء التعويضات، وإعادة بناء الثقة بين المجتمعات المتضررة، بما في ذلك من خلال الهيئات الوطنية التي أنشئت مؤخراً والمعنية بالعدالة الانتقالية والمفقودين، من شأنه أن يمثل تحولاً واضحاً عن الماضي. وسيكون ذلك بمثابة إشارة إلى التزام السلطات المؤقتة الفعال بحماية حقوق جميع السوريين، بغض النظر عن الانتماء السياسي أو الأصل العرقي أو الدين أو النوع الاجتماعي.

كما قدمت اللجنة في مسودة التقرير عددًا من التوصيات لتنظر فيها السلطات المؤقتة، والتي تهدف إلى معالجة مناخ الخوف وانعدام الأمن المتزايد، مع السعي إلى تعزيز حماية المدنيين وضمان عدم تكرار الانتهاكات السابقة والحديثة. وتشمل هذه التوصيات ضمان فصل المشتبه في تورطهم في الجرائم الموصوفة في هذا التقرير وفي تقرير التحقيق الوطني عن مهامهم على الفور أثناء استمرار التحقيقات. ومن شأن إنشاء مكاتب اتصالات مخصصة داخل الوزارات الرئيسية وتقديم إحاطات منتظمة للجمهور أن يساعد في سد الثغرات المعلوماتية الموجودة حالياً. كما أن تعزيز عمل مكتب الشكاوى المنشأ حديثاً وتوسيع نطاق مواقعه سيكون مفيداً في معالجة شكاوى المجتمع المحلي. ومن شأن السعي إلى تنويع تكوين قوات الأمن من خلال التجنيد من جميع المجتمعات المحلية والنظر في تكوين قوات مختلطة في جميع نقاط التفتيش والمواقع المرئية أن يساعد أيضاً في إعادة بناء الثقة وقد يقلل من الانتهاكات. وأخيرًا، سيكون من المفيد اتخاذ تدابير ملموسة عاجلة ومستمرة لتوسيع عمليات الفرز لضمان عدم تجنيد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة المعروفين أو المشتبه بهم في الماضي في صفوف قوات الأمن التابعة للحكومة المؤقتة، وضمان الامتثال الكامل لاستبعادهم.

بالإضافة إلى طلب رأيكم حول هذه المقترحات، نحن مهتمون جدًا بمناقشتها معكم ومعرفة كيف يمكن أن نقدم المساعدة في لقاء شخصي مقبل.

معالي السيد أسعد حسن الشيباني
وزارة الخارجية والمغتربين
الجمهورية العربية السورية

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic

PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

• WEB : www.ohchr.org/coisyria • TEL: +1-22-9171234 • FAX: +41-22-9179007 • E-MAIL: ohchr-coisyria@un.org

Established pursuant to UN Human Rights Council Resolution S-17/1 (2011), extended by 19/22 (2012), 21/26 (2102), 22/24 (2013), 25/23 (2014), 28/20 (2015), 31/17 (2016), 34/26 (2017), 37/29 (2018), 40/17 (2019), 43/28 (2020), 46/22 (2021), 49/27 (2022), 52/30 (2023), 55/22 (2024) and 58/25 (2025)

ومرة أخرى، أود أن أشكركم على تعاونكم الممتاز. ونحن ما زلنا ملتزمين بضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيز مستقبل يتسم بالكرامة والأمان والعدالة لجميع الناس في سوريا.

وتنتهز اللجنة هذه الفرصة لتعرب لمعاليكم مجدداً عن أسمى آيات التقدير.

ولكم منا جزيل الشكر،

باولو بينهيرو

رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية التابعة للأمم المتحدة

معالي السيد أسعد حسن الشيباني

وزارة الخارجية والمغتربين

الجمهورية العربية السورية

Syrian Arab Republic
Ministry of Foreign Affairs
and Expatriates

الجمهورية العربية السورية
وزارة الخارجية والمغتربين

رسالة رسمية

وزارة الخارجية والمغتربين
الجمهورية العربية السورية
دمشق

السيد باولو سيرجيو بينهيرو
رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية
جنيف – سويسرا

التاريخ: ٨ آب ٢٠٢٥

الموضوع: الرد على التقرير الأخير للجنة

سعادة السيد باولو سيرجيو بينهيرو المحترم،

أشكر لكم رسالتكم الموجهة إليّ، وآمل أن تكونوا بخير منذ أن تشرفنا باستقبالكم والوفد المرافق في دمشق. وأتطلع إلى لقائكم مجددًا ومواصلة تعاوننا البنّاء.

كما تعلمون – وكما سيتذكر المجتمعان السوري والدولي – فقد اتخذت الحكومة السورية الجديدة خطوة استثنائية وتاريخية بعدم الاعتراض على تجديد ولاية لجنة التحقيق في مجلس حقوق الإنسان، وهي الولاية التي كان النظام البائد يعارضها باستمرار. وقد أدى ذلك، ولأول مرة في التاريخ السوري الحديث، إلى اعتماد القرار بالإجماع، مما يعكس التزامنا بالشفافية والمساءلة والتعاون البنّاء مع المجتمع الدولي.

نقدّر عالياً الجهود التي عكسها تقريركم الأخير، ونفخر بشكل خاص بإقرار اللجنة بمنح فريقكم الاستقصائي، في شهر آذار، وصولًا غير مسبوق ودون أي قيود إلى المناطق الساحلية المتأثرة بالعنف – وهو وصول لم يُمنح لأي جهة دولية من قبل في التاريخ السوري المعاصر.

لقد أخذنا بعين الاعتبار بجدية ادعاءات الانتهاكات التي وردت في تقريركم عن تلك الفترة، والتي تبدو متسقة مع النتائج التي استعرضها ملخّص تقرير "اللجنة الوطنية المستقلة"، التي كلفها فخامة الرئيس أحمد الشرع بعد أيام من الأحداث العنيفة في آذار. وقد نُشر ذلك التقرير في شهر تموز وخضع للتدقيق الإعلامي في مؤتمر صحفي شفاف – وهي خطوة غير مسبوقة في سوريا. وكما أشرتم، ما زالت هذه الادعاءات قيد التحقيق الرسمي، وقد تم توقيف عدد من الأشخاص على إثرها. وهذا التوافق يؤكد أهمية جهودنا في بناء مؤسسات وطنية ذات مصداقية تكسب ثقة الجمهور، وهي مؤسسات كان نظام الأسد قد دمّرها وجرّدها من المصداقية واستغلها كأدوات لترسيخ حكمه على مدى ٥٤ عامًا.

وفي هذا الإطار، نرحّب بإشارة تقريركم إلى الإجراءات التي اتخذناها في سبيل المساءلة، بما يتوافق مع التزاماتنا الدولية كدولة ذات سيادة. وتعكس هذه الجهود عزمنا على بناء مؤسسات قائمة على العدالة وسيادة القانون، بعد أن ورثناها في حالة انهيار وفساد من النظام البائد.

كما نرحّب باستمرار التعاون خلال الأشهر الماضية بين لجنتكم و"اللجنة الوطنية المستقلة"، والذي أتاح لمؤسستنا الوطنية الاستفادة من الخبرة الدولية في مهمتها الصعبة وتزويدكم بالتفسيرات السياقية الضرورية. ويعكس هذا التعاون روح الشراكة التي تسعى سوريا الجديدة إلى ترسيخها، مع الحفاظ على استقلالية المؤسستين، وهو مبدأ ذو أهمية قصوى بالنسبة للدولة السورية.

ونثمّن تأكيد تقريركم على حجم المعلومات المضللة التي انتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي خلال هجمات آذار، والتي أعاقت بشكل كبير قدرتنا وقدرة المجتمع الدولي على تحديد الجرائم الفعلية والتعامل معها بالشكل المناسب. وإن اعترافكم بهذه التحديات خطوة مهمة لضمان أن تكون الاستجابات المستقبلية مبنية على وقائع موثقة لا على روايات مختلقة.

كما نثمّن اعتراف التقرير بالإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة على أعلى المستويات، وكذلك المبادرات التي قام بها بعض عناصر قواتنا لوقف الانتهاكات واستعادة الهدوء. وتعكس هذه الجهود التزام الحكومة السورية ومسؤوليتها في حماية جميع المواطنين وصون سلامتهم.

ونرحّب باستنتاجكم أنه لا يوجد أي دليل على وجود سياسة أو توجيه حكومي بارتكاب هذه الجرائم، بل على العكس، أشرتم إلى صدور أوامر واضحة لمنع الانتهاكات واستعادة الانضباط. وهذا الاستنتاج يتناقض بشكل صارخ مع النتائج المتسرعة لبعض منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، والتي قوضت التحقيقات وأسهمت في نشر معلومات مضللة، سواء عن قصد أو بدون قصد.

كما نقدّر تناول تقريركم لنتائجه في الإطار الأوسع للتحديات التي تواجه سوريا اليوم: إرث الفظائع الجماعية التي ارتكبها النظام البائد، وانهيار النظام القضائي الذي ورثناه، والهجمات التي نفذتها فلول قوات الأسد متضمنة انتهاكات جسيمة، والصعوبات البالغة في إصلاح القطاعين الأمني والعسكري. وإن إدراج هذه العناصر يوضح نهجًا متوازنًا ومسؤولًا، فضلًا عن تسلسل منطقي للأحداث.

وقد أخذنا علماً بتوصياتكم التفصيلية، ونثق بأنها، إلى جانب توصيات "اللجنة الوطنية المستقلة"، ستشكل خارطة طريق لمواصلة تقدم سوريا – ضمن إمكانياتنا، ورغم التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء. وكما أشرتم، فهي تدعو إلى توسيع الجهود الجارية وبدء إجراءات إضافية لترسيخ العدالة وضمان المساءلة ومنع تكرار الانتهاكات.

كما لاحظنا باهتمام أن توصيتكم الأولى للمجتمع الدولي هي دعم حكومتنا في تنفيذ ما تبقى من التوصيات ورفع ما تبقى من العقوبات.

وفي الختام، نؤكد مجددًا التزامنا بالتعاون البنّاء مع مكتبكم ومع المجتمع الدولي الأوسع، ونحن واثقون من أن تعاوننا المستقبلي سيبقى قائمًا على الاحترام المتبادل لسيادة سوريا ووحدة أراضيها.

رحم الله شهداء هذه الأحداث، وألهم أهلهم وذويهم الصبر والسلوان، ومنحنا جميعًا العزيمة في السعي نحو العدالة.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول فائق الاحترام والتقدير

وزير الخارجية والمغتربين

أسعد حسن الشيباني